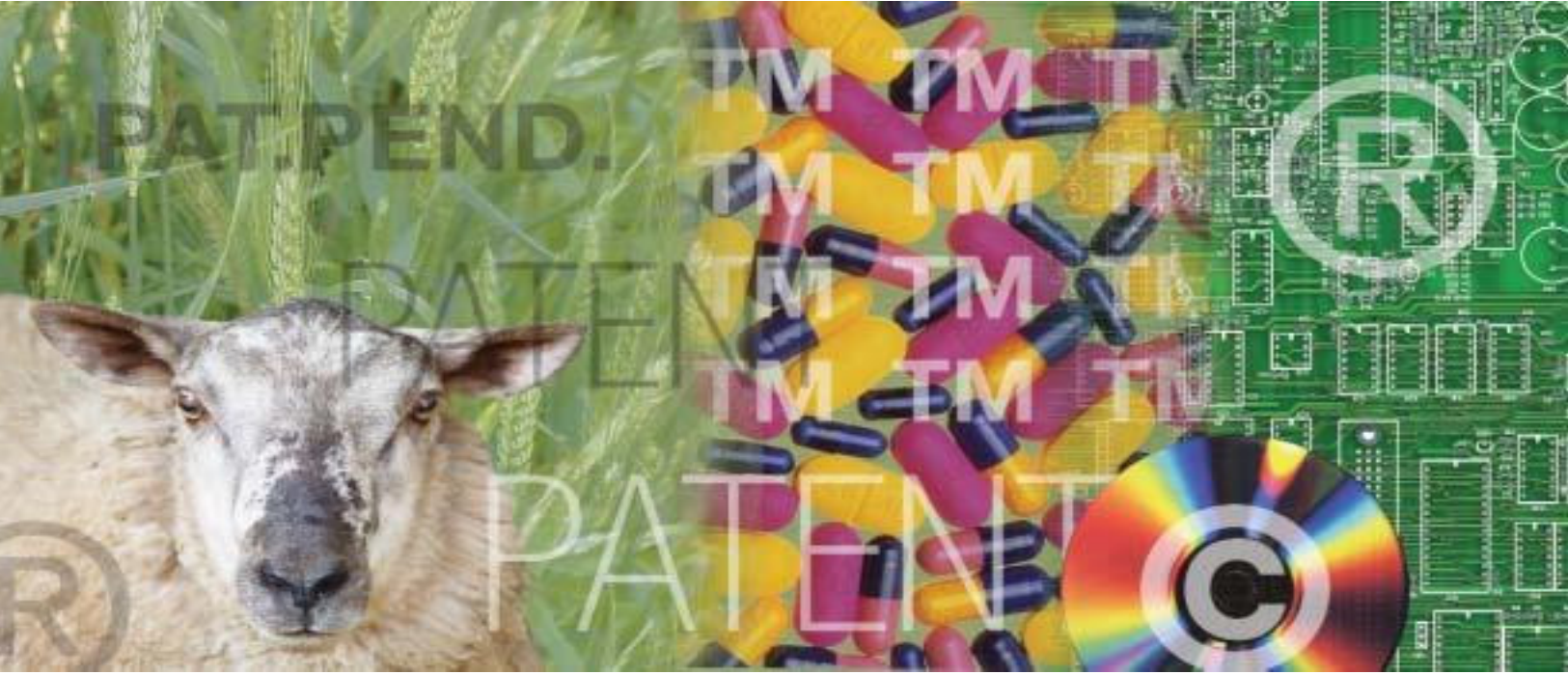


أوراق بحثية عن موضوعات الترييس	5
--------------------------------------	---

# إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) وما بعدها

سيسول موسونجو



## الناشر:

مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة (QUNO) – جنيف  
برنامج الكويكر للشئون الدولية (QIAP) – أوتاوا

تم تنفيذ المشروع في ظل الدعم المالي للحكومة الكندية،  
وتم تقديمه من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)



ترجمة مكتبة الإسكندرية  
تحرير ومراجعة قانونية  
هالة السلماوي

Original English title: “**Rethinking Innovation, Development and Intellectual Property in the UN: WIPO and beyond**”

تأليف: سيسول موسونجو

قام (QIAP & QUNO) بنشر النص الأصلي لهذا العمل باللغة الإنجليزية<sup>1</sup> تحت عنوان: **Rethinking Innovation, Development and Intellectual Property in the UN: WIPO and beyond** عام (2005). وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية بعد الحصول على تصريح من (QIAP & QUNO) لذا تقع عليها مسئولية جودة الترجمة. وفي حالة وجود أية اختلافات يتم الرجوع إلى النص الأصلي.

النسخة العربية

ترجمة مكتبة الإسكندرية

تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوي

الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

© (2010) مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

تم إصدار المعلومات الواردة في هذا المصنف للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.

<sup>1</sup> <http://www.quno.org/geneva/pdf/economic/Issues/TRIPS53.pdf>

- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات المترجمة إلى جانب مؤلف وناشر النص الأصلي.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

### الاستغلال التجاري

يحظر نسخ المواد الواردة في هذا المصنف كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا المصنف، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، 21526، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: [secretariat@bibalex.org](mailto:secretariat@bibalex.org) و [hala.essalmawi@bibalex.org](mailto:hala.essalmawi@bibalex.org)

هذه الترجمة تأتي في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا، كندا، إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

## شكر وتقدير

شكر خاص لإدارة النشر بمكتبة الإسكندرية، وخاصة للقائمين على الضبط اللغوي على الجهود المتميز الذي بذلوه في مراجعة الجوانب اللغوية في هذه الدراسة.

قبل الانخراط في موضوعات إتاحة المعرفة، لابد أن يطلع القارئ على معوقات النفاذ إلى المعرفة، وكذا ماهية المعرفة التي يحرم من النفاذ إليها شعوب الدول النامية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوعات حقوق الملكية الفكرية.

وعلى تلك الخلفية، فقد سعى القائمون على مشروع وموقع إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية إلى تجميع المصادر الممكنة والتي تمثل أهمية لعامة المطلعين على تلك الموضوعات والجمهور المستهدف من متحدثي اللغة العربية. وعلى ضوء ندرة الكتابات والأوراق البحثية باللغة العربية في تلك المجالات، فقد لجأت المكتبة إلى ترجمة بعض المصادر، ومن هنا جاءت فكرة ترجمة بعض الدراسات والأوراق المنشورة على موقع الكونو (QUNO)<sup>2</sup> والكياب (QIAP)<sup>3</sup>.

وقبل إلقاء الضوء على الموضوعات التي تغطيها تلك المصادر، يجدر اطلاع القارئ أيضاً على خلفية الكونو. إن الكونو هو مكتب الأمم المتحدة للكويكر (Quakers)، وهو يتكون من جماعة من الأفراد يلتقون على أهداف تتعلق بالتعامل السلمي مع القضايا الدولية، ويأتي ذلك من خلال الأنشطة المتعلقة بالمسائل المطروحة في إطار الأمم المتحدة. وتشمل مسائل بناء السلام والتراعات ونزع السلاح، وكذا موضوعات حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية.

وانطلاقاً من رغبة الكويكر في المساهمة في دعم التنمية ونشر الوعي حول المعوقات التي تواجهها، لاسيما المرتبط منها بمسائل حقوق الملكية الفكرية، نشر مكتب الكويكر في الأمم المتحدة (QUNO) عددًا من الأوراق تتضمن أوراقاً ذات خلفية عامة وموضوعية ومتنوعة، رأى فريق عمل إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية أهمية ترجمتها إلى اللغة العربية. وتغطي تلك الأوراق الخطوط العريضة لموضوعات براءات الاختراع واتصالها بمجال التجارة من جانب ومسائل الصحة والغذاء والتنمية من جانب آخر. كما سيجد القارئ بعض الأوراق حول الابتكار والتنمية في إطار العمليات التفاوضية تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتحديات التي تمثلها

<sup>2</sup> [www.quno.org](http://www.quno.org)

<sup>3</sup> [www.qiap.ca](http://www.qiap.ca)

الاتفاقيات متعددة الأطراف من خلق بيئة حمائية في مجال الملكية الفكرية تفوق المعايير الدنيا التي حددتها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (الترييس)، وكذا ما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي يجب أن تتمتع بها وتتوسع فيها الدول النامية كما نصت عليها الترييس. تتناول بعض الأوراق أيضاً موضوعات مثل الإفصاح عن المصدر والنفوذ إلى الموارد والمعارف والتعبيرات الثقافية واقتسام المنافع الناتجة من استغلالها، وكذا ما يتعلق بتأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على العمليات التنموية، ومحاولات تحقيق درجة أكبر من التجانس في قواعد حماية الملكية الفكرية على المستوى الدولي، وما يتعلق بإعلان الدوحة حول الترييس والصحة العامة.

وتشمل قائمة الأبحاث والأوراق التي ترجمت الآتي:

#### أوراق بحثية - دراسات مرجعية

##### 1. Patents, Trade & Development

1- براءات الاختراع، التجارة والتنمية

##### 2. Patents, Trade & Food

2- براءات الاختراع، التجارة والغذاء

##### 3. Patents, Trade & Health

3- براءات الاختراع، التجارة والصحة

##### 4. Patents & Quaker Action

4- براءات الاختراع وأنشطة الكويكر

#### أوراق بحثية معنية بقضايا متخصصة

##### 5. Rethinking Innovation, Development and Intellectual Property in the UN:WIPO and Beyond.

5- إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو) وما بعدها.

##### 6. Multilateral Agreements and a TRIPS-plus World: The World Intellectual Property Organisation (WIPO) (Issue No.3).

6- الاتفاقيات متعددة الأطراف وعالم الترييس - بلس: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).

7. Special and Differential Treatment of Developing Countries in TRIPS (Issue No.2).

7- المعاملة الخاصة والتفضيلية المتعلقة بالدول النامية في اتفاقية الترييس (2).

أوراق بحثية غير منتظمة الصدور

8. Assessing the Development Impacts of Intellectual Property Negotiations, Proposals, Reforms and Agreements (Occasional paper 19).

8- تقييم آثار التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وما يتعلق بها من مفاوضات ومقترحات وإصلاحات واتفاقيات (الورقة البحثية 19).

9. Thinking Aloud on Disclosure of Origin (Occasional Paper 18).

9- أصداء فكرية حول مسألة الإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية 18).

10. Disclosure of Origin and Access and Benefit Sharing: The Special Case of Seeds for Food and Agriculture (Occasional Paper 17).

10- الإفصاح عن المنشأ والوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع: المسألة الخاصة بالبذور المستخدمة في الغذاء والزراعة (الورقة البحثية 17).

11. The Politics and Practicalities of a Disclosure of Origin Obligation (Occasional Paper 16).

11- السياسات والتطبيقات للالتزام بالإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية 16).

12. Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection? The Lessons of History (Occasional Paper 15).

12- الموازنة أم المفاضلة إزاء حماية الملكية الفكرية (الورقة البحثية 15).

13. The Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health and the Contradictory Trend in Bilateral and Regional Free Trade Agreements (Occasional Paper 14).

13- إعلان الدوحة حول اتفاقية الترييس والصحة العامة والاتجاه المتعارض إزاء اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية (الورقة البحثية 14).

14.Key Issues for the Relationship between the Convention on Biological Diversity & the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (Occasional Paper 2).  
14- مسائل رئيسية في إطار العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

ونتقدم بالشكر للمسؤولين بالكونو والكياب لتعاونهم المتواصل لإنجاح تلك المبادرة لترجمة العديد من إصداراتهم ومنحنا كل التسهيلات لنتمكن من إنتاج نسخة عربية تماثل النسخة الأصلية في الإخراج والتصميم بكل ما تحويه من صور وشعارات. ونخص بالشكر السيد ديفيد أتوود ومارتن واطسن وجيف تانسي وتاسمين راجوت.

هالة السلماوي  
مارس 2009



## هذه الأوراق البحثية

تهدف هذه الأبحاث إلى دعوة الباحثين إلى البحث في ومناقشة القضايا المتعلقة بالنظام العالمي المتنامي للملكية الفكرية، وتسليط الضوء على القضايا الأساسية التي يطرحها هذا النظام. وقد تم اختيار القضايا المطروحة بعد استشارة مفاوضين ممثلين للدول النامية، واستجابة لمخاوفهم. وإن هدفنا الرئيس هو المساهمة في تعميق الفهم لمردود التغيرات التي تتم في هذا المجال على حياة الناس، فضلاً عن عقد مناقشات ومفاوضات أكثر عمقاً وأثراً.

## المؤلف

سيسول موسونجو: يعمل مدير مشروع في المركز الجنوبي، حيث يقوم بالإشراف على مشروع المركز الخاص بالملكية الفكرية في إطار برنامج التجارة والتنمية الدوليين.

إن الآراء المطروحة في هذه الورقة البحثية هي محض آراء شخصية لمؤلفها ولا تعكس بالضرورة آراء وتوجهات مركز الجنوب، أو مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة بجينيف، أو برنامج الكويكر للشئون الدولية بأوتاوا، أو أي من المنظمات المذكورة في هذا العمل.

## شكر:

يود المؤلف أن يقدم جزيل الشكر لكل من: فريدريك أبوت، وأحمد عبد اللطيف، وإرمياس ت. بيادلينج، وجيمس بويل، وتشارلز كليف، وكارلوس كوريا، وماكسيميانو سانتا كروز، وبيتر دراخوس، وجراهام دتفيلد، ريتشارد إليوت، وويليام كينسجون، وديفيد لوك، وبول مابلي، وكريستوفر ماي، وفكتور موسوتي، وفيفياني مونوز، وماريا جوليا أوليفيا، وتاسمن راجوت، وبدرو روفي، وكليف ستنارد، وماثيو ستيلول، وجيوف تانسي، وسيمون ووكر، ومارتن واتسن، والمشاركين في ندوة المراجعات بدار الكويكر، بجينيف، لما قدموه من تعليقات ومساعدات في مختلف مراحل إعداد الورقة البحثية. بيد أن كل الآراء والأخطاء والحذف يقع على عاتق المؤلف وحده.

يمكن الاطلاع على هذه الورقة وغيرها من الأبحاث الصادرة عن مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة

بجينيف، من خلال الموقعين التاليين:

[www.geneva.quno.info](http://www.geneva.quno.info) - [www.qiap.ca](http://www.qiap.ca)

ويمكن الحصول على نسخ من هذه الأبحاث بمراسلة العنوانين التاليين:  
Quaker UN Office, Avenue du Mervelet 13, 1209 Geneva, Switzerland  
البريد الإلكتروني: qiap@quaker.ca

محرر السلسلة جيوف تانسي  
تصميم مايك باريت

© جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الكويكر للشئون الدولية بأوتاوا 2005. يصرح بالنسخ والترجمة للأغراض غير التجارية بشرط الحفاظ على نسبة المصنف للمؤلف وللمحررين كما هو موضح على الغلاف وإعلام برنامج الكويكر للشئون الدولية. لأي استخدامات أخرى يرجى الرجوع لبرنامج الكويكر للشئون الدولية بأوتاوا.

خلاصة

1- مقدمة

2- مجتمع المعرفة: تحديات الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين

1-2 مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية وما يدعمها من منع الامتيازات التجارية

2-2 انعدام التوازن بين سياسات وقوانين الملكية الفكرية

2-3 مشكلة الهيمنة على الأسواق

2-4 انعدام التحليلات الاقتصادية

2-5 محاربة التكنولوجيا الجديدة بدلاً من الإقبال على استخدامها: الإنترنت نموذجاً

2-6 عمليات وضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية

2-7 عدم الاتساق وانعدام التنسيق بداخل الدول النامية وفيما بينها

2-8 تمويه الشواهد والدروس التاريخية أو التعامل معها بدون اكتراث

3- إعادة التفكير في إدارة الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة

3-1 أجندة الوايو للتنمية

3-1-1 مقترح تعديل اتفاقية الوايو لتشتمل على نص صريح عن البعد الإنمائي

3-1-2 مقترح إنشاء لجنة دائمة بالوايو معنية بشئون الملكية الفكرية ونقل

التكنولوجيا

3-1-3 مقترح تطوير معاهدة لإتاحة المعرفة والتكنولوجيا

3-1-4 مقترحات لإعادة هيكلة وتحسين الدعم الفني

3-1-5 مقترح إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث في الوايو

3-1-6 مقترح مبادرة مستقلة وتقييمات التأثير الإنمائي المستندة إلى الأدلة فيما يتعلق

بأنشطة الوايو الخاصة بوضع القواعد والمعايير

3-1-7 مقترحات بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة المجتمع المدني وجماعات

المصالح العامة في مناقشات الوايو وأنشطتها على نطاق أوسع تشمل إرساء نظام لعقد

جلسات عامة لسماع وجهات النظر قبل الشروع في أي نقاش خاص بوضع القواعد

والمعايير في الوايو

3-1-8 مقترح صياغة وتبني المبادئ والتوجيهات الخاصة بأنشطة الوايو لوضع

المعايير والقواعد

3-2 إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة الأكثر

اتساعاً

3-2-1 مساهمات كبيرة في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات

3-2-2 تنسيق الخراط الأمم المتحدة في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية

3-2-3 دور الأمم المتحدة الأكثر اتساعاً على المستوى الوطني

3-3 دور المؤسسات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة

خاتمة

ملحق هيئات الأمم المتحدة وتفويضاتها المتعلقة بالإبداع والتنمية والملكية الفكرية

خرج فريق عمل مشروع الألفية المعني بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع بالنتيجة التالية:

"إن المؤسسات الدولية في حاجة بشكل عاجل إلى إعادة تنظيم أنشطتها لتسليط الضوء على المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ الأهداف الموضوعية [الأهداف الإنمائية للألفية]. وهذا الجهد من شأنه ألا يساعد فقط على نشر الموارد المالية وغيرها من الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، بل على تقديم العون أيضاً فيما يتعلق بتحديد الفجوات ومواطن التفاوت في الموارد المتوفرة، على أن تبذل هذه الجهود في إطار من الفهم العميق لمصادر النمو الاقتصادي. إن إعادة النظر فيما تم إنجازه من أهداف الألفية بعد انقضاء خمس سنوات يتيح فرصة فريدة لبدء عملية إعادة التصور تلك."<sup>4</sup>

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى المساهمة في عملية إعادة التصور. وتلقي الضوء على كيفية استخدام تفويضات واختصاصات مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية والمعنية بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية، الاستخدام الأمثل لمعالجة تحديات مجتمع المعلومات في القرن الواحد والعشرين. وثمة سؤال رئيسي: كيف يجب أن تكون البنية الإدارية والقواعد الحاكمة لتوليد واستخدام وتنظيم المعلومات والتكنولوجيا في عالم تهيمن عليه العولمة؟

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لديها تفويض واسع النطاق لمعالجة هذه الموضوعات، فقد جاء توجهها العام في العقد المنصرمين متبايناً. إن الافتراض الزاعم بأن منظمات مثل الوايو منظمة متخصصة في الملكية الفكرية، ومن ثم يفترض تلقائياً أن تكون مسؤولة عن أن تصميم القواعد المنظمة للأعمال في أسواق الإبداع والتكنولوجيا قد بدأ في الرسوخ مخلفاً عواقب جسيمة. ولهذا لا يجب أن تكون الوايو المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المعنية بشئون الملكية الفكرية، أو حتى أن تحتل

Juma and Yee-Cheong, 2005, p. 176.<sup>4</sup>

الصدارة بين وكالاتها. ويتطلب تحديد بنية وشكل نظام القواعد التنظيمية الخاصة بالإبداع والملكية الفكرية، وكذا القواعد التفصيلية التي تعمل على تشكيل هذا النظام، وخلق التوازن بين مصالح الأطراف التي يجب إرضائها وبين التدابير التي بموجبها يتم الحكم عليه، مدخلات أكثر اتساعاً في مداها من تلك التي تقدمها الجماعات القانونية والتقنية، وهي الجماعات التي تشكل مجتمع الملكية الفكرية المهيمن على ممارسات الوايو.

إن العالم اليوم يواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بإدارة مجتمع المعلومات وخاصة الموضوعات المتعلقة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية. ونذكر من بين العديد من هذه التحديات: مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية يدعمها منع الامتيازات التجارية (trade retaliation)؛ وانعدام التوازن في سياسات وقوانين الملكية الفكرية؛ ومشكلة الهيمنة على الأسواق (incumbency)؛ وانعدام التحليلات الاقتصادية؛ ومحاربة التكنولوجيا الجديدة عوضاً عن الإقبال على استخدامها مثلما حدث في بادئ الأمر مع الإنترنت؛ وعمليات وضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية؛ وعدم الاتساق وانعدام التنسيق بداخل الدول النامية وفيما بينها؛ وتمويه الشواهد والدروس التاريخية أو التعامل معها بدون اكتراث.

وتشمل الخطوات الأولى الحاسمة في التعامل مع تلك التحديات: تنفيذ أجندة الوايو للتنمية مقترناً باتخاذ تدابير متأنية لدفع الوكالات الأخرى لتقديم مساهمات ضخمة؛ ووجود ارتباطات منسقة في موضوعات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية؛ وزيادة دور الوكالات الأخرى على المستوى الوطني.

وتعد الأولويات والإنجازات التالي ذكرها مقاييس هامة في دفع المناظرات والأنشطة الخاصة بإصلاح إدارة المعلومات وإعادة التفكير في دور الأمم المتحدة في هذه العملية إلى الأمام:

- يجب إعادة التفكير بشكل جذري في فكرة الاختصاص في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وبشكل خاص، يجب أن ندرك بشكل واضح أنه في حين لدى الوايو دور لتلعبه وأن إصلاح المنظمة أمر بالغ الأهمية، فإن مثل هذا الإصلاح غير كاف لمعالجة التحديات التي تواجه الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين.
- يجب إعادة النظر في فكرة التخصص في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية بشكل جذري. وبوجه خاص، يتعين علينا أن نفهم بوضوح أنه على الرغم من أن الوايو منوط بها دور لتلعبه وأن إصلاحها بات أمراً بالغ الأهمية، فإن هذا الإصلاح غير كاف للتعامل مع تحديات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين.
- يجب السعي بكل عزم لتنفيذ الاقتراحات الأساسية في أجنحة الوايو للتنمية والتي تم تناولها بالدراسة في الجزء الثالث من هذه الورقة وذلك في غضون الخمس سنوات القادمة بحد أقصى إذا ما كانت الوايو تريد المساهمة بشكل أكثر فاعلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول عام 2015.
- يجب أن تؤدي عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى نتائج ملموسة وفعلية، وانخراط هيئات الأمم المتحدة المعنية في موضوعات الابتكار، والتنمية، والملكية الفكرية بشكل منسق، ودور أكبر لجماعة للأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم لمعالجة تلك الموضوعات وذلك لضمان تحسين إطار عمل الإدارة.
- يجب أيضاً على المؤسسات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، أن تلعب أيضاً دوراً هاماً. وسيكون لدى المجتمع المدني، على الأخص، دور هام في ضمان أن هناك مقداراً كافياً من الإصلاح غير مقصور على الأمم المتحدة فقط بل سيمتد إلى المنظمات الأخرى ليشمل الوايو، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومركز الجنوب وغيرها.
- وثمة عامل رئيس لضمان تحقيق كل هذه الإصلاحات وهو إيجاد التنسيق والتجانس بداخل الدول النامية وفيما بينها، التي تعد المستثمر الوحيد في حماية الصالح العام في مجال

الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن هذه الجهود تصب في المصلحة  
المباشرة لتلك الدول، فهي تمثل أيضاً خدمة عالمية بالغة الأهمية.

تنقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أجزاء رئيسية. يقدم الجزء الأول خلفية للموضوعات التي  
نتناولها بالمناقشة. ويلقي الجزء الثاني الضوء على بعض التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي  
فيما يتعلق بإدارة مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرين. ويتناول الجزء الثالث بالدراسة كيفية  
التفكير حيال الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في الأمم المتحدة، وذلك من منطلق العمليات  
والفرص المتاحة في الوقت الراهن مثل إصلاح الأمم المتحدة، وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة  
الوايو للتنمية. ويختتم الجزء الرابع والأخير بتقديم بعض الآراء والملاحظات الختامية حيال كيفية المضي  
قدماً انطلاقاً من إعادة التفكير المقترح.



يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دوراً حيوياً في الترويج لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>5</sup> والأهداف الإنمائية الأخرى وتطلعات البشرية كما هو متضمن في ميثاق الأمم المتحدة.<sup>6</sup> وتمارس هذه المنظمات خاصة الهيئات التابعة للأمم المتحدة تأثيراً كبيراً على أجندة التنمية العالمية. لكن فريق عمل مشروع الألفية المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار استخلص بشكل صحيح النتيجة التي تقول "إن نشر جهود تلك المنظمات لتحقيق أهداف الألفية يتطلب منها التركيز على وظائفها وصلاحياتها بدلاً من التفويضات الاختصاصية."<sup>7</sup> إن السبيل الوحيد لمعالجة الاختصاصات المتعددة الأطراف المتعلقة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية بشكل ملائم هو الجمع بين الصلاحيات. وحيث إن تحديات جديدة ستستمر في الظهور، فيجب العمل على تطوير توجهات ومواقف جديدة تمكننا من خلق أطر عمل مؤسسية يمكن من خلالها التعامل مع هذه التحديات على الوجه الأمثل.<sup>8</sup>

وعلى الرغم من كون المعرفة عاملاً جوهرياً للتنمية وتقدم البشرية بشكل عام هو أمر متفق عليه على نطاق واسع، لكنه عقد عدد من المناقشات المحدودة والشاملة بداخل الأمم المتحدة حول كيفية تحقيق ذلك.<sup>9</sup> إن ظهور مجتمع المعرفة ويزوغ المؤسسات التي تمثل وجه العولمة مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) قد دفع حتى الآن بالقضايا التي تتسم بالسرية والخاصة بالملكية الفكرية والدلالات

<sup>5</sup> Juma and Yee-Cheong. 2005, p. 161.

<sup>6</sup> إلى جانب حفظ السلم والأمن الدولي، وإنهاء العلاقات الودية بين الأمم والعمل كمرجع لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة، تشمل أيضاً أهداف الأمم المتحدة كما هو منصوص في الفصل الأول من ميثاق تأسيسها هدف تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

<sup>7</sup> Juma and Yee-Cheong. 2005.

<sup>8</sup> انظر وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2001، ص 115.

<sup>9</sup> هذا باستثناء، بالطبع، العمل الجيد ذي النفع المنوط به فريق عمل الألفية (انظر Juma and Yee-Cheong. 2005) وبعض الاستثناءات القليلة الأخرى مثل تقرير التنمية البشرية لسنة 2001، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001.

الضمنية المتعلقة بالإبداع والتنمية في معترك مناظرات السياسات العامة العالمية.<sup>10</sup> واليوم أصبح الموضوع الذي كان يعد في الماضي بالغ الغموض ومعقدًا من الناحية التقنية، أصبح يشهد بحق انخراط منظمات المجتمع المدني الأساسية، ومثال ذلك حملة إتاحة الدواء والعقاقير الطبية.

إن هذه الظاهرة إلى حد ما هي نتاج التغيرات الجذرية والتحويلات العميقة التي تحدث في مجال إدارة المعرفة.<sup>11</sup> إن القواعد والمعايير الدولية للملكية الفكرية، الآخذة في التوسع بشكل ملحوظ، لها دلالات ضمنية بالغة الأهمية لإدارة المعرفة. وتمارس القواعد والمعايير في هذا المجال تأثيرًا، أكثر مما سبق، على جميع الأمور بدءًا من إتاحة والوصول إلى العقاقير الطبية الأساسية، وإتاحة المواد التعليمية، والحصول على البذور الزراعية وإتاحتها للمزارعين الفقراء، وكذلك القدرة على استخدام شبكة الإنترنت لمشاركة وتبادل الثقافات.

بيد أن صياغة السياسات على المستوى الوطني والدولي لم تواكب تلك التغيرات، سواء على مستوى الإجراءات والعمليات أو على مستوى المحتوى.<sup>12</sup> ومع تزايد المناظرات العامة، تكافح المنظمات الدولية لتتماشى مع التحديات التي تفرضها التحويلات التكنولوجية والأفكار التنافسية الخاصة بكيفية إدارة مجتمع المعلومات. وحيث إن التكنولوجيات الحديثة قد تمنح القوة لبعض الأطراف وفي نفس الوقت وبنفس المقدار تشكل تهديدًا على أطراف أخرى، فإن تطويرها يعكس التغيير في المصالح الاجتماعية. وتعمل الأطراف المختلفة على حماية مصالحها من خلال السعي وراء تشكيل وصياغة السياسات الخاصة بالمنظمات المختلفة المعنية بالإشراف على العلاقات بين الدول فيما يتعلق بهذا المجال. وبالفعل، قد يكون التأثير بعيد المنال، مع كون التطورات التكنولوجية ذاتها بمثابة تجلٍ لتوازن القوى والمصالح. ومن ثم تحتم على المنظمات التعامل مع الواقع التكنولوجي العام والتحول

---

<sup>10</sup> تعقد المناظرات الحالية المتعلقة بدور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، في مقابل كواليس التغيرات الأساسية التي تحدث في

سهرة اتفاقية الترييس.

<sup>11</sup> Drahos, 2005, p15.

<sup>12</sup> Boyle, 2004, p 1.

في المصالح السياسية التي يتم التعبير عنها من خلال المناقشات التي تتناول هذه التطورات التكنولوجية الحديثة.

وثمة سؤال أساسي في جوهر المناظرة الحالية، على الرغم من أن ذلك قد يكون غير واضح للجميع، ألا وهو: كيف يجب أن تكون البنية الإدارية وقواعد توليد واستخدام وتنظيم التكنولوجيا والمعرفة في عالم تهيمن عليه العولمة؟<sup>13</sup> إن إحدى الأولويات الأساسية بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص، هي التفكير بشكل مبدع في نماذج الإدارة لإنتاج المعرفة، وهو أمر من شأنه زيادة مشاركتها في عمليات الإبداع وزيادة الآثار غير المتوقعة لفوائد المعرفة إلى الحدود القصوى، في حين سيعمل أيضًا على تقليص التكلفة الاجتماعية لتراكم المعارف.<sup>14</sup>

إن الأمم المتحدة، وهي أكبر ملتقى لحكومات العالم ومنتدى اختيار التعددية، تلعب دورًا هامًا في هذا الصدد.<sup>15</sup> ومن البديهي أن يتوقع المرء أن للوايو، وهي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المنوط إليها مسئولية تعزيز الأنشطة الفكرية الابتكارية وتسهيل نقل التكنولوجيا، دورًا قياديًا في الأمم المتحدة. بيد أن الشواهد الظاهرة للعيان تفيد بأن فكرة احتلال الوايو الصدارة في معالجة التحديات الخاصة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين قد وضعت في غير موضعها.<sup>16</sup>

<sup>13</sup> لمزيد من المناقشة التفصيلية لآثار الخصخصة والتحكم على المعرفة، انظر Maskus and Reichman, 2004

<sup>14</sup> Drahos, 2005, p16.

<sup>15</sup> انظر الفصل 1(4) من ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو أن تكون مركزًا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا.

<sup>16</sup> لتحليل مفصل حول كيفية فشل الوايو في لعب دور قيادي انظر على سبيل المثال: تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية لعام 2002؛ و Musungu and Dutfield, 2003 ؛ Boyle, 2004 ؛ إعلان جينيف عن مستقبل منظمة الوايو، 2004 والمتاح على

الموقع (http://www.cptech.org)؛ Drahos, 2002 ؛ و Maskus and Reichman, 2004 .

وكمنظمة انشغلت بقضايا الملكية الفكرية، فإن الوايو قد تم تأسيسها في المقام الأول وتحديد مسارها، فيما يتعلق بتوجه سياساتها، في أغلب الأحيان من قبل الدول الصناعية. ونجم عن ذلك استفحال الانحياز الجلي ضد الدول التي انضمت مؤخراً لمجال سياسات الملكية الفكرية؛ أي الدول النامية. إن تلك الدول هي الدول التي تخلفت عن ركب التنمية وهي الأكثر حاجة إلى التكنولوجيا الحديثة والأكثر تأثراً بعدم كفاءة إدارة مجتمع المعلومات. إن الاقتراح المقدم من قبل مجموعة من الدول النامية (مجموعة أصدقاء التنمية) لإعداد أجندة تنمية للوايو<sup>17</sup> موجه إلى تقليل -ومن ثم القضاء على- الانحياز التاريخي ضدهم.<sup>18</sup> كما يسعى المقترح إلى وضع الوايو في مكانة أفضل للمساهمة في التعامل مع التحديات الرئيسية في القرن الواحد والعشرين؛ ومن ثم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.<sup>19</sup>

---

<sup>17</sup> للرجوع إلى نص المقترح المقدم للجمعية العامة للوايو من الأرجنتين والبرازيل والذي اشتركت في دعمه 12 دولة أخرى (بوليفيا، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، ومصر، وإيران، وكينيا، وبيرو، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وتزانيا، وفتزويلا) في جلسة سبتمبر/أكتوبر، 2004، انظر وثيقة الوايو رقم WO/GA/31/11. ومن ثم فقد قامت الجمعية العامة للوايو بتكوين عملية ما بين الحكومات (اجتماعات ما بين الدورات ما بين الحكومات) لمناقشة المقترح بالتفصيل. وقد عقد الاجتماع الأول من هذه العملية في إبريل 2005، ثم تلاه الاجتماع الثاني في يونيو ثم الثالث في يوليو من نفس العام. وعلى الرغم من تضمن هذه الاجتماعات مناقشات بالغة الأهمية لكن في نهاية الدورة الثالثة لم تستطع الأطراف المجتمعمة التوصل إلى اتفاق حتى فيما يتعلق بالتوصيات لاستمرار عملية ما بين الحكومات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مقاومة الولايات المتحدة واليابان. ولزيد من التفاصيل عن المناقشات في الاجتماعات الثلاث انظر تقارير الاجتماعات المتاحة في وثائق الوايو تحت أرقام IIM1\6, IIM2\10, IIM3\3.

<sup>18</sup> نظراً لموقف تلك الدول في العالم التكنولوجي، أصبحت تلك الدول أبطال مجموعات المصالح العامة في العالم النامي الذي لا تنعكس مصالحه بشكل كامل في مواقف حكوماته في المنتديات الدولية. وهذا يفسر الدعم القوي لمجموعة أصدقاء التنمية من قبل الجمعيات غير الحكومية الشمالية بل والصناعات أيضاً على الأقل فيما يتعلق بمقترحات محددة. فعلى سبيل المثال أبدت شركات كبرى مثل شركة verizon اهتماماً بفكرة وجود اتفاقية لإتاحة المعرفة ودعمتها وشمل ذلك مشاركتها في اجتماعات مثل اجتماع جنيف الخاص بإتاحة المعرفة في فبراير 2005. للمزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع راجع الموقع (<http://www.cptech.org/a2k/index.html#feb>)، وفقاً لآخر زيارة في 30 يوليو 2005.

<sup>19</sup> هذا الرأي لا يعبر عن كيفية رؤية جميع الأطراف المشتركة في المناقشات للمقترح المقدم. انظر إفادات المجموعات الصناعية مثل Business Software Alliance الخاصة بالاجتماع الثاني والمتضمنة في تقرير الاجتماع (راجع الحاشية رقم 14).

بيد أن الاقتراح المقدم من مجموعة أصدقاء التنمية قوبل بمناقشة حجتها أن الوايو لديها أجندة تنمية نشطة وأنها ليست منظمة معنية بالتنمية بل هي متخصصة في قضايا الملكية الفكرية.<sup>20</sup> وتقوم هذه المناقشة على فكرة أن اختصاص الوايو لا يجب أن يضعف.

وكنتيحة طبيعية باستثناء منظمة التجارة العالمية، فإن أية محاولات من شأنها جعل وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل على معالجة الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية قد قوبلت لعدة عقود بالجدل الذي يؤكد أن قضايا الملكية الفكرية هي مجال اختصاص الوايو.

ونتح عن ذلك أن الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والتي يجوز لها بحق، بل يتطلب التفويض الخاص بها أن تعالج قضايا الابتكار والتنمية ومن ضمنها الملكية الفكرية، تحتفظ في الوقت الراهن برأي محدود فيما يتعلق بمحتوى وشكل سياسة الإبداع العالمية والبنية الإدارية في القرن الواحد والعشرين.<sup>21</sup> وينطبق هذا على عدد من المنظمات منها: المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) واللجان التابعة له، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة الزراعة والأغذية (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).

لكن ماذا نعني فعلاً بالاختصاص في الملكية الفكرية؟<sup>22</sup> إذا كان من المفترض أن تكون قواعد الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق المؤلف أدوات لسياسات تهدف إلى تعزيز الأنشطة الفكرية الإبداعية، والابتكار، ونشر المعرفة في كافة المجالات والقطاعات مثل الصحة والزراعة وتطوير

---

<sup>20</sup> انظر مقترح الولايات المتحدة في وثيقة الوايو رقم IIM/1/2.

<sup>21</sup> هذا لا يعني أن هذه المنظمات لا تقوم بعمل هام في هذا المجال. ففي الواقع، كما هو مبين في الجزء الثالث من هذه الورقة، إن العكس هو الصحيح. إذن تكمن المشكلة في أن هذا العمل الجوهري قد تم فصله بشكل ما عن مناقشات الملكية الفكرية التي تحدد هيكل الإدارة وقواعد الابتكار والتنمية.

<sup>22</sup> إن موضوع التخصص هو وظيفة المنظمات (الأمانة العامة بشكل أساسي) وذلك بناء على قراءة محدودة للتفويضات الخاصة بهم وعندما يكونون بالغي الحذر فيما يتعلق بالتفويضات لعدم السماح بأن يكون للاعبين آخرين رأي في تلك الموضوعات.

البرمجيات، فهل يمكن لمنظمة ما أن تتخصص في الملكية الفكرية بينما تتخصص غيرها -مثلاً- في الصحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات؟ فعلى سبيل المثال، إذا كانت القضية المثارة تدور حول الابتكار وحوافز الابتكار في مجال الصيدلة والصحة العامة، فمن هو المتخصص في هذه الحالة، منظمة الوايو أم منظمة الصحة العالمية؟ وحتى الآن فإن المفهوم الذي يلاقي قبولاً بشكل واسع هو أن للملكية الفكرية جوانب متصلة بالتجارة، مما أوجد تبريراً لاتفاقية الترييس في منظمة التجارة العالمية، وليس مفهوم أن لقواعد الملكية الفكرية جوانب متصلة أيضاً بالتعليم والصحة والدفاع والبيئة وغيرها.<sup>23</sup> ومن الجلي، أن منظمات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وغيرها لديها مصالح هامة وشرعية في وضع أطر وتقييم أثر قواعد الملكية الفكرية في مجالات اختصاصاتها.

وفي هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات ذات طبيعة أساسية ونظامية. ومن ثم تسعى هذه الورقة للرد على بعض هذه التساؤلات الرئيسية التي تتعلق بوجه خاص بإدارة الأمم المتحدة للمعرفة. وعلى الرغم من تسليط الورقة الضوء على دور الوايو، فهي تتناول بالدراسة موضوعات أوسع تتخطى الوايو. ومن بين التساؤلات المطروحة والتي تساعد هذه الورقة على الإجابة عليها، ما يلي:

- هل ستضارع الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا التي نشهدها في الوقت الراهن ابتكارات في الإدارة العالمية لتحويل التطورات التكنولوجية إلى أداة لتنمية وتقديم البشرية؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي في معالجة قضايا الإبداع والملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين؟
- كيف استطاعت الوايو حفظ توجهها للملكية الفكرية في الأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار تاريخ أدائها والنقد الموجه له؟

<sup>23</sup> . Abbott, 2005, p8. ويشير أبوت إلى أنه حتى الآن نجحت الصناعات وجماعات الضغط التابعة لها في الدول المتقدمة نجاحاً

كبيراً في دفع حكوماتها للاحتفاظ بمركز القوى المتعلق بالملكية الفكرية في منظمة الوايو ومنظمة التجارة العالمية.

• ما هو دور الأمم المتحدة ووكالاتها ومن ضمنها الوايو في توفير إطار عمل مناسب للإدارة للتعامل مع تحديات القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية؟

• على الرغم من أن إصلاح الوايو يعد عاملاً رئيسياً، هل هذا الإصلاح كاف لمعالجة موضوعات الحاضر الخاصة بالإبداع وإتاحة المعرفة؟

• ما هي الآليات المطلوبة للتغلب على هيمنة الدول المتقدمة على المنتديات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والموضوعات المتعلقة، مثل احترام احتياجات الدول النامية والصالح العام؟

تعتمد هذه الورقة على بعض الأفكار والنتائج والتوصيات التي قدمتها بنفسني من خلال هذه الورقة أو التي قدمها جراهام داتفيلد حول اتفاقية الترييس بلس في الوايو.<sup>24</sup> في حين أن التطورات التي حدثت منذ إصدار هذه الورقة في عام 2003، ويشمل ذلك اقتراح إنشاء أجندة الوايو للتنمية، تثبت صحة عدد من النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة، فهي تصادق أيضاً على الحاجة إلى تحليل أعمق وأشمل، قد بدأت هذه الورقة.

إنني لا أسعى لاقتراح قائمة كاملة بالتغييرات المطلوبة وكيف يتسنى على كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة معالجة هذه القضايا. فضلاً عن ذلك، فإن هديني من خلال هذه الورقة أكثر تواضعاً، وهو إرساء أساس متين لتقوم عليه مناقشة أشمل وأعمق تتناول الخيارات المتاحة.

---

<sup>24</sup> Musungu and Dutfield, 2003.

## 2- مجتمع المعرفة: تحديات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين

على الرغم من أهمية الموضوعات التي أثارها المناقشات والمناظرات الخاصة بالمعرفة والإدارة، فثمة عدد محدود من المنظمات المتعددة الأطراف التي تعالج قضية تحسين تصميم مؤسسات المعرفة لبلوغ الأهداف التي تسعى إلى الحصول على الحريات الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية.<sup>25</sup> وعلى الرغم من ذلك فإنه في الوقت ذاته قد اتسع المدى الذي تغطيه الحقوق التي تعرف اليوم باسم "الملكية الفكرية" كما أن هناك محاولات يومية لزيادة نطاق "الملكية الفكرية". إن المجالات المعتادة لبراءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية قد انضم إليها عدد كبير من أنواع الملكية الفكرية نذكر منها، على سبيل المثال، الأسرار التجارية، ونماذج المنفعة، وحقوق البث، وحقوق حماية قواعد البيانات.

وقد عملت الدول الصناعية على تعزيز هذا التوسع الهائل بقوة. ويقوم هذا التوسع على أن نجاحها الاقتصادي في المستقبل يعتمد في المقام الأول على قدر ما لديها من معارف جديدة تتفوق على غيرها من المعارف.<sup>26</sup> ونتيجة للتطورات الحديثة في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وبخاصة ما يشهده مجال التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تقدم، باتت المعرفة المصدر الرئيسي للتمييز التنافسي لكل من الشركات الكبرى والدول.<sup>27</sup>

ولهذا نعزو النشاط السياسي والقانوني الكبير الذي شهده العقدان المنصرمان وهو النشاط المصمم لدعم وترسيخ أنماط الملكية الفكرية المتعددة. فعلى سبيل المثال، ترى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي تحتل الصدارة في العديد من المجالات التكنولوجية، معيار وضع سياسات الملكية الفكرية الحالي، المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء، "كجزء رئيسي من إستراتيجيتها لخلق فرص

<sup>25</sup> Drahos, 2002.

<sup>26</sup> Cornish and Llewelyn, 2003, p.6.

<sup>27</sup> انظر تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002، ص 11.



جديدة للولايات المتحدة والحفاظ على قوى مماثلة لها في الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية.<sup>28</sup>

كما تترع غيرها من البلدان الصناعية للنظر إلى العالم من خلال المنظور ذاته. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان النامية الأكثر حاجة إلى التكنولوجيا الحديثة ولكنها الأقل قدرة على إنتاجها أو تحمل تكلفتها، تسعى إلى إيجاد بيئة دولية تسمح لها بتحديث وتحسين قدراتها العلمية والتكنولوجية وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات وأفضلها، وكذا توفير فرض لبدء وتبني مثل هذه التقنيات.

ولا توجد دولة بالعالم تؤيد وجود حقوق ملكية دائمة للمبدعين على الرغم من أن هناك جهوداً لا تنقطع لخلق مثل هذه الحقوق.<sup>29</sup> كما يمكن لبعض أنواع "الملكية الفكرية" مثل العلامات التجارية والأسرار التجارية أن تسري إلى ما لا نهاية. ومن المعروف أن الحقوق الدائمة سترتب عليها آثار سياسية واقتصادية واضحة.<sup>30</sup> فلنتخيل التأثير الاقتصادي والعواقب السياسية التي قد تترتب على منح براءات اختراع دائمة على العقاقير الطبية. ومن الناحية التاريخية، كان توجه الملكية الفكرية لمنح أشكال محدودة من الحماية. إن القضية الجوهرية هي ضمان التوازن بين الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية المزمع تحقيقها من خلال قواعد الملكية الفكرية وتناسف وتوافر المنتجات والخدمات المعرفية. لكن عندما يتم ترجمة النزاع القائم بين المصالح العامة والخاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع المعرفية من بلد المنشأ إلى السوق العالمي يصبح هذا النزاع أكثر جدية وخطورة.<sup>31</sup> إذن إن التوازن المطلوب تحقيقه ليس بين المصالح الخاصة ببعض ممثلي الأطراف المعنية في بلد بعينه بل بين ممثلي الأطراف المعنية في مختلف الدول وبشكل أكثر عمومية بين الدول المتقدمة والنامية بوصفهم، على التوالي، مصدري ومستوردي السلع والخدمات المعرفية.

<sup>28</sup> انظر الفقرة 2101 (ب) (2) من قانون التجارة الخاص بالولايات المتحدة لعام 2002.

<sup>29</sup> على سبيل المثال تم مد مدة سريان حماية حقوق المؤلف من 14 عاما إلى ما يتخطى 90 عاماً في الوقت الحالي وماتزال هناك جهود لزيادة مدة الحماية.

<sup>30</sup> Cornish and Llewelyn, 2003, p.12  
<sup>31</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 293.

أما اليوم، فإن التوجه الملاحظ هو إيجاد إجابات للتساؤلات الخاصة بتحقيق التوازن في الملكية الفكرية عن طريق المناقشات السياسية وذلك من خلال سن القوانين في المقام الأول.<sup>32</sup> ويرجع ذلك جزئياً إلى افتراض أن جماعات المصالح المعنية بالملكية الفكرية يجب أن تعرض قضيتها بشكل جيد أمام كيان مختص منوط بالأمر. بيد أنه على المستوى الوطني تثار التساؤلات عن ما إذا كان المشرعون الوطنيون، والكونجرس الأمريكي على سبيل المثال، هم جهة مسؤولة عند الاحتشاد للتأثير على أعضاء هيئة التشريع عندما تؤثر فيما يبدو المساهمات المالية على النتائج. وعلى المستوى الدولي، تثار أسئلة مماثلة عما إذا كانت منظمة الوايو، على سبيل المثال، كياناً مسؤولاً يمكن للحكومات المختلفة وجماعات المصالح أن تقوم بعرض قضاياها أمامه سعياً للحصول على حلول متوازنة. فبدون كيان مسئول ومختص تقع على عاتقه المهمة التنظيمية لتحديد التدابير التي من شأنها تعزيز الرخاء على المستوى الدولي بدون خلق عوائق للتجارة وإتاحة المعرفة، تنشأ اليوم منازعات حادة في قطاع السلع المعرفية في الاقتصاد العالمي بل وفي داخل الدول ومن ضمنها الدول النامية. ومن ثم فهناك عدد من المشاكل والتحديات التي تنشأ من هذا الوضع.<sup>33</sup>

يسلط هذا الجزء الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي حيال إدارة مجتمع المعرفة وكيفية التعامل مع الملكية الفكرية على نحو ملائم. إن مدى التحديات التي نواجهها تقترح أن إصلاح النظام (النظم) المتعلق بتنظيم وإدارة الإبداع والملكية الفكرية هو أمر بالغ الأهمية ولا يمكن قصره على إصلاح منظمة الوايو ومنظمة التجارة العالمية أو حتى إلقاء عبء مواجهة التحديات السابق الإشارة إليها على عاتق هاتين المنظمتين.

<sup>32</sup> Cornish and Llewelyn, 2003, p. 12

<sup>33</sup> للمزيد من المناقشات في هذا السياق انظر Braithwaite and Drahos, 2000 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001؛ ولجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002؛ ولجنة التجارة الفيدرالية، 2003؛ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2004؛ والبنك الدولي،

2005؛ مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005؛ و Juma and Yee Cheong, 2005

## 2-1 مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية وما يدعمها من منع الامتيازات التجارية

واليوم ثمة اتفاق كبير على أن تبني اتفاقية الترييس التابعة لمنظمة التجارة العالمية ودخولها إلى حيز التنفيذ قد أدى إلى إحداث تغيير كبير في نظام الملكية الفكرية الدولي على المستوى المؤسسي والمفاهيمي. وعن طريق ربط مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية بنظام تسوية منازعات ذي كفاءة، أصبحت اتفاقية الترييس الركيزة الإستراتيجية القائمة بالفعل لما تلاها من وضع معايير ملكية فكرية ثنائية ومتعددة الأطراف. كما أعلنت اتفاقية الترييس عن بدء عصر يمكن فيه الحصول على معايير حماية للملكية الفكرية أكثر تشدداً مباشرة في مقابل صفقات تعقد في مجالات جوهرية متعلقة بالتجارة مثل الزراعة على سبيل المثال.<sup>34</sup>

ومن المفترض أن تعمل نظم التجارة المفتوحة والاستثمار التي تدعمها منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات بشكل أمثل لتشجيع التنمية والتحول في البنية حيث تتنافس أسواق نقل المعلومات والتكنولوجيا بطرق من شأنها توفير فرص الإبداع، والتعلم، ونشر المعرفة سعياً لتحقيق الازدهار.<sup>35</sup> بيد أن المستويات المطلوبة لحماية المعلومات والتكنولوجيا والأنشطة الإبداعية الآخذة في الازدياد باستمرار من خلال حقوق الملكية الفكرية والتي تقوم على توجه المعايير الدنيا، تشكل عائقاً في طريق الدول النامية في محاولاتها للاندماج في الاقتصاد العالمي. تتسبب مستويات الحماية المتزايدة في حنق الإبداع وتقييده، كما تقلل بشكل كبير من فرص التعلم ونشر المعرفة التي تمتعت بها الدول الصناعية في الماضي. وكما يشير كل من ماسكوس وريشمان:

"إن عيوب المنافسة الطبيعية للدول التابعة قد تزيد من خلال تكاثر الاحتكارات القانونية وعوائق الإتاحة المتعلقة التي تنتج من المعايير الدنيا للملكية الفكرية الدولية. إن مثل هذه القيود الخارجية

<sup>34</sup> بموجب اتفاقية الترييس يمكن الآن استخدام تدابير التجارة كطريق مقبول على المستوى الدولي لإنفاذ معايير الملكية الفكرية في

الخارج.

<sup>35</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 281.

المفروضة على التنافس من شأنها إدراج الدول الأكثر فقراً في متزلة شبه دائمة في قاع درج التكنولوجيا والنمو.<sup>36</sup>

وقد يتبادر إلى أذهاننا أنه مع ظهور مثل هذه الأدلة على وجود هذه المشكلات من قبل الجهات والمؤسسات الرئيسية سيتم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج هذا الوضع بشكل جدي.<sup>37</sup> بيد أن ترسيخ مبدأ المعايير الدنيا في اتفاقية الترييس بسبب احتمال منع الامتيازات التجارية أصبح يشكل مشكلة كبيرة تغشي أبصار صانعي السياسات عن تلك المخاوف الواضحة كما أن من شأنها جعل أي مناقشة جدية حول الأساسيات أمراً شبه مستحيل. ويترتب على ذلك، أن تركيز أي مناقشة خاصة بالسياسات سينصب في المقام الأول على القضايا التي يتم فيها الإذعان لما تفرضه المصالح الكبرى بينما تلقى قضايا السياسات العامة اهتماماً قليلاً.

## 2-2 انعدام التوازن بين سياسات وقوانين الملكية الفكرية

إن التوسع المؤيد للملكية الفكرية قد أدى إلى زيادة انعدام التوازن بين الملك العام ومجال حقوق الملكية<sup>38</sup> بشكل كبير. وعلى الرغم من أن التكلفة المحتملة الناجمة عن انعدام التوازن هي تكلفة هائلة، تستمر تكاليف القرصنة المريبة والمتضخمة في هيمنتها على ما يحدث من نقاشات على الساحة الدولية.<sup>39</sup> قد تحدث نظم الملكية الفكرية غير المتوازنة في الدول المتقدمة، والتي يتم تصديرها إلى الدول النامية، نتائج مضادة للإنتاج وقد تؤدي المخاطر المصاحبة للجهود التي تبذلها الصناعات الكبرى المهيمنة لعزل الميزة التنافسية مؤقتاً إلى زيادة تكلفة الإبداع للدول النامية.<sup>40</sup> فعلى سبيل المثال، لأن براءة الاختراع تمنح صاحبها الحق في منع الآخرين من استخدام الاختراع، سواء كانوا من

<sup>36</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 282.

<sup>37</sup> للمزيد من المناقشات حول هذه المشاكل والأدلة الخاصة بفقد التوازن انظر Braithwaite and Drahos, 2000; UNDP, 2001; the IPR Commission, 2002; Sell, 2003 and UN Millennium Project, 2005.

<sup>38</sup> Boyle, 2004, p.2.

<sup>39</sup> إن الخسائر المعزوة للقرصنة تقدر بشكل روتيني وفقاً للأرقام التي تقدمها الصناعات فقط كما يتم تحديدها وفقاً لتقديرات القرصنة وليست بيانات مبنية على الملاحظة والاختبار.

<sup>40</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 283.

المقلدين أو ممن توصلوا بشكل مستقل لنفس الفكرة، فهي تمثل أداة قوية ونفاذة لأصحاب الحقوق وأداة خطيرة للمنافسين.<sup>41</sup> وعندما تحمي الإنجازات الحقيقية ببراءات أكثر تشددًا سيكون احتمال إنهاء المنافسة في بعض الأحيان احتمالاً كبيراً.<sup>42</sup>

ويبدو أن التوازن الأساسي بين الملك العام ومدى حقوق الملكية قد انعدم.<sup>43</sup> ويبدو أن الافتراض بأن تعزيز الملكية الفكرية بشكل تلقائي ينتج عنه تعزيز الإبداع ومن ثم عموم الفائدة للمجتمع. وعلى الرغم من أن انعدام التوازن قد حدث على المستوى الوطني والدولي على حد سواء فالمشكلة التي يشهدها المستوى الدولي أكثر حدة. فعلى المستوى الوطني ما يزال هناك بعض المساحة لممارسة الضغوط السياسية على المشرعين، وهو الأمر الذي يبدو شبه منعدم على المستوى الدولي.

ولا ينعكس انعدام التوازن على صناعة القوانين بل يتجلى أيضاً في برامج المساعدات الفنية وبناء القدرات. ففي الماضي القريب، أصبح من الواضح أن الدعم الفني والتقني الذي تقدمه منظمة الوايو، على سبيل المثال، يعاني من مشكلة انعدام التوازن تلك. فهناك أمران أساسيان يثيران المخاوف. الأول هو أن أمانة الوايو، خاصة القائمين فيها على الدعم القانوني والفني، وكذا مكاتب الملكية الفكرية في الدول المتقدمة التي تقدم الدعم الفني لمواطنيها، قد نزعت إلى التأكيد بشكل متزايد على فوائد الملكية الفكرية بينما يبدوون اهتماماً ضئيلاً بتكلفتها.<sup>44</sup> وهو أمر لا يدعو للدهشة إذا أخذنا في الاعتبار أن تفسير تفويض الوايو يستند فقط على معاهدة تأسيس المنظمة. وقد اتهم نقاد آخرون أمانة الوايو، على وجه الخصوص، بكونها موالية [لمصالح الدول الغنية] وأنها لا تمنح النصائح المثلى للدول النامية.<sup>45</sup> فعلى سبيل المثال، على الرغم من تبني إعلان الدوحة على اتفاقية التريبس والصحة العامة في نوفمبر 2001، ما يزال هناك بعد أربع سنوات من الإعلان إصدار للوايو على موقعها

Cornish and Llewelyn, 2003, p.7. <sup>41</sup>

Cornish and Llewelyn, 2003, p. 8. <sup>42</sup>

Boyle, 2004. <sup>43</sup>

IPR Commission, 2002. <sup>44</sup>

Medicines Sans Frontieres, 2003 <sup>45</sup>

الإلكتروني يصف بشكل أساسي جميع مخاوف الدول النامية حيال اتفاقية الترييس والصحة العامة  
بكونها "أساطير".<sup>46</sup>

والأمر الثاني ما تمارسه أمانة الوايبو من تأثير غير مناسب على الدول النامية، ويرجع ذلك إلى  
طبيعة الأنشطة التابعة لبرامج الدعم الفني - من تقديم الدعم القانوني والفني، وتحديث مكاتب المنظمة  
بأجهزة الكمبيوتر، وتزويدها بالبرمجيات، والتدريب اللازم للعاملين - وهو الأمر الذي من شأنه التأثير  
على موقف تلك الدول في مفاوضات الوايبو.<sup>47</sup> ولهذا السبب عرضنا في الورقة الثالثة من قضايا  
الترييس أن الوايبو قد تكون معرضة للشبهات ومحدودة على المستوى المؤسسي إلى حد يصعب  
إصلاحه. ومن ثم كان الاقتراح بتركيز الاهتمام لفصل وظائف وضع المعايير في الوايبو عن وظائف  
الدعم الفني.<sup>48</sup>

## 2-3 مشكلة الهيمنة على الأسواق

وفي ذات المجال ترتبط مشكلة الهيمنة على الأسواق ارتباطاً معقداً بانعدام التوازن. فقد تم  
الدفع والتأكيد على الأجندة الحالية الخاصة بالملكية الفكرية من قبل حكومات الدول الصناعية التي  
تمثل المصالح التجارية لعدد محدود من الصناعات.<sup>49</sup> وهذه الصناعات، والتي يطلق عليها كل من  
ماسكوس وريشمان "كارتل المعرفة Knowledge cartel"، تعتمد على مبيعات الإبداعات القائمة  
ومن ثم تدفع بحكوماتها لتنظيم السوق العالمي بطريقة تمكنهم من حبس مميزات التنافسية المؤقتة [الهيمنة  
على الأسواق] بدون أن يعودوا بالضرورة بالفائدة على مصالح الجمهور الدولي فيما يتعلق بالإبداع

<sup>46</sup> انظر الإصدار: "Striking a Balance: Patents and Access to Drugs and Health Care"

at <http://www.wipo.int/about-ip/en/studies/publications/health-care.htm> وفقاً لآخر زيارة في 29 يوليو 2005.

<sup>47</sup> مايو 2004 أو 2004 ب و Musungu and Duttfeld, 2003

<sup>48</sup> Musungu and Duttfeld, 2003, pp23-24 . تم ضم اقتراحات موسونجو وداتفيلد في مناقشات أجندة الوايبو للتنمية. وقد  
اقترحت مجموعة أصدقاء التنمية : أ) بحث دراسة احتمالات فصل وظائف الأمانة الخاصة بوضع المعايير عن وظائف الدعم الفني،  
ب) وضع مجموعة مبادئ أو قواعد أخلاقية للعاملين بالدعم الفني بأمانة الوايبو وكذا المستشارين. لمزيد من المناقشات حول  
الاقتراحات المقدمة انظر الجزء اللاحق 3-2.

<sup>49</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 286.

والتنافس.<sup>50</sup> وهم بذلك يستخدمون نظام الملكية الفكرية كسلاح مضاد للتنافس ضد منافسيهم من مواطنيهم أو من المنافسين الأجانب على حد سواء.

وعلى الرغم من أن دفع أجندة الملكية الفكرية الحالية يبدو معقولاً في بعض الدول المتقدمة، لكنه يبدو انعكاساً لانتزاع السياسات أكثر منه محاولة متعلقة لموازنة حتى الاحتياجات الوطنية.<sup>51</sup> وعلى سبيل المثال، يبين كل من جيف وليرنر أن نظام براءات الاختراع الأمريكي نظام منهار للغاية لدرجة أنه يعيق الإبداع بدلاً من أن يقوم على تسهيله.<sup>52</sup> وفي أوروبا تطور نزوع "الحوار الاجتماعي" السابق في صناعة السياسات إلى نزوع "المصالح الخاصة" وفقاً للأسلوب الأمريكي.<sup>53</sup> وفي الوقت الراهن تبذل آلاف من جماعات الضغط قصارى جهدها للتأثير بشكل كبير على سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية ومن ضمنها السياسات المتعلقة بمجال الملكية الفكرية.<sup>54</sup>

إن انهيار نظم البراءات التابع للولايات المتحدة وغيرها هو مشكلة متعلقة بالسياسات التي تدفعها الصناعات التي تحتل الصدارة في الأسواق والعجز الديمقراطي العام في عمليات صناعة القرار الدولية فيما يتعلق بقضايا قانون البراءات. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضاً أن نتذكر أن "الحكومات تجني قدرًا من القوة والنفوذ في الاقتصاد العالمي بناءً على النجاح الذي تحققه شركاتها الكبرى ذات النفوذ، ومن ثم فلدى تلك الحكومات مصلحة خاصة في نجاح تلك الشركات. ويترتب على ذلك أن أصبح للصناعة تأثير هائل على صياغة القواعد واللوائح..."<sup>55</sup> وفي الوقت الحاضر، يرتبط عامل التأثير بالغ الأهمية بالتكاليف المتزايدة لتمويل حملات الانتخاب خاصة مع ظهور

<sup>50</sup> Maskus and Reichman, 2004, p. 295. See also Kingston, William, "An Agenda for Radical Intellectual Property Reform", in Maskus and Reichman (eds), 2005, pp 653-661.  
<sup>51</sup> Maskus and Reichman, 2004 and Boyle, 2004, p. 3.

<sup>52</sup> Jaffer and Lerner, 2004. ولزيد من المعلومات في سياق الدستور الأمريكي انظر Kingston, 2005

<sup>53</sup> Nowotny, 2004.

<sup>54</sup> لقد أدى هذا إلى تكوين تحالف جديد لحشد الآراء المؤيدة لتنظيم الشفافية والمبادئ الأخلاقية (ALTER-EU)، وهو مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغيرها تهدف إلى دعم مبادرة الشفافية الأوروبية التي تم إطلاقها في مارس 2005 بواسطة المفوض

الأوروبي Siim Kallas راجع الموقع التالي: <http://www.corporateeurope.org/alter-eu.html>

<sup>55</sup> UNDP, 2001, p116.

الحملات التلفزيونية التي عملت على ارتفاع التكلفة بشكل واضح.<sup>56</sup> إن التكاليف الباهظة لحملات الانتخابات جعلت السياسيين بالغى الحساسية تجاه إغراءات قطاع الأعمال الذي يقوم بتمويل حملاتهم.

## 2-4 انعدام التحليلات الاقتصادية

إن قطاع السلع المعرفية، وهو أكثر المجالات ديناميكية فيما يتعلق بالنمو المستقبلي، هو أيضاً مقاوم بشكل جزئي لأي شبكة تحليل اقتصادي تقوم على اتفاق جماعي.<sup>57</sup> وقد استخلص كل من فينك وماسكوس في دراسة أجريت مؤخراً أنه "على الرغم من الكتابات الاقتصادية القائمة بالفعل والتي تتناول حقوق الملكية الفكرية تمد صانعي السياسات في البلدان النامية ببعض الإرشاد والعون، إلا أنه مازال هناك الكثير من الأمور التي لا نعرفها."<sup>58</sup> فيظل إيجاد دليل على وجود علاقة متبادلة بين حقوق الملكية الفكرية الأكثر تشدداً والاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، أمراً محيراً يصعب إثباته.<sup>59</sup>

وعلى الرغم من أن المنطقة التنظيمية التي تطبق فيها حقوق الملكية الفكرية هي منطقة اقتصادية في المقام الأول، فقد استطاع نظام الملكية الفكرية أن يفلت من أي تحليلات اقتصادية مؤسسية حتى ظهور المناقشات التي صاحبت الموضوعات المتعلقة باتفاقية الترييس. بدأت فقط المؤسسات الاقتصادية الرئيسية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالملكية الفكرية بشكل أكثر جدية في المرحلة التي تبعت الترييس. وحتى هذا الحين تعين على مؤسسات مثل الوايو البدء في الدخول في هذه المرحلة.

Kingston, 2004.<sup>56</sup>

Maskus and Reichman, 2004, p. 291.<sup>57</sup>

Fink and Maskus.<sup>58</sup>

Abbott, 2005, p 82.<sup>59</sup>



لم تعد صناعة السياسات والقرارات تستند إلى الأدلة. ففي أوروبا، على سبيل المثال، حدث انتقال واضح في إدارة السياسات الاقتصادية.<sup>60</sup> فقد تحولت فكرة الحوار، حيث تعتمد قرارات السياسات الاقتصادية على المناقشات والتحليل، إلى التزوع للتأثر بجماعات الضغط. وقد أدى هذا التزوع إلى وجود درجة كبيرة من عدم المرونة في مواجهة أنواع جديدة من السلع المعرفية والطرق الجديدة في إنتاجها.<sup>61</sup>

## 2-5 محاربة التكنولوجيا الجديدة بدلاً من الإقبال على استخدامها: الإنترنت نموذجاً

إن امتلاك الملايين من المواطنين لأدوات تكنولوجيا الاتصالات ذات القدرة على النسخ والتوزيع والتي يدعمها الإنترنت يعني أن القضايا التي كانت ينظر إليها مسبقاً كقضايا تخص الصناعات العملاقة أصبحت الآن قضايا تؤثر على الأفراد في حياتهم اليومية.<sup>62</sup> فقد بدأنا على التو في استيعاب الإمكانيات الكامنة في مثل هذه الأدوات وقدرتها على تسهيل النمو والتنمية. بيد أنه في مناقشات الملكية الفكرية تم عرض الإمكانيات المذهلة لمثل هذه التقنيات على أنها إلى حد كبير مصدر متزايد لتهديد "قرصنة" الملكية الفكرية.

وكما يشير بويل قائلاً "لقد أثبت صانعو السياسات أن قدرتهم على الإبصار لا تشوبها شائبة فيما يتعلق بمخاطر النسخ الذي تكاد تنعدم تكلفته، لكنهم قد أصيبوا بالعمى فيما يتعلق بفوائده- التي تعود بالنفع على كل من الشركات ذات المحتوى التقليدي والمجتمع في مجمله. وفي الواقع، إنه لأمر رائع أن نأخذ بعين الاعتبار أن المجالات التي نجح الإنترنت فيها بسهولة ويسر، مثل كونه على سبيل المثال قاعدة بيانات ضخمة وموزعة للحقائق والمعلومات عن أي موضوع قد يتبادر إلى الأذهان- وهي عادة تلك المجالات التي يوجد بها قدر ضئيل من الملكية الفكرية أو تنعدم تماماً. فالبرمجيات التي تعمل على تشغيل شبكة الإنترنت إلى حد كبير برمجيات مصدر مفتوح، وهي أداة أخرى للإبداع

<sup>60</sup> Nowotny, 2005, p 82.

<sup>61</sup> Kingston, 2005, p657.

<sup>62</sup> Boyle, 2004, p. 5.

يوفرها الإنترنت وتكيف معها صانعو السياسات ببطء. إن الإنترنت يقدم لنا فرصاً رائعة لتحقيق الأهداف الحقيقية التي يجب أن تخدمها سياسات الملكية الفكرية، ألا وهي: تشجيع الإبداع وتيسير نشر المواد الثقافية والتعليمية. ومع هذا ماتزال صناعة السياسات تركز بشكل كامل على إمكانية النسخ غير المشروع عبر الإنترنت.<sup>63</sup>

وفي واقع الحال، تستمر معركة طويلة مضطربة بين شركات الإعلام والتكنولوجيا. ففي حين، على سبيل المثال، يكون لشركات الإعلام مصالح شرعية في حماية حقوق المؤلف الخاصة بمصنفاها، فإن شركات التكنولوجيا والإلكترونيات مثل Grostker و StreamCast، اللتين مثلتا مؤخراً أمام المحكمة العليا بالولايات المتحدة، تحاول أن تبرهن بشكل صحيح أن منع التكنولوجيا الجديدة، ولذلك لأنها ببساطة تتداخل مع نماذج أعمال التي أرسستها شركات الإعلام، من شأنه إعاقة الإبداع والتسبب في فرض قيود غير عادلة على التجارة.<sup>64</sup> إن التحدي، كما تعرضه مجلة (Economist)، هو الحصول على موفري محتوى (شركات الإعلام) لاستخدام التكنولوجيا الجديدة لخلق قيمة لعملائهم، وليس للسعي لمنع الإبداع الذي يهدد نماذج أعمالهم الحالية. إن إعلان جنيف الخاص بمستقبل الوايو يلخص الموقف الحالي فيما يلي:

"إن الإنسانية تقف الآن على مفترق طرق؛ مفترق طرق في مبادئنا الأخلاقية واختبار لقدرتنا على التكيف والنمو. فهل سنعمل على تقييم والتعلم والاستفادة من أفضل ما تقدمه هذه الأفكار والفرص الجديدة، أم سنستجيب إلى أكثر الالتماسات افتقاراً للخيال والتي تدعو إلى قمع كل هذا لصالح سياسات تتسم بالضعف الفكري والجمود الإيديولوجي بل وتتسم أحياناً بالقسوة والظلم وعدم الكفاءة؟"<sup>65</sup>

<sup>63</sup> Boyle, 2004, p. 6.

<sup>64</sup> كانت الدعوة القضائية بين شركة أستديوها Metro-Golden Mayer وشركة Grostker, Ltd رقم 04-480 أمام المحكمة العليا بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن حكم المحكمة العليا قد جاء ضد Grostker و StreamCast استناداً على "نظرية المقدمة القانونية"، فقد دعمت المحكمة القاعدة المعروفة بقاعدة سوني والتي تعكس بشكل أساسي الجدل الدائر بين الشركتين.

<sup>65</sup> إعلان جنيف الخاص بمستقبل الوايو، 2004 (متاح على الموقع التالي: <http://www.cptech.org>).

إن الجدل الذي يحيط بالبرمجيات المفتوحة والمجانبة يصور أيضاً هذه المشكلة. فعلى سبيل المثال، عندما تقدمت مجموعة قوامها 69 من العلماء والخبراء الاقتصاديين البارزين، ومن بينهم عدد من الفائزين بجائزة نوبل في يوليو 2003 إلى مدير عام منظمة الوايو بطلب عقد اجتماع لدراسة النماذج التعاونية المفتوحة، تم معارضة هذا الاجتماع بشدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن القضايا التي أثرت في الخطاب الموجه لمدير المنظمة كانت متنوعة الموضوعات، لكن رد الفعل هذا كان في الأساس ناجماً عن الخوف من أن تتطرق المناقشات إلى الموضوعات الخاصة بالبرمجيات المفتوحة والمجانبة. ويرر المدير الأمريكي عدم عقد هذا الاجتماع بأن "عقده سيكون مخالفاً لمهمة الوايو ألا وهي تعزيز حقوق الملكية الفكرية."<sup>66</sup>

## 2-6 عمليات وضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية

إن أحد التحديات الأخرى هو عقد المفاوضات الخاصة بالقوانين والمعايير على مستوى دولي. ويمكن حصر اللاعبين ممن لهم دور في صناعة السياسات الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ودول قليلة غيرها من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقط. ومن ثم تمثل شرعية النظام الحالي مشكلة كبيرة. ويعد ما يحدث في المفاوضات الخاصة بمشروع معاهدة القانون الموضوعي المتعلق ببراءات الاختراع (SPLT) في منظمة الوايو خير مثال على ذلك. لقد بدأت هذه المفاوضات بل وتم عقدها في الأساس بغرض حل الاختلافات القائمة بين أوروبا والولايات المتحدة المتعلقة بموضوعات مثل التسجيل الأول للاختراع في تطبيقات براءات الاختراع. وكان الاعتقاد أنه إذا ما تم حل هذه الاختلافات فسيكون هناك تناغم وتوافق بين جميع الأطراف. بيد أن الدول الصناعية أو أمانة الوايو لم تعتبر أن للدول النامية دوراً قط في لعبة صياغة السياسات. ففي الواقع، عندما دخلت الدول النامية

<sup>66</sup> إن العديد من قصص الصحافة والمناقشات الخاصة بالخطاب متوفرة على الموقع التالي:

<http://www.cptech.org/openwipo.html> ، وفقاً لآخر زيارة في 29 يوليو 2005.

مؤخراً هذا المضمار عارضة مطالبها اعتبرت مصدرًا للإزعاج وقوبلت مطالبها بضيق بوصفها مضللة ومثيرة للسخط.<sup>67</sup>

وفي عالم ما بعد اتفاقية الترييس يجب إدراك أن هناك دولاً أخرى قد انضمت للاعبين في مضمار صناعة السياسات، ويجب أن يكون لها فيه رأي ومساهمة، كما يجب أن يتم الاستجابة لاحتياجاتها. ومن ثم تكمن المشكلة الكبرى في المقدمات المنطقية التي تبنى عليها تلك المناقشات. إن الإقرار بأن الدول الصغرى يجب أن يكون لها حصة ودور وتأثير على كيفية تطوير نظام الملكية الفكرية هو تحدٍ كبير للديمقراطيات في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول الصناعية فضلاً عن جماعات الضغط التابعة لقطاع الصناعة. وتظل توجهات الدول المتقدمة، خاصة مكاتبها لتسجيل البراءات، معتمدة بشكل كبير على رؤيتها بأن الدول النامية لديها معرفة ضحلة، إن وجدت في الأساس، عن الملكية الفكرية، وإن الموضوع الوحيد الذي يجب مناقشته هو مقدار الدعم الفني التي يجب الدول النامية أن تتلقاه حتى تستطيع فهم منافع نظام الملكية الفكرية فهماً جيداً.<sup>68</sup> بيد أنه إذا لم يتم قبول الدول الصغيرة كأطراف معنية فستسقط الشرعية عن هذا النظام.

إن العجز الديمقراطي في عمليات وضع المعايير في الملكية الفكرية آخذ في التفاقم نتيجة لأوجه القصور في مكاتب الملكية الفكرية التابعة للدول النامية، والتي هيمنت على صياغة السياسات في هذا المجال خاصة في عمليات الوايو.<sup>69</sup> نظراً لأن قصور الموارد والقدرات التحليلية يصاحبهما الاعتماد بشكل كبير على مكاتب الملكية الفكرية التابعة للدول المتقدمة وكذا منظمة الوايو للحصول على الدعم الفني، تترع مكاتب الملكية الفكرية بالدول النامية عند الاشتراك في وضع السياسات على

---

<sup>67</sup> لمزيد من القراءات التي تناولت هذه الظاهرة بالمناقشة انظر Musungu & Duttfeld, 2003, pp 13-14، حيث يستخلصان النتيجة التي مفادها أن عمليات التوافق والتناغم مدفوعة في المقام الأول من الجماعات الصناعية الكبرى وسكرتارية الوايو.

<sup>68</sup> لمزيد من القراءات التي تناولت هذا التوجه انظر المناقشات الخاصة بأجندة براءات الاختراع ودور المكتب الدولي في عملية البراءات انظر Musungu & Duttfeld, 2003, pp 11-14.

<sup>69</sup> Abdel Latif, 2005, p.23.

مستوى دولي إلى أن تكون سلبية أو أن تركز فقط على الأوجه الفنية وليس تأثيرات السياسات. وقد ساهمت الصلات القوية على المستوى المهني بين مسئولي الملكية الفكرية من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بوصفهم أعضاء شبكة عبر-حكومية فعالة، أقول ساهمت في عدم قدرة بعض مسئولي الدول النامية في تصوير مصالحهم الوطنية بدقة ووضوح.<sup>70</sup>

## 7-2 عدم الاتساق وانعدام التنسيق بداخل الدول النامية وفيما بينها

في موقف تهيمن فيه الصناعات التي تحتل الصدارة في الأسواق على أجندة الملكية الفكرية الدولية الخاصة بالدول المتقدمة، أصبحت الدول النامية بطبيعة الحال الأنصار الدوليين الذين يدافعون عن المصالح العامة في السياسات بهذا المجال.<sup>71</sup> اتسم مدى وفعالية مشاركة الدول النامية في الملكية الفكرية وغيرها من المناقشات والمناظرات الخاصة بالإبداع بالتباين، وكانت النجاحات المتعلقة بذلك قليلة ومتباعدة.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بدأت الدول النامية، التي تكاثفت في العمل معاً، بالمطالبة بنظام ملكية فكرية يخدم ويتلاءم مع مراحل التنمية الخاصة بها وقامت جاهدة بالضغط لإدراج بنود اتفاقية من شأنها زيادة نفاذهم إلى التكنولوجيا التي يتم حبسها بمعزل عنهم بشكل متزايد وذلك بواسطة الحماية التي تكفلها حقوق الملكية الفكرية.<sup>72</sup> وفي هذه العملية، أصبحت اتفاقية باريس موضوع عدة مؤتمرات دولية التي تناولتها بالمناقشة والمراجعة في أعوام 1980، و1981، و1982، و1984 مع محاولات الدول النامية للضغط لإدراج البنود تتسم بالمزيد من الحرية والمرونة على الترخيص الإجباري.<sup>73</sup> وفي حقوق المؤلف، أدى هذا الضغط إلى تبني بروتوكول ستوكهولم

<sup>70</sup> Abdel Latif, 2005, p.23.

<sup>71</sup> بينما ترتبط مطالب الدول النامية بشكل أساسي بمصالحها واحتياجاتها لذا فليس بسر أن تكون الأشياء التي يدافعون عنها ذات أهمية كبيرة لقطاعات بعينها من جماعات ومصالح في دول الشمال التي تشعر بأنها قد نُذت بشكل أساسي من قبل حكوماتها.

<sup>72</sup> Musungu & Duttfeld, 2003, p. 20.

<sup>73</sup> انظر كلاً من Braithwaite and Drahos, 2000, p. 61. Sell, 1998.

لاتفاقية برن عام 1967 والتي تهدف إلى إعطاء الدول النامية أكبر قدر من النفاذ إلى المواد التعليمية المحمية بموجب قوانين حقوق المؤلف.

لقد كان نقص التنسيق واتساق السياسات العنصر الأساسي وراء الأداء المحبط للدول النامية في المفاوضات الدولية. وقد قام دراخوس (Drahos) مؤخراً بتلخيص هذه المشكلات بشكل ملائم فيما يلي:

"إن العناصر الأساسية وراء فشل تفاوض الدول النامية هي انعدام الثقة بين مجموعات الدول النامية، والتركيز الذي يتسم بقلة التبصر والتمييز على موضوعات مفردة بدلاً من اللعبة في مجملها، والدعم السياسي غير الكافي من الهيئات البرلمانية لمفاوضيهم، والتحليلات التقنية غير الكافية للقضايا المتعلقة، والفشل في التنسيق بداخل الدول النامية وعبر المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأخيراً نقص الجرأة في الرؤية."<sup>74</sup>

وفي ورقة بحثية تستشرف المستقبل نشرت حديثاً، يخرج عبد اللطيف بالاستنتاج الذي مفاده أنه نتيجة لنقص التنسيق ستظل الدول النامية ضحايا عالقة في دائرة مفرغة حيث سيتم مناقشة معايير جديدة خاصة بالملكية الفكرية لا تخاطب مخاوفها، وحيث سيتم خسارة أو تقويض ما حققته تلك الدول في منتدى ما من إنجازات في قضية بعينها في منتدى آخر.<sup>75</sup> ومن ثم فيقترح الكاتب حاجة الدول النامية إلى وضع التنسيق كأولوية في ذاته وأن تسعى جاهدة لإرساء أو تقوية الإجراءات المؤسسية اللازمة التي تمكنهم من ذلك.

<sup>74</sup> Drahos, 2005, p.15.

<sup>75</sup> Abdel-Latif, 2005, p.38.

## 2-8 تمويه الشواهد والدروس التاريخية أو التعامل معها بدون اكتراث

يقدم تاريخ تطور نظم الملكية الفكرية العديد من الدروس الهامة عن الطرق التي اتبعتها مختلف الدول في تعاملها مع هذه القضية على مختلف مراحل تطورها.<sup>76</sup> إن الدول التي تتغنى الآن بفضائل المعايير الدنيا لحماية الملكية الفكرية لم تتبع هذا الدرب في مسيرتها لتحقيق تقدمها الصناعي.<sup>77</sup> وحتى في داخل تلك الصناعات في هذه الدول تباينت أنماط استخدام الملكية الفكرية على نحو نموذجي، بل وماتزال على هذا الحال حتى تنمو الصناعة ويكتمل نضوجها.<sup>78</sup> بيد أن تلك الدروس والأدلة التاريخية عادة ما يتم تمويهها والتعتيم عليها في الجدل الدولي القائم. حتى أن توجه بعض الدول التي شهدت نمواً كبيراً في الآونة الأخيرة مثل الصين وتايوان وكوريا الجنوبية حيال الملكية الفكرية والذي يختلف بفارق دقيق يكاد لا يدرك يتم تجاهله أو التقليل من شأنه بشكل روتيني.

إن النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين مقابل الادعاءات المححفة بضعف حماية الملكية الفكرية والتي تطلقها الولايات المتحدة وغيرها من الدول،<sup>79</sup> على سبيل المثال، يقترح أن الحماية المتشددة للملكية الفكرية ليست بالعامل الرئيسي في دفع الإبداع والتقدم التكنولوجي قدماً كما يدعى البعض. وبناء على مراجعة للأدلة التاريخية خرج كل من دتفيليد وسوثورسانن في ورقة مشتركة بالنتيجة التالية:

"هناك العديد من الأدلة التاريخية التي تشير إلى أن حرية التقليد كان خطوة ضرورية من أجل تعلم سبل الإبداع. وبالإضافة لذلك، تظهر لنا الكثير من الأمثلة أن النفاذ غير المقيد نسبياً للسلع [المعرفية] والتكنولوجيا والمعلومات من جانب الدول الأكثر تقدماً قد حفز التقدم في الدول الأقل تقدماً. ونجد ما يدعم كلتا النتيجةين، كما تبين لنا، من حالات مثل هولندا والسويد واليابان والولايات المتحدة والنمور الآسيوية.

<sup>76</sup> للمزيد من المعلومات في هذا السياق انظر Chang, 2002 و Duttfield and Suthersanen, 2005 .

<sup>77</sup> Boyle, 2004, p.3 and Kingston, 2005, p.658.

<sup>78</sup> خير مثال على هذا هو الجدل القائم والعمليات المتعلقة ببراءات الاختراع الخاصة بالبرمجيات في أوروبا.

<sup>79</sup> انظر Abbott, 2005, p.81.

ومن الصعب فهم لماذا لن ينجح هذا الأمر أيضاً بالنسبة للدول النامية في الوقت الراهن.<sup>80</sup>

ومن الناحية العملية، يغيب مثل هذا التحليل عن مناقشات ومناظرات الوايو ومنظمة التجارة العالمية حول التوازن الذي يجب تحقيقه، على سبيل المثال، لتحقيق الأهداف التي تنص عليها اتفاقية الترييس في الفقرة السابعة.

## 1- إعادة النظر في إدارة الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة

إن الأمم المتحدة منظمة بالغة الضخامة تتكون من العديد من الهيئات التي تقوم على عدة موضوعات متداخلة ومتراطة. فضلاً عن أجهزة المنظمة الرئيسية، ألا وهي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، ومجلس الوصاية، يتم تنفيذ العديد من أنشطة الأمم المتحدة الوظيفية من خلال البرامج والصناديق التابعة لها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هذا إلى جانب العديد من وكالاتها المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومراكز البحث والتدريب مثل معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، والعديد من اللجان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.<sup>81</sup>

ومنذ بدء تأسيس الأمم المتحدة، كانت القضايا الخاصة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية محل نقاش ومداولات فيها حتى قبل أن تصبح منظمة الوايو جزءاً من منظومة الأمم المتحدة. وبالفعل،

<sup>80</sup> انظر. Duttfeld and Suthersannen, 2005, p.15.

<sup>81</sup> لمزيد من المعلومات انظر الهيكل التنظيمي الخاص بالأمم المتحدة على الموقع التالي: <http://www.un.org/aboutun/chart.html> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يونيو 2005.



وفقاً لبعض المعلقين فإن اقتراح تأسيس منظمة الوايوو ثم جعلها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما بعد تم تأييده، جزئياً، لمنع أي محاولة من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاستمرار في معالجة قضايا الملكية الفكرية.<sup>82</sup> بيد أنه مع دخول منظمة الوايوو إلى منظومة الأمم المتحدة، استمرت تفويضات غيرها من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في معالجة قضايا الإبداع والعلوم والتكنولوجيا ومن ضمنها الملكية الفكرية. وواقع الأمر، عندما انضمت الوايوو في عام 1974 للأمم المتحدة، تم إخضاع تفويضها بشكل خاص لاختصاصات الأمم المتحدة وهيئاتها خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة اليونسكو. ويضم ملحق هذه الورقة البحثية معلومات تفصيلية عن التفويضات والاختصاصات الخاصة بمختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ومعاهدها البحثية والتي يتصل عملها بقضايا الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.

بيد أن واقع الحال هو أنه على الرغم من وجود التفويضات والاختصاصات الرئيسية بداخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بشئون الإبداع، والعلوم والتكنولوجيا، والتنمية، والملكية الفكرية، كان التوجه العام بالنسبة لهذه القضايا متبايناً في العقدين الماضيين. وهي الفترة التي رسخت فيها بشكل خاص قصة أن منظمات مثل الوايوو تختص بالملكية الفكرية. أما منظمات الأمم المتحدة الأخرى والتي يمكن أن تعالج قضايا الإبداع والتنمية بشكل أفضل تم إضعافها في أحسن الأحوال، بينما تم تجميدها بشكل كامل في أسوأ الحالات. ويعزى لهذا الموقف جزئياً ما يواجه المجتمع الدولي من أزمة عالمية في إدارة المعرفة والتكنولوجيا والثقافة.

ويعد السؤال الأساسي بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تعد المؤسسة المتعددة الأطراف الرئيسة وإن كانت ليست بالضرورة الأقوى في وقتنا هذا، كيف يمكن تسخير الإبداع والتكنولوجيا والعلوم

---

<sup>82</sup> Ladas, 1975 كان الهدف من الانضمام إلى عائلة الأمم المتحدة أيضاً هو مد المنظمة بالشرعية اللازمة لجذب المزيد من الدول

النامية للانضمام إليها حتى لا تعد منتدئى للدول الصناعية. للمزيد عن هذا الموضوع انظر Musungu & Duttfield, 2003.

(المعرفة) للمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم فيتناول تقرير (Sachs) قضايا الإبداع والعلوم والتكنولوجيا متضمنًا الملكية الفكرية.<sup>83</sup> ويقر التقرير، والذي تم إعداده بشكل أساسي في سياق التجارة وبخاصة سياق اتفاقية الترييس، بأن قوانين الملكية الفكرية ذات التزوع نحو التنمية تتطلب توازنًا بين قوى السوق وأنشطة العامة، وأن مثل هذا التوازن يميل إلى الاختلاف من دولة إلى أخرى. كما سلم التقرير بشكل صحيح بأن اتفاقية الترييس تأخذ مستويات التنمية في البلدان النامية وكذلك مصالحها وأولوياتها بقليل من الاعتبار، كما أقر بالأخطار المحتملة والواقعية الناجمة عن قوانين الملكية الفكرية التي يتم إرساؤها بموجب اتفاقيات التجارة الحرة على إمكانات التنمية للدول النامية. ومن ثم يحتتم التقرير بالنتيجة التالية وهي "إن المرونة المتوفرة لتنفيذ الترييس هي أقل من المطلوب من الناحية النظرية بل وأقل من ذلك من الناحية العملية."<sup>84</sup>

ثم يعمد التقرير بعد ذلك إلى عرض جلي للأسباب التي تدعو إلى إعادة قراءة قواعد الترييس لدراسة آثارها على الدول النامية وتعيين ما قد تتطلبه من أوجه مرونة إضافية. وبعبارة أخرى، يستوضح التقرير الدواعي ضد المعايير الحاسمة لاتفاقية الترييس بناء على تقييم أثر قواعدها على الدول النامية، وأن مثل هذا التوجه هو متطلب أساسي من متطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اختتم فريق عمل مشروع الألفية المعني بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع تقريره، والذي كان بمثابة الأساس الذي أسندت إليه التوصيات الختامية لتقرير (Sachs)، على النحو التالي:

"إن المؤسسات الدولية في حاجة بشكل عاجل إلى إعادة تنظيم أنشطتها لإلقاء الضوء على المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ الأهداف الموضوعة [أهداف الألفية الإنمائية]. وهذا الجهد من شأنه ألا يساعد فقط على نشر الموارد المالية وغيرها من الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، بل على تقديم العون أيضًا فيما يتعلق بتحديد الفجوات ومواطن التفاوت في الموارد

<sup>83</sup> مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، 2005، فصل 14.

<sup>84</sup> تقرير الألفية التابع للأمم المتحدة، 2005، الفصل 14، ص 219.

المتوفرة، على أن تبذل هذه الجهود في إطار من الفهم العميق لمصادر النمو الاقتصادي. إن إعادة النظر فيما تم إنجازه من أهداف الألفية بعد انقضاء خمس سنوات يتيح فرصة فريدة لبدء عملية إعادة التصور تلك.<sup>85</sup>

إن الأفكار التي تتناولها الورقة بالمناقشة فيما يلي تهدف إلى الإسهام في عملية إعادة التصور تلك. وترتكز المناقشة على كيفية توظيف تفويضات واختصاصات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية التي يرتبط عملها بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية بالشكل الأمثل لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين. واستهل هذا الجزء باستعراض لعملية أجندة الوايو للتنمية تليها مناقشة بالمساهمة الذي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة بشكل أكبر متضمنة تقديم الدعم في عملية تكوين الوايو. إن الإطار العام للتحليل هو دراسة كيف أن إعادة التفكير في التوجه نحو الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في الأمم المتحدة من شأنها أن تساهم في إيجاد حلول للتحديات التي ألقينا الضوء عليها في الجزء الثاني من هذه الورقة.

وتحتوي عمليات صياغة السياسات المتعلقة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية على المستوى الدولي على ستة مكونات على الأقل، وهي تحديداً:

- 1- مفاوضات المعايير الجديدة أو إعادة التفاوض بشأن معايير وقواعد قديمة. ونذكر من الأمثلة التي نشهدها في الوقت الحاضر المفاوضات الخاصة بمشروع معاهدة القانون الموضوعي المتعلق ببراءات الاختراع (SPLT) في منظمة الوايو والمفاوضات الخاصة بالعلاقة بين اتفاقية الترييس واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) والجاري عقدها في منظمة التجارة العالمية.
- 2- إدارة نظم خدمات الملكية الفكرية في الوايو، ومنها على سبيل المثال نظام معاهدة الوايو بشأن البراءات (PCT) ونظم مدريد.
- 3- آليات تسوية المنازعات مثل نظام الوايو لتسوية المنازعات ونظام الوايو للتحكيم بشأن أسماء الحقوق.

<sup>85</sup> Juma and Yee-Cheong. 2005, p. 176.

4- البحوث حول الإبداع والتنمية والملكية الفكرية إلى جانب تقييم آثار القواعد والقوانين المتعلقة، وهذا النشاط البحثي يتمثل في العمل المستمر للجنة حقوق الملكية الفكرية، ولجنة منظمة الصحة العالمية بشأن الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة (CIPIH)، والأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونتكاد، ومعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، وجامعة الأمم المتحدة (UNU).

5- الدعم الفني وبرامج بناء القدرات التي تقدمها منظمة الوايو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والأونتكاد وغيرها من غالبية وكالات الأمم المتحدة إلى جانب غيرها الكثير من القائمين على منح هذا النوع من الدعم والتدريب.

6- الدفاع عن السياسات مثل أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال عمليات تقارير التنمية البشرية.

من أجل إصلاح وتقوية إدارة الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية، لابد لنا أن نفكر ملياً في هيكل الإدارة الأمثل آخذين في الاعتبار الأوجه العامة، وفي ذات الوقت المجالات الخاصة. وعلى الرغم من أن المكونات المختلفة التي سبق ذكرها تترايط فيما بينها، فإن بعضها مثل البحث والتحليل والدعم الفني ترتبط ببعضها البعض بشكل معقد.

### 3-1 أجندة الوايو للتنمية

على الرغم من أن الوايو ليست أهم منظمة تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بشئون الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية، لكن نظراً للانحياز التاريخي والاستراتيجيات المتعمدة مثل تلك التي استخدمت لإضعاف الأونتكاد واليونسكو، تحتل منظمة الوايو اليوم مكانة هامة بداخل عائلة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك الشئون. ومن ثم لكي تصح عملية إعادة تصور كيف يمكن للأمم المتحدة التعامل مع قضايا الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية لابد أولاً من إصلاح الوايو. ويعرض هذا الجزء لبعض الأفكار حول الاقتراحات المقدمة لإصلاح الوايو في سياق عملية أجندة الوايو للتنمية.

بدأت المناظرة المتعلقة بإرساء أجندة الوايو للتنمية، كما أشرنا سابقاً، بشكل رسمي في سبتمبر 2004 أثناء المناقشات التي تناولت الاقتراح المقدم من مجموعة أصدقاء التنمية.<sup>86</sup> بيد أن المناظرة نفسها بدأت جدياً في عام 2002 بعد صدور تقرير لجنة الملكية الفكرية التابعة للمملكة المتحدة<sup>87</sup> الذي تزامن مع غيره من الكتابات النقدية مثل الكتابات التي تناولت أجندة البراءات.<sup>88</sup> ثم تلى ذلك زخم بدأ في التراكم من خلال الندوات وورش العمل والمؤتمرات والإصدارات.<sup>89</sup>

قام مجموعة أصدقاء التنمية بعد تقديم اقتراحهم المبدئي الخاص بأجندة التنمية بالتوسع في اقتراحهم بشكل أكبر.<sup>90</sup> كما تقدمت كل من الولايات المتحدة<sup>91</sup> والمكسيك<sup>92</sup> والمملكة المتحدة<sup>93</sup> والبحرين<sup>94</sup> والمجموعة الإفريقية<sup>95</sup> بتقديم مقترحاتهم الخاصة. وتركز المناقشات في الوايو الخاصة بإرساء أجندة التنمية على سؤالين متطابقين، ألا وهما:

---

<sup>86</sup> انظر نص المقترح الأصلي في وثيقة الوايو رقم WO/GA/31/11.

<sup>87</sup> انظر تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية 2002. كان هناك عدد من المناقشات حول الوايو قبل تقرير اللجنة مثل تلك المناقشات التي جرت في مؤتمر الوايو الخاص بأجندة براءات الاختراع في مارس 2002، لكن من الإنصاف بأن نقر أن التقرير كان بمثابة الحدث المحفز الرئيسي.

<sup>88</sup> Correa and Musumgu, 2002.

<sup>89</sup> على سبيل المثال جرت العديد من المناقشات الهامة في منتدى بلاجيو حول الملكية الفكرية والتنمية (<http://www.iprsonline.org/index.htm>) وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يوليو 2005، ومؤتمر منظمة تعزيز الحوار بين المستهلكين عبر المحيط الأطلسي (TACD) حول برنامج عمل الوايو، في لشبونة، البرتغال، في 17 أكتوبر 2004، وحوار السياسات الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية المستدامة التي نظمتها المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز (UNAIDS) في ساو باولو، البرازيل، في 17 يونيو 2004، وورش عمل حول مستقبل الوايو والتي نظمتها منظمة تعزيز الحوار بين المستهلكين عبر المحيط الأطلسي، في جنيف 13 في الفترة من 13-14 سبتمبر 2004.

<sup>90</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/1/4.

<sup>91</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/1/2.

<sup>92</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/1/3.

<sup>93</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/1/5 & IIM/2/3.

<sup>94</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/2/2. وقد اشتركت في دعم هذا الاقتراح عدد من الدول العربية من خلال المكتب العربي لمنظمة الوايو. وهذه الدول بالتحديد هي الأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والسعودية والجمهورية الليبية والإمارات المتحدة واليمن، ولم تنضم العديد منها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن ثم ليس لديها أية التزامات بموجب اتفاقية الترييس.

- إلى أي مدى لعبت الوايو دوراً إيجابياً في دعم الجهود الرامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفي معالجة تحديات القرن الحادي والعشرين لإنشاء نظام إدارة لمجتمع المعرفة مناسب منصف وعادل؟
- ما هي الإصلاحات اللازمة لضمان أن الوايو تساهم بشكل ملائم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي الجهود الكلية الرامية لإيجاد حلول لتحديات إدارة مجتمع المعرفة؟

وبناءً على المتوفر من الأدلة والتحليلات، لاسيما التحليل الذي احتوته الورقة البحثية الثالثة لقضايا الترييس،<sup>96</sup> أعتقد شخصياً أن الوايو لم تقم بتنظيم أنشطتها وبرامجها بشكل كاف لتحقيق تفويضها بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة وأنها فشلت في لعب دور إيجابي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.<sup>97</sup> وأخيراً، فيما يتعلق بالمكونات الخمس الرئيسية التي تشكل صياغة السياسات الدولية حول الإبداع والملكية الفكرية والتنمية، ووجهت انتقادات حادة لمساهمة الوايو في المفاوضات والبحث والدعم الفني.<sup>98</sup> ويتبقى السؤال الآخر: ما هي الإصلاحات اللازمة لضمان أن الوايو تساهم بشكل ملائم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي الجهود الكلية الرامية لإيجاد حلول لتحديات إدارة مجتمع المعرفة؟ وهو السؤال الذي تسلط عليه المقترحات الرئيسية لأجندة التنمية الضوء.

من خلال المناقشات في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات “Inter-Sessional Intergovernmental Meeting (IIM)” تم غرلة مقترحات محددة ذات نزوع لاتخاذ الإجراءات

<sup>95</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/3/2.

<sup>96</sup> Musungu and Duttfield, 2003.

<sup>97</sup> لجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002، Boyle 2004 and Maskus and Reichman, 2004.

<sup>98</sup> لم يتم توجيه نقد مماثل لنظام الوايو للتحكيم بشأن أسماء الحقول ووظائفها الفنية فيما يتعلق باتفاقية الوايو بشأن البراءات ونظام مدريد وغيرها من الخدمات الوظيفية مثل نظام التصنيف.

تبلغ في مجملها أربعين مقترحًا من بين الأوراق المقدمة من الدول الأعضاء.<sup>99</sup> وقد دعت بعض المقترحات، خاصة تلك المقدمة من البحرين والمكسيك، للحفاظ على الوضع الراهن في الوايو،<sup>100</sup> بينما دارت غيرها من المقترحات، مثل المقترح الأساسي للملكة المتحدة حول المنتدى الذي يجب عقد المناقشات فيه؛ ومن ثم كانت ذات فائدة محدودة وبعيدة عن مناقشات الإصلاح في الوايو.<sup>101</sup> ومن ثم يركز التحليل هنا بشكل رئيسي على المقترحات المقدمة من مجموعة أصدقاء التنمية والولايات المتحدة والمجموعة الإفريقية. ولتسهيل التحليل قمنا بتقسيم المقترحات لثمانية مجالات رئيسية.

### 3-1-1 مقترح تعديل اتفاقية الوايو لتشتمل على نص صريح عن البعد الإنمائي<sup>102</sup>

نشأ هذا المقترح من الرأي القائل بأنه على الرغم من أن لدى الوايو تفويضًا واسعًا لمعالجة آثار الملكية الفكرية وغيرها من القواعد والقوانين التي تحكم الإبداع ونقل التكنولوجيا على التنمية وذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة، فقد فشلت المنظمة في القيام بذلك جزئيًا نظرًا لصياغة اتفقيتها

---

<sup>99</sup> هناك قائمة كاملة بالأربعين مقترحًا في التقرير الخاص بالدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. انظر وثيقة الوايو رقم IIM/3/3.

<sup>100</sup> يبدو أن المقترحات المقدمة من البحرين قد تم نقلها من برنامج الوايو وميزانيتها للسنتين التاليتين حين ذاك. وبالفعل صرح مسؤول بحريني لـ IP Watch بأن أمانة الوايو قد قدمت المساعدات الفنية في وقت إعداد التقرير. كما طلبت البحرين تعليق المناقشات فيما يتعلق بمقترحاتها مرتين في الدورة الثانية والثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، مما أثار التساؤلات حيال جدية المقترحات.

<sup>101</sup> يعد مقترح المملكة المتحدة ذا فائدة محدودة لأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون للتنمية المتعلقة بالملكية الفكرية والتي اقترح عليها إرسال المناقشات الخاصة بأجندة تنمية هي كيان يختص فقط بإدارة الدعم الفني. وقد تم اقتراح أن تقدم اللجنة تقريرها لمؤتمر الوايو، والذي تم في الواقع إلغاؤه. أما بالنسبة لكون المقترح بعيدًا عن نقاط المناقشة الخاصة بالإصلاح فذلك لأن جمعية الوايو العامة قد قررت أنه في أي حال من الأحوال فإن الطريقة المثلى لتناول المقترحات المقدمة بطريقة شاملة وكلية هي من خلال الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. وكانت الجمعية العامة على دراية كاملة بوجود اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون للتنمية المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي الواقع فقد أخذت في الاعتبار هذا الخيار ولكنها اختارت أن تؤسس لعملية مختلفة لسبب جيد. ومن المؤسف وغير المتوقع أن هذا المقترح هو المقترح المستخدم من قبل الولايات المتحدة واليابان لمنع إحدى التوصيات للجمعية العامة بشأن تجديد التفويض الخاص بالاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات لعام آخر.

<sup>102</sup> انظر وثيقة الوايو رقم WO/GA/31/11.

في عام 1967. ومن ثم لمنع الالتباس والمحاولات المتعمدة لقصر تفويض المنظمة،<sup>103</sup> بات من الضروري تعديل اتفاقية عام 1967.

فما هي إذن العلاقة بين الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والوايو من ناحية واتفاقية الوايو من ناحية أخرى؟ إن رأيي في هذا الصدد، كما أوضحته في الورقة البحثية الثالثة هو: إن اتفاق الأمم المتحدة والوايو يعد بمثابة الأداة الأساسية التي أسست الوايو كما هي اليوم؛ ومن ثم فهي تقدم نقطة البداية في تحديد تفويض الوايو. وفي الواقع، بينما ماتزال اتفاقية الوايو نافذة ومعترفاً بها بداخل اتفاق الأمم المتحدة- للحد أن الوايو يفترض أن تقوم بواجباتها كمنظمة تابعة للأمم المتحدة "وفقاً لميثاقها الأساسي والمعاهدات والاتفاقيات التي تقوم على إدارتها."<sup>104</sup>، إن هدف الوايو في تعزيز الملكية الفكرية في سائر أنحاء العالم سيترتب عليه تعزيز الأنشطة الفكرية الخلاقة ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد تناقش مجموعة أصدقاء التنمية بشكل مقنع أن:

"إذا كان من المحتمل أن تفضي حماية الملكية الفكرية في ظروف خاصة إلى تشجيع الابتكار والإبداع، لكنها ليست الوسيلة الوحيدة أو أكثر الوسائل فعالية أو مناسبة بالضرورة لتحقيق ذلك في كل الأوقات وفي كل القطاعات الاقتصادية... ولذلك، يتعين على الوايو في الواقع أن تفحص كل خصائص حقوق الملكية الفكرية الموجودة، بما في ذلك التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تفرضها حماية الملكية الفكرية على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وكذلك على المستهلكين المعارف والتكنولوجيا في الشمال والجنوب على السواء. ويتعين على الوايو أيضاً أن تتقبل وتدرس الأنظمة البديلة التي ليس لها طابع الملكية الفكرية من أجل تشجيع الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا، وأن تعترف في نفس الوقت بفوائد وتكاليف

---

<sup>103</sup> إن الفشل الذريع لاجتماع النماذج التعاونية المفتوحة والذي أشرنا إليه في الجزء 2-5 من هذه الورقة يعد من صميم الموضوع.

<sup>104</sup> انظر المادة رقم 1 من الاتفاقية.



كل نظام. ولا ينبغي اعتماد معايير متشددة للحماية إلا إذا اتضحت ضرورتها ومناسبتها لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، وإذا رجحت كفة الفوائد على تكاليف الحماية.<sup>105</sup>

بيد أنه في المناقشات التي دارت في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات أثرت التساؤلات عما إذا كان تعديل الاتفاقية أمراً ضرورياً، وما إذا كانت المشكلة لا تتعلق بشكل كبير بما تم كتابته في الاتفاقية بل بطريقة تفسيره وتطبيقه،<sup>106</sup> والسؤال الآخر وثيق الصلة بهذا السياق: هل في حالة إجراء التعديل سيحدث تغيير كبير حيث إن تعديل اتفاقية الوايو سيصبح نافذ المفعول عندما يقره ثلاثة أرباع أعضاء الوايو.<sup>107</sup>

وأخيراً، حتى مع أمثل التفسيرات والتطبيقات لبنود اتفاق الأمم المتحدة والوايو، فليس من الواضح ما إذا كانت وثيقة الأمم المتحدة محصورة بمسائل الملكية الصناعية أو أنها تغطي جميع القضايا الأخرى التي تتعامل معها الوايو.<sup>108</sup> وكل هذه النقاط هي نقاط جدية بالمناقشة والأخذ في الاعتبار بشكل جاد.

وبينما قد لا يغير ما هو منصوص عليه ما يمارس في الواقع، فإن الوضع في الوايو فريد من نوعه. إن وجود أداتين مؤسستين (الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والوايو واتفاقية إنشاء الوايو) بدون وضوح العلاقة بينهما قد نتج عنه عدة عواقب جسيمة. فعلى مدار 30 عاماً تقريباً، كانت المنظمة تمارس أنشطتها على أساس قراءة خاطئة لتفويضها الجوهرى من قبل الأمانة العامة للمنظمة وغالبية الدول الأعضاء. وقد ساهم هذا بشكل كبير في فشل الوايو في لعب دورها الشرعي في

<sup>105</sup> انظر الفقرة 16 من وثيقة الوايو رقم IIM/1/4.

<sup>106</sup> انظر المناقشات حول هذه النقطة في الجلسة الثالثة من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، وثيقة الوايو IIM/3/3.

<sup>107</sup> انظر المادة 17 من اتفاقية الوايو.

<sup>108</sup> تنص العبارة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية على: "التعزيز أنشطة الإبداع الفكري وتيسير نقل التكنولوجيا المتعلقة بالملكية الفكرية (مع التأكيد على ذلك في الصياغة)".

التعامل مع التحديات المتزايدة في إدارة مجتمع المعرفة. ومن ثم على الرغم من الاتفاق العام بين الدول الأعضاء في المنظمة على أن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والوايو تعطي الوايو التفويض الكافي للتعامل مع قضايا التنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين، فيظل موضوع تعديل اتفاقية إنشاء الوايو موضوعاً فعالاً ومطلباً شرعياً إذا أردنا تجنب الوضع الحالي في المستقبل.

وثمة سبب رئيسي يدعو إلى تعديل اتفاقية إنشاء الوايو، بل وربما الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والوايو، وهو إيجاد إجابة للتساؤل الخاص بتطبيق اتفاق الأمم المتحدة على كل أنشطة الوايو والموضوع الأساسي الذي تقوم عليه تحت مسمى "الملكية الفكرية".

وأخيراً، على الرغم من أن دخول التعديل، بل والمفاوضات الخاصة به، إلى حيز النفاذ قد يستغرق وقتاً طويلاً فإن السعي وراء تحقيق هذا التغيير مازال أمراً يستحق العناء المبذول لبلوغه. ويمكن اعتبار الأمر يتم بأسلوب الخطوة المتروية الحكيمة.<sup>109</sup> إن الوقت الطويل الذي يستغرقه التعديل قد يكون بالفعل ميزة هامة في صالح مؤيدي أجندة التنمية حيث ستضمن بذلك أن تفويض الوايو ومن ثم كافة أنشطتها تمر تحت فحص وتدقيق شديد على مدار الوقت. إن المناقشات والمفاوضات المستمرة حول هذه القضية قد يكون لها تأثير متطير على (Spillover effect). وقد تساعد على إحباط بعض المقترحات الرديئة بشأن التوسع في حقوق الملكية الفكرية تحت إشراف الوايو. وعلى الأقل، بينما قد يعطى للموضوع أولوية ثانوية في الوقت الراهن، هناك مبررات كافية للاحتفاظ به في الأجندة.

---

<sup>109</sup> في مسودة قرار مقدم في الجلسة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، تقدمت مجموعة أصدقاء التنمية باقتراح البدء بإعلان يؤكد على تفويض الوايو بينما يستمر التعديل مأخوذاً في الاعتبار. وقد يعد حل اللجوء إلى قانون غير ملزم كبداية خطوة أولى منطقية في عملية التعديل.

وبشكل عام، يمكن أن يساعد هذا المقترح إذا ما تم متابعته في التعامل مع التحديات المتعلقة بانعدام التوازن في قوانين الملكية الفكرية، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية، ومشاكل الدعم الفني.

### 2-1-3 مقترح إنشاء لجنة دائمة بالوايو معنية بشئون الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (SCTT)<sup>110</sup>

إن الموضوع المطروح هنا بالغ البساطة. لأن الوايو لديها دور وفق ميثاق تأسيسها في تيسير نقل التكنولوجيا، فإنها تستطيع فقط تنفيذ تفويضها إذا كان لديها برنامج عمل مخصص لنقل التكنولوجيا. ومنذ عام 1998، تم وضع برامج عمل مخصصة في الوايو أغلبها من خلال لجان دائمة أو فرق عمل.<sup>111</sup> ووفقاً لمجموعة أصدقاء التنمية، ستقوم اللجنة، من ضمن عدة مهام أخرى، بالتعامل مع القضايا الخاصة بالسياسات الداعمة للدول الصناعية المتعلقة بالملكية الفكرية والتدابير الداعمة المتعددة الأطراف إلى جانب غيرها من القضايا المقدمة في مقترحات مجموعة أصدقاء التنمية والمجموعة الإفريقية.<sup>112</sup>

وقد تم الاعتراض على إنشاء هذه اللجنة لسببين أساسيين. الأول، فقد قيل إن إنشاء هيئات جديدة في الوايو هو أمر غير مستحب، حيث هناك آثار مترتبة على تكلفة ذلك. والثاني، قيل إن

---

<sup>110</sup> يوجد نص المقترح في وثيقة الوايو رقم IIM/1/4. انظر أيضاً وثيقة الوايو رقم IIM/3/2 الخاصة بمقترح المجموعة الإفريقية بشأن نقل التكنولوجيا.

<sup>111</sup> لقراءة ملخص عن البنية القائمة انظر Musungu and Dutfield, 2003.

<sup>112</sup> انظر الوثيقة رقم IIM/1/4 الفقرتين 83 و 98 لمزيد من المناقشات حول بعض الموضوعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا المقترح أن تقوم الوايو بمعالجتها افتراضاً من خلال اللجنة إلى جانب بعض الكيانات المعنية الأخرى نذكر منها المجموعة الإفريقية التي قامت بدورها بدعم إنشاء كيان معني بنقل التكنولوجيا يتم من خلاله العمل بالتعاون مع الأوتوكاد لتطوير قائمة بالتقنيات الضرورية للتنمية.

فريق العمل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا التابع لمنظمة التجارة العالمية، على ما يبدو، هو المنتدى المناسب للتعامل مع قضايا نقل التكنولوجيا وأن على الوايو ألا تقوم بإعادة هذا العمل.<sup>113</sup>

من الواضح أن كلا السببين غير منطقيين. فإن المجادلة ببساطة بأن تنفيذ تفويض تأسيس وريسي للوايو سيكلف قدرًا ما من المال ومن ثم لا يجب تكوين كيان ما، يدعونا للتساؤل حول الأغراض التي يجب من أجلها استخدام أموال الوايو إن لم يكن إنفاقها للقيام بواجباتها المنصوص عليها في ميثاق تأسيسها. أما المجادلة الثانية فتتناسب مع إستراتيجية إحالة كافة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية إلى هيئات غير مؤثرة إن لم تكن ميتة. وكما هو معروف، فإن فريق العمل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا التابع لمنظمة التجارة العالمية قد أنجز القليل منذ تأسيسه، هذا باعتبار أن هناك إنجازًا في الأساس، كما تظل إمكانات تقدمه غير واضحة إن لم تكن معدومة.

ونظرًا للدور الذي يجب أن يلعبه الأونتكاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قضايا نقل التكنولوجيا، فيجوز القول إن الوايو يجب أن تتعامل على الأقل مع التدابير المتعلقة بالملكية الصناعية بشأن نقل التكنولوجيا. وبالنسبة للدول النامية، فيجب عليها السعي وراء إنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا كمسألة مبدأ، لضمان أن الوايو تؤدي وظائفها التأسيسية، ولضمان أن المعاهدات المقترحة تأتي بحلول لنقل التكنولوجيا. وإلى حد ما، قد يكون هذا أسهل المقترحات في تنفيذه حيث لا يتطلب قرارات أو دراسات كبيرة. بيد أنه على ما يبدو أن الدول المتقدمة ستعمل كل ما باستطاعتها لجعل نقل التكنولوجيا بعيدًا عن الوايو، وقد يرجع ذلك إلى الخوف من أن تصبح الوايو في حالة إدراج هذا الموضوع في قائمة واجباتها أونتكاد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

إن تطبيق مثل هذا المقترح سيعمل على المساهمة في إيجاد حلول لتحديات انعدام التوازن في قوانين الملكية الفكرية والاهتمام غير الكافي بقضايا العلوم والتكنولوجيا والإبداع في الوايو.

<sup>113</sup> انظر بيانات المملكة المتحدة في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات الأول والثاني.

### 3-1-3 مقترح تطوير معاهدة لإتاحة المعرفة والتكنولوجيا<sup>114</sup>

إن الاقتراح المقدم هنا هو من أجل التعامل مع العوائق العديدة التي وضعتها قواعد الملكية الفكرية في طريق إتاحة المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات، فعلى الوايو الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية لإتاحة المعرفة والتكنولوجيا. ويمكن أن تنصب هذه الاتفاقية على وضع الحقوق الدنيا للنفاد إلى وإتاحة [المعرفة والتكنولوجيا] وعلى الشئون المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن هذا المقترح لم يتم مناقشته بشكل موسع في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، فهو المقترح الذي جذب الاهتمام والدعم الأكبر من قبل منظمات المجتمع المدني والشركات والأوساط الأكاديمية. بالفعل، لقد ظهرت حركة إتاحة المعرفة وهي آخذة في التزايد بشكل مطرد. وهناك بالفعل مسودات نصوص مبدئية للبنود المحتملة لهذه الاتفاقية.<sup>115</sup>

وبالنسبة للدول النامية فإن اتفاقية لإتاحة المعرفة سوف تتعامل على الأقل مع موضوعين<sup>116</sup>

ألا وهما:

- الموضوعات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري خاصة التعليم والصحة.
- الموضوعات المعنية بالنماذج التي تعمل على زيادة تفعيل مساهمة الدول النامية في عمليات الإبداع وفوائد المعرفة في المجالات المتعددة بينما تعمل على تقليص التكلفة الاجتماعية لتراكم المعرفة.

وهناك عدة اختيارات يمكن أخذها في الاعتبار من أجل الاتفاقية. وقد اقترح دراخوس، على وجه التحديد، أن صياغة المبادئ التوجيهية لاتفاقية إطارية (framework treaty) هو ما يجب أن

<sup>114</sup> متضمن في وثيقة الوايو رقم WO/GA/31/11. انظر أيضاً الوثيقة رقم IIM/3/2 التي تدعم فيها المجموعة الإفريقية هذا المقترح وإن كان المصطلح "آليات" مستخدماً بدلاً من اتفاقية.

<sup>115</sup> لمزيد من المعلومات عن الحركة التي تعرف باسم "إتاحة المعرفة" قم بزيارة موقع <http://lists.essential.org/pipermail/a2k/>

<sup>116</sup> Drahos, 2005, p.16.

نصبو إليه في البداية.<sup>117</sup> إن هذا التوجه مبرر بناءً على خبرة السنوات حيث أثبتت اتفاقيات الإطار كفاءتها في الحصول على موافقة الدول الأعضاء فيما يخص المبادئ الأساسية التي تتطور لاحقاً إلى التزامات محددة قابلة للإنفاذ. ونظراً لأهمية القضايا التي تم إثارتها والحركة المتنامية الدافعة لهذه الاتفاقية، قد يكون هذا إحدى النقاط الرئيسية في أجندة الوايو للتنمية. إن العناصر الأساسية للنجاح متوافرة. وإلى جانب الفوائد التي ستنتج عن هذه الاتفاقية، فيرجح أن تكون المناقشات والمفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقية الأداة المثلى للاحتفاظ بهذه القضايا في جدول الأعمال لمدة طويلة ولإثارة الرأي العام.

ومن ثم فإن فكرة الاتفاقية هي أداة تنظيمية إستراتيجية هامة لغالبية القضايا الهامة في أجندة التنمية. إن مواصلة العمل حتى إنجازها سيساهم بشكل كبير في التعامل مع التحديات التالية: مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية، وانعدام التوازن بين قواعد وسياسات الملكية الفكرية، ومشكلة الهيمنة على الأسواق، ومشكلة محاربة التكنولوجيا الحديثة بدلاً من الإقبال عليها.

بيد أن ثمة سؤالاً إستراتيجياً عما إذا كان يجب، باعتبار الآثار بعيدة المدى لهذه الاتفاقية والموضوعات التي تغطيها، تطويرها لتكون اتفاقية تابعة للوايو فقط أم لا؟ نظراً للتفويضات واختصاصات اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة المعنية بشئون العلوم والتكنولوجيا للتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، وكذلك الأونتكاد، أليس من الأفضل جعلها مناظرة واسعة على نطاق الأمم المتحدة؟ لقد كانت بداية جيدة تلك التي تمت في الوايو لكنه قد حان الوقت على الأرجح لنشر القضية خارج نطاق الوايو. بيد أن تحقيق مثل هذا الأمر سيستلزم تعاوناً أفضل وتجانساً بين الدول النامية.

---

Drahos, 2005, p.16. <sup>117</sup>

### 3-1-4 مقترحات لإعادة هيكلة وتحسين الدعم الفني

ثمة عدة مقترحات تحت هذا العنوان من ضمنها:

- صياغة وتبني المبادئ والخطوط العامة للتنمية وتنفيذ الدعم الفني.
- بدأ العمل الاستكشافي الخاص بتعريف وفصل الوظائف المتعلقة بوضع معايير المساعدات الفنية عن وظائف بناء القدرات الخاصة بأمانة الوايوو.
- صياغة وتبني مجموعة من القواعد الأخلاقية لموظفي واستشاريي المساعدات الفنية.
- تحسين مشاركة المعلومات الخاصة بالمساعدات الفنية، ويشمل ذلك إنشاء قواعد البيانات وصفحات الويب المخصصة للموضوعات المتعلقة.
- تطوير المؤشرات والمعايير المثلى (Benchmarks) لتقييم المساعدات الفنية الخاصة بالوايوو.<sup>118</sup>
- دعم الاستخدام الإستراتيجي لنظام الملكية الفكرية بما به من أوجه مرونة، للتنمية، ويشمل ذلك إنشاء برنامج شراكة للوايوو يستلزم من بين عدة أمور إنشاء: (أ) قاعدة بيانات للشراكات و(ب) مكتب شركات الوايوو.<sup>119</sup>
- عمليات تقييم لتأثير تلك المقترحات.<sup>120</sup>

إن الهدف من هذه التدابير هو تحسين نوعية المساعدات الفنية الخاصة بالوايوو لمواجهة احتياجات المتفعين وزيادة تفعيل استخدام الموارد المتوفرة بشكل أفضل. كما ستساعد التدابير على التعامل مع المخاوف العديدة الموثقة حيال المساعدات الفنية للوايوو.

وعلى الرغم من وجود بعض المقاومة لهذه المقترحات بناءً على الجدل القائم بأن المساعدات الفنية كانت مرضية، تلقت تلك المقترحات بعض التأييد شمل بعض الدول المتقدمة. وبصرف النظر عن المناظرات التي تدور بداخل الوايوو، تلقت فكرة المبادئ والتوجيهات والتقييم الأفضل للمساعدات

<sup>118</sup> هذه النقاط كلها منصوص عليها في وثيقة الوايوو رقم IIM/1/4.

<sup>119</sup> انظر وثيقة الوايوو رقم IIM/1/2.

<sup>120</sup> انظر وثيقة الوايوو رقم IIM/3/2.

الفنية اهتماماً كبيراً من قبل وكالات التنمية وغيرها من الجهات المانحة.<sup>121</sup> وبالإضافة لذلك، فإن مثل هذه المبادئ والتوجيهات والأخلاق قد تم إرساؤها بشكل جيد في المساعدات الفنية وبناء القدرات المتعلقة بالتجارة.<sup>122</sup>

وبوجه عام، يبدو أن هذا مجال آخر حيث توجد متطلبات النجاح بشكل أساسي، وكل ما يتطلبه الأمر هو ممارسة بعض الضغوط بشكل مستمر.

ومع هذا هل يجب، كما هو الحال مع اتفاقية إتاحة المعرفة، السعي لتحقيق هذه المبادئ والتوجيهات والقواعد الأخلاقية والمعايير المثلى في الوايو فقط، أم بشكل أوسع عبر الأمم المتحدة، أو أكثر اتساعاً من خلال منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومركز الجنوب، والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب الجهات المانحة غير الحكومية؟ وبينما ستستمر الوايو في تقديم بعض المساعدات الفنية، ليس من الواضح من الناحية الإستراتيجية ما إذا كان يجب إنفاق رأس المال السياسي في العمل على الوايو إذا كان الهدف الرئيسي هو تجريد الوايو بقدر الإمكان من مثل تلك المسؤوليات المتعلقة بالمساعدات الفنية ونقل تلك المسؤوليات إلى كيان مستقل - كما هو مقترح من مجموعة أصدقاء التنمية - أو إلى وكالات الأمم المتحدة مثل الأوتوكاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وقد يكون من الأفضل وضع الهيئات الأخيرة لدمج المساعدات الفنية الخاصة بالملكية الفكرية في مساعدات تنمية أوسع للدول النامية.

وعليه، فإن تنفيذ هذه المقترحات ولو على نطاق الوايو سيساهم بشكل كبير في إيجاد حلول للتحديات التالية: مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية، وانعدام التوازن بين قواعد وسياسات الملكية

---

<sup>121</sup> ورشة عمل "تأملات في المساعدات الفنية للدول النامية والدول ذات الاقتصاد الانتقالي" Burnham Beeches, UK, 15-17

Sep 2004 بدعم من وزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة.

<sup>122</sup> انظر مبادئ تقييم الدعم التنموي للجنة الدعم التنموي التابعة لمجلس التعاون الاقتصادي والتنمية، 1991.



الفكرية، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية، وانعدام الاتساق والتعاون بداخل الدول النامية وفيما بينها.

### 3-1-5 مقترح إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث في الوايو<sup>123</sup>

إن فكرة هذا المقترح هي إنشاء مكتب الوايو للتقييم والبحث (WERO)، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى الجمعية العامة، ليوفر آلية تتسم بالشفافية والاستقلالية والموضوعية إزاء الجمعية العامة، وأمانة الوايو وكل أصحاب المصالح المعنيين، والذي يمكن من خلاله تقييم برامج وأنشطة الوايو من حيث تأثيرها على التنمية بشكل عام وعلى الإبداع والابتكار وإتاحة المعرفة والتكنولوجيا ونشرها.<sup>124</sup> إن مفهوم كيان مستقل للتقييم والبحث ليس بجديد وقد تم تطبيقه في البنك الدولي<sup>125</sup> وصندوق النقد الدولي<sup>126</sup> (IMF) وغيرها من المنظمات مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.<sup>127</sup>

وقد تم الاعتراض على المقترح أثناء مناقشات الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات لسببين أساسيين هما:<sup>128</sup>

- إن إنشاء مكتب الوايو للتقييم والبحث لن يمكن أعضاءها من توجيهها بشكل أكبر حيث لا يوجد بند ينص على مشاركة الدول الأعضاء في المكتب.

<sup>123</sup> انظر وثيقة الوايو رقم IIM/1/4 ووثيقة IIM/2/3 التي تدعم فيها المجموعة الإفريقية أغلبية الأنشطة التي يقوم بها مكتب التقييم والبحوث وإن كانت لا تدعم المكتب نفسه بشكل صريح.

<sup>124</sup> لمزيد من التفاصيل انظر الفقرات 28-30 من وثيقة الوايو رقم IIM/1/4.

<sup>125</sup> لمزيد من المعلومات حول عملية التقييم المستقلة الخاصة بالبنك الدولي قم بزيارة موقع <http://www.worldbank.org/oed/gppp> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يوليو 2005.

<sup>126</sup> لمزيد من المعلومات حول عملية التقييم المستقلة الخاصة بصندوق النقد الدولي قم بزيارة موقع <http://www.imf.org/external/np/ieo/> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يوليو 2005.

<sup>127</sup> لمزيد من المعلومات حول عملية التقييم المستقلة الخاصة بالصندوق قم بزيارة موقع <http://www.undp.org/eo> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يوليو 2005.

<sup>128</sup> لمزيد من المعلومات حول المناقشات المختلفة التي أيدت أو كانت ضد هذا المقترح انظر تقرير الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات ضمن وثائق الوايو رقم IIM/3/3.

- إن تكلفة إنشاء مثل هذا المكتب ستكون مرتفعة.

إن خطر سيطرة مجموعات المصالح كامن بلا شك. ويجب التفكير بعناية في البنية الخاصة بكيان هذا المكتب، كما يجب أن يأخذ في الاعتبار خبرات المنظمات الدولية الأخرى. وإذا أظهرت تلك الخبرات وجود هذه الأنواع من المخاطرة فمن ثم يمكن وجود بعض مستويات مشاركات الدول الأعضاء على أساس صيغة مشابهة لتلك التي تم اقتراحها مؤخراً في الوايو بشأن تكوين لجنة مراجعة حسابات مستقلة.

بيد أنه لتحقيق ذلك ثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات والمناقشات. وبالفعل، صرحت مجموعة أصدقاء التنمية بأنه "من الجلي أنه يجب مناقشة الدور والوظائف المحتملة لهذه الوحدة المستقلة المعنية بالتقييم من قبل الدول الأعضاء."<sup>129</sup> الخطوة الأولى إذن يمكن أن تكون دعوة رؤساء منظمات مثل البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب رؤساء وحدات التقييم بهذه المؤسسات لعرض خبراتهم على أعضاء الوايو مثلاً في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات الأول أو في غيره من المحافل الملائمة، وذلك بعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر/أكتوبر 2005.

أم بالنسبة للتكلفة، فلكل شيء تكلفته، لكن القضية الأساسية هنا: هل هذه التكلفة مبررة أم لا؟ إذا استطاع مكتب الوايو للتقييم والبحث أن يساهم بشكل فعال في إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالتالي: مشكلة الهيمنة على الأسواق، وانعدام التحليلات الاقتصادية، ومحاربة التكنولوجيا الجديدة بدلاً من الإقبال على استخدامها مثل ما حدث في بادئ الأمر مع الإنترنت، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية، وعدم الاهتمام الكافي بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع في الوايو، فإن التكلفة ستكون حتماً مبررة.

<sup>129</sup> انظر الفقرة 30 من وثيقة الوايو IIM/1/4.

### 3-1-6 مقترح مبادرة مستقلة وتقييمات التأثير الإنمائي المستندة إلى الأدلة فيما يتعلق بأنشطة الوايو الخاصة بوضع القواعد والمعايير<sup>130</sup>

يرتبط هذا المقترح بمقترح إنشاء مكتب الوايو للتقييم والبحث، وهو أحد الطرق لتنفيذ وضع القواعد والمعايير استناداً إلى الأدلة. وبشكل أساسي، يدعو هذا المقترح لعمل تقييمات مستقلة للتأثير الإنمائي تقوم على أساس الأدلة لتقييم الآثار المحتملة للأنشطة المقترحة الخاصة بوضع المعايير والقواعد، وذلك للمؤشرات الرئيسية مثل المساهمة في الإبداع وإتاحة المعرفة والتعليم. وبالطبع فإن مثل هذه التقييمات ستعود بالنفع الأكبر على الدول النامية والدول الأقل نمواً حيث إن العواقب التي تنجم عن المعايير والسياسات الضعيفة في هذا المجال لها أثرها الأكبر على هذه الدول وشعوبها الضعيفة. وعلى الرغم من قيام الحكومات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بإجراء تقييمات روتينية لتأثيرات التغييرات في التعريفات قبل عقد الاتفاقيات، لم يكن هذا هو المتبع بالنسبة للملكية الفكرية حتى وقت قريب.<sup>131</sup> وفي بعض المجالات، مثل مجال العقاقير الطبية، يعد إجراء التقييمات عملاً ملائماً نظراً لتوافر البيانات الموثقة بكميات وفيرة والتي يمكن جمعها وتطوير المناهج لتحليلها.

إن الحجة الرئيسية ضد هذا المقترح أنه على الرغم من إجراء عمليات التقييم على المستوى الوطني فإن إمكانية إجرائها على مستوى ما بين الحكومات أو المستوى الدولي هو أمر مشكوك فيه.<sup>132</sup> والحجة الأخرى أن موضوعات تحديد التأثيرات هي مهمة الحكومات الوطنية والتي على أساسها تقوم بتحديد أهدافها في التفاوض.<sup>133</sup> بينما تثير الحجة الأولى بعض التساؤلات الهامة خاصة

<sup>130</sup> متضمن في وثيقة الوايو رقم IIM/1/4 وانظر أيضاً وثيقة IIM/2/3 التي تدعم فيها المجموعة الإفريقية هذا المقترح.

<sup>131</sup> Abott, 2005, pp.79 and 94-97.

<sup>132</sup> انظر مناقشة المملكة المتحدة في الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الحكومات المسجل في وثيقة الوايو رقم

.IIM/2/10

<sup>133</sup> انظر المناقشات الخاصة بالدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الحكومات المسجل في وثيقة الوايو رقم IIM/2/6.

لو كان هناك خطر السيطرة من قبل أحد الأطراف المعنية، فإن الحجة الأولى في أساسها خاطئة ولا تقوم على أية أدلة. إن تقييم القواعد الدولية هي ممارسة روتينية كما هو الحال، على سبيل المثال مع الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم فمما يدعو للسخرية أن من آثار هذا الجدل هو أحد أعضائه وهي المملكة المتحدة. بيد أن للإجابة على السؤال الثاني، سيساعد إجراء تقييم موضوعي بشأن ما إذا كانت المخاطر ستفوق الفوائد إلى جانب مناقشة مفصلة للمخاطر الكامنة الدول الأعضاء في اتخاذ قرارها النهائي.

وعليه، فإن تنفيذ تقييمات التأثير الإنمائي بشكل يضمن أنه ليس هناك مخاطر في تحريف السياسات سيساعد هذا المقترح على إيجاد حلول للتحديات التالية: مبدأ المعايير الدنيا للملكية الفكرية، وانعدام التوازن بين قواعد وسياسات الملكية الفكرية؛ ومشكلة الهيمنة على الأسواق، وانعدام التحليلات الاقتصادية، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية.

**3-1-7 مقترحات بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة المجتمع المدني وجماعات المصالح العامة في مناقشات الوايو وأنشطتها على نطاق أوسع تشمل إرساء نظام لعقد جلسات عامة لسماع وجهات النظر قبل الشروع في أي نقاش خاص بوضع القواعد والمعايير في الوايو<sup>134</sup>**

إن الهدف هنا هو تحسين مشاركة جماعات المصالح العامة في هذا المجال الهام لوضع السياسات حيث إن مشاركتها في الوايو كانت محدودة.<sup>135</sup> وعلى الرغم من وجود تغير ضئيل للأفضل في الموقف الحالي، فمزال هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير. إن أحد المقترحات هو أخذ التدابير لتحسين مشاركة المجموعات الممثلة في لجنتي الوايو الاستشارية- اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات (الباك) واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال (الإياك). بيد أننا في الورقة البحثية الثالثة قد عرضنا

<sup>134</sup> متضمن في وثيقة الوايو رقم IIM/1/4.

<sup>135</sup> لمزيد من التحليل حول انعدام التوازن انظر Musungu and Duttfield, 2003.

بالمناقشة أن تلك اللجنتين خاصة اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال يجب إلغاؤها بالكامل. وهذه المناقشة ماتزال في محلها حتى اليوم.<sup>136</sup>

وعلى الرغم من أن أمانة الوايوو قد سعت إلى التأكيد على أن هاتين اللجنتين استشاريتان، فإن تأثيرهما على الأمانة لا يمكن إنكاره. وقد صرح الأمين العام للوايوو رسمياً بأن اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات "من خلال ما لها من... تأثير أصبحت جزءاً أساسياً من نسيج مجتمع الملكية الفكرية الدولي".<sup>137</sup> وفي وجود مثل هذه التصريحات فإن المقترح الذي يجب أن ينفذ بشكل مباشر، يحتاج أن يأخذ بشكل جاد وأن يسعى لإنجازه. وكما أوضحنا في الورقة الثالثة، فإن لجنتي الباك والإياك قد تكونان بشكل خاص أمراً يحتل النقاش والجدل عندما يعن المرء في القوانين غير الملزمة التي تقوم على صناعة القواعد والمعايير في الوايوو.<sup>138</sup>

ولم تكن هناك ثمة اعتراضات قوية حيال هذا المقترح، ويرجع ذلك جزئياً، لأغراض العلاقات العامة، إلى الصعوبة التي تواجهها الحكومات في الاعتراض على مشاركة المجتمع المدني في العمليات المختلفة، وإن كان هذا لا يعني عدم وجود معارضة. وعلى سبيل المثال، ثمة جدل قائل بأن الوايوو لديها عدد من المراقبين متساو مع الدول الأعضاء؛ ومن ثم فإن تمثيل المجتمع المدني أمر غير ملائم.<sup>139</sup> إلا أن هذه الحججة تتجاهل انعدام التوازن بين جماعات المصالح الصناعية وجماعات المصالح العامة وهي المشكلة التي يسعى المقترح إلى حلها.

---

<sup>136</sup> انظر Musungu and Dutfield, 2003, p23 and annexes 3 and 4.

<sup>137</sup> انظر الفقرة الرابعة من تقرير الدورة الأخيرة لاجتماع لجنة الباك المتضمن في وثيقة الوايوو رقم WO/GA/31/1.

<sup>138</sup> انظر Musungu and Dutfield, 2003, pp 6-7.

<sup>139</sup> انظر مناظرة الولايات المتحدة في الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الحكومات في تقرير الدورة، وثيقة الوايوو

رقم IIM/1/4.

وثمة مقترح آخر، مقصور على وضع المعايير ومشاركة جماعات المصالح العامة في هذه العمليات، وهو خاص بجلسات الاستماع العامة. وقد تم الاعتراض على هذا المقترح بشكل غير مباشر ولكن ليس بقوة. وهو مقترح مباشر يمكن تنفيذه بسهولة. إن جلسات الاستماع العامة يمكن أن تنعقد بعدة طرق شتى وبالنسبة لمنظمة تعقد العديد من الندوات وورش العمل، فلن يكون من الصعب عليها تنظيم مؤتمرات دولية بما تمثل متوازن لجميع الأطراف المعنية لمناظرة ومناقشة الاتفاقيات المطروحة.

إن تنفيذ هذه المقترحات في مجموعها من شأنه بلا شك إيجاد حلول للتحديات التالية: انعدام التوازن بين قواعد وسياسات الملكية الفكرية، ومشكلة الهيمنة على الأسواق، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية.

### 3-1-8 مقترح صياغة وتبني المبادئ والتوجيهات الخاصة بأنشطة الوايو لوضع المعايير والقواعد<sup>140</sup>

نظراً لتاريخ الوايو في الانحياز ضد صياغة القوانين ذات التروع إلى التنمية، فيدعو هذا المقترح إلى تبني مبادئ وتوجيهات عريضة ومعينة لضمان أنه كلما تمت عملية وضع القواعد والمعايير سيتم إبداء اهتمام كافٍ لأهداف السياسات العامة الهامة ومشاكل الدول النامية. ويقول مجموعة أصدقاء التنمية:

"إن تطوير القواعد التي تدعم التنمية والنشاط الفكري الابتكاري بشكل فعال يتطلب إطاراً مناسباً للمفاوضات ولغيرها من أنشطة الوايو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. إن تحديد المصالح وراء مبادرات وضع القواعد والمعايير، وتقييم تكاليف وفوائد هذه المبادرات من حيث التنمية المستدامة، ودعم التوازن بين حماية ونشر المعارف ومصلحة البلدان المتقدمة والنامية، وتعزيز مشاركات مجموعة أكبر من أصحاب المصالح، ودعم

<sup>140</sup> متضمن في وثيقة الوايو رقم IIM/1/4.

التوافق مع الأهداف والالتزامات الدولية الأوسع نطاقاً، تمثل في هذا الصدد خطوات ملموسة ومهمة يمكن قطعها في سياق أنشطة الوايو في مجال وضع القواعد والمعايير لضمان أن نتائجها ستعكس الاحتياجات والمشاكل الإنمائية.<sup>141</sup>

إن فكرة المبادئ والتوجيهات أو غيرها من المعايير التي تشمل الشكليات والمراسم ليست جديدة في صناعة القواعد والقوانين الدولية. وقد تم اتخاذ توجه مماثل في منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال فيما يختص بمفاوضات الخدمات التي تقدمها.<sup>142</sup> ومن ثم، بناء على أوجه القصور التي تم تحديدها في توجه منظمة التجارة العالمية أو في غيرها من التوجهات التي تبنتها المنظمات الدولية، يمكننا الانتقال إلى مناقشة واقعية بشأن المبادئ والتوجيهات المحددة.

وعلى الرغم من حاجة المقترح إلى المزيد من المناقشات وإدخال التحسينات، فهذا لا يعد سبباً كافياً لنبذه. إن تنفيذ هذا المقترح سيعمل على إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالتالي: انعدام التوازن بين قواعد وسياسات الملكية الفكرية، ومشكلة الهيمنة على الأسواق، وانعدام التحليلات الاقتصادية، ومحاربة التكنولوجيا الجديدة بدلاً من الإقبال على استخدامها مثل ما حدث في بادئ الأمر مع الإنترنت، ووضع المعايير الدولية الإيديولوجية وغير الديمقراطية، وعدم الاهتمام الكافي بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع في الوايو.

وكما هو الحال المساعدات الفنية واتفاقية إتاحة المعرفة، وبينما يجب أن تكون الوايو نقطة انطلاق للتنمية وتنفيذ مثل هذه المبادئ، فإن هذه المبادئ الخاصة بوضع المعايير والقواعد يمكن تطبيقها على نطاق أوسع. وكما هو واضح في الجدول رقم (1) المدرج أدناه، ثمة هيئات تابعة للأمم المتحدة لديها تفويضات وتنخرط في أنشطة وضع المعايير والقواعد، نذكر منها على سبيل المثال اليونسكو

<sup>141</sup> انظر الفقرة 40 من وثيقة الوايو IIM/1/4.

<sup>142</sup> انظر توجيهات وإجراءات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمفاوضات حول التجارة في الخدمات. وثيقة منظمة التجارة العالمية

والفاو واتفاقية التنوع البيولوجي حيث تعد هذه المبادئ أيضاً ذات أهمية. كما يمكن مد المبادئ والتوجيهات لاحقاً، إن لم يكن فوراً، لتطبق على أنشطة وضع المعايير والقواعد في منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة بوضع المعايير والقواعد خارج منظومة الأمم المتحدة.

### 3-2 إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة الأكثر اتساعاً

إن إصلاح الوايو، على الرغم من ضرورته الملحة، لا يعد كافياً لمواجهة التحديات في القرن الواحد والعشرين الخاصة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية. وفي الواقع، إن هذا الإصلاح هو بمثابة الخطوة الأولى للتعامل بشكل جاد مع تحديات إدارة مجتمع المعلومات. ويجب أن نمنع النظر بعين نقدية في دور هيئات الأمم المتحدة الأخرى بدءاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة وإصلاح تفويضاتها وأنشطتها. وبينما حدث الكثير في الأمم المتحدة فيما يخص هذه القضايا، فإن تأثيره محدود حتى الآن. وثمة حاجة إلى إجراء التحسينات على ثلاثة مستويات جوهرية.

أولاً، هناك حاجة للتعامل بشكل أفضل مع القضايا بالغة الأهمية التي تواجهها في القرن الواحد والعشرين والتي تناولتها بالدراسة والتدقيق في الجزء الثاني من هذه الورقة. ثانياً، هناك حاجة ملحة إلى تنسيق الوظائف والأنشطة بين مختلف الهيئات بشكل أفضل لضمان تحقيق المكاسب، مثل النجاح في إتاحة التعليم والرعاية الصحية على مستوى عالمي دون أن تقوضها سياسات الملكية الفكرية المتبعة في الوايو وفي كل مكان. بيد أن التنسيق والتجانس يجب ألا يعنيا بأي حال من الأحوال وجود اختصاصات حصرية وسطحية، خاصة في مجال الملكية الفكرية، في هيئات ليس لها أهلية لوضع السياسات في قضايا الصحة والغذاء والتعليم، وهي القضايا التي تتأثر مباشرةً بالقواعد والقوانين الخاصة بالملكية الفكرية. ثالثاً وأخيراً، يجب بذل جهود أفضل لدمج أنشطة الأمم المتحدة على مستوى كل دولة.

وسأكرس ما تبقى من هذه الورقة البحثية لهذه المستويات الثلاثة. بيد أن القيام باستعراض شامل ومتكامل لأنشطة وعمليات هيئات الأمم المتحدة المختلفة يقع خارج نطاق هذه الورقة. عوضاً



عن ذلك أهداف من خلال ملحق البحث إلى إعطاء نظرة سريعة عما يحدث بشكل عام ساعياً لإرساء أساس متين يمكن أن يقوم عليه المزيد من البحث والتحليل.

### 3-2-1 مساهمات كبيرة في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات

إن نظام الأمم المتحدة الخاص بالصناديق، والبرامج، والوكالات المتخصصة يعمل على جمع ثراء فريد من الخبرة والموارد المتعلقة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية. وتغطي التفويضات والاختصاصات والخبرة بداخل منظومة الأمم المتحدة، مع استبعاد الوايو، على الأقل الخمسة مكونات، إن لم يكن الستة كاملة، صناعة السياسات على المستوى الدولي- المفاوضات المتعلقة بالمعايير، وتسوية المنازعات، وبحوث الإبداع والتنمية والملكية الفكرية متضمنة تقييمات تأثير القواعد والمعايير، وكذا المساعدات الفنية وبناء القدرات وتأييد السياسات.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،<sup>143</sup> ولجنته المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومنظمة العمل الدولية، والفاو، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآليات حقوق الإنسان، واتفاقية التنوع البيولوجي جميعاً لديها تفويضات لإجراء المفاوضات حول الآليات الدولية بشأن المعايير والقواعد التي تحكم شئون الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.<sup>144</sup> وإن محكمة العدل الدولية والهيئات المعنية بحقوق الإنسان لديها من التفويضات والاختصاصات للتعامل مع مسائل تسوية المنازعات.<sup>145</sup> وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنته المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومنظمة العمل الدولية،

<sup>143</sup> أينما ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فذلك يشمل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الأجهزة الفرعية فيما عدا اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والتي تتعامل معهما على حدة.

<sup>144</sup> تتضمن المعايير والقواعد القوانين غير الملزمة مثل الإعلانات والقرارات وليس مجرد قواعد الاتفاقيات.

<sup>145</sup> إن الكيانات المعنية بحقوق الإنسان لديها التفويضات لبحث انتهاكات حقوق الإنسان والشكاوى المقدمة في هذا الصدد والتي قد يتضمن بعضها حقوقاً متعلقة بموضوعات عن الإبداع أو الملكية الفكرية.

والفاو، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، ومعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، وجامعة الأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان، واتفاقية التنوع البيولوجي جميعاً لديها تفويضات واختصاصات، وكذا برامج وأنشطة متعلقة بالبحث والتحليل في قضايا الإبداع والتنمية والملكية الفكرية. وبالنسبة للمساعدات الفنية، فإن لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومنظمة العمل الدولية، والفاو، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، ومعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، وجامعة الأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان، واتفاقية التنوع البيولوجي جميعاً لديها تفويضات واختصاصات وأنشطة ذات صلة.<sup>146</sup> ويوضح الجدول رقم (1) أدناه مكونات صناعة السياسات التي ينطبق عليها التفويضات والاختصاصات الحالية الخاصة بهيئات الأمم المتحدة الرئيسية السابق ذكرها.

---

<sup>146</sup> وهناك أيضاً غيرها من البرامج مثل برنامج الأمم المتحدة للإيدز الذي يأخذ على عاتقه القيام بأنشطة متعلقة بتأثير الملكية الفكرية على الأبحاث وإتاحة الأدوية الخاصة بمرض نقص المناعة.

التفويض/ البرنامج	اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية منظمة العمل الدولية	الفاو	اليونسكو	منظمة الصحة العالمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الأونكتاد	برامج الأمم المتحدة للبيئة	برنامج الأمم المتحدة الإقليمي	برنامج الأمم المتحدة للإيدز	آليات حقوق الإنسان	اتفاقية التبوع البيولوجي	معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية	جامعة الأمم المتحدة	الرابير
المفاوضات الخاصة بالآليات الدولية	•	•	•	•	•	•	•			•	•		•	
تقديم الخدمات		•		•									•	
تسوية المنازعات										•			•	
البحث والتحليل	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	
الدعم الفني وبناء القدرات	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	
تأييد السياسات	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	

**الجدول 1:** ملخص يوضح مكونات صناعة السياسات التي تنطبق عليها التفويضات والاختصاصات والأنشطة الحالية الخاصة بهيئات الأمم المتحدة الرئيسية (مع استثناء الأجهزة الأساسية)

وكما هو موضح في الملحق بشكل موجز، لقد أخذت، ولا تزال، هيئات الأمم المتحدة على عاتقها أداء أنشطة أساسية ليس فقط في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبداع بشكل عام بل أيضاً في مجال حقوق الملكية بشكل خاص. بيد أن هناك تحدياً كبيراً ألا وهو أن الملكية الفكرية باتت غاية في نفسها وشيئاً قائماً بذاته، وعلى الرغم من نتائج الأبحاث والأنشطة الهامة التي تأخذ في الظهور، فإن وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشكل عام لم يكن لها أي تأثير واضح على المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية. وهذا أمر هام وذلك لأنه على الرغم من أن الملكية الفكرية قد لا تكون الموضوع الرئيسي في قضايا الإبداع والتنمية، فإن التطورات على مدار السنين جعلت من الملكية الفكرية مكوناً رئيساً وجوهرياً في الجهود الرامية للتحكم في المعرفة. ولأن الملكية الفكرية قد تم الترويج لها بشكل مكثف

بكونها المحرك الأساسي للإبداع، فإن انعدام الخبرة بقوانين الملكية الفكرية في تلك المؤسسات الأخرى قد تم اعتباره -خطأً- انعداماً للخبرة في قضايا الإبداع. وإن اقتران إصلاح الوايو كما هو مقترح في أجنحة التنمية مع ما يقوم به مجتمع الأمم المتحدة الأكبر قد يقطع شوطاً طويلاً في معالجة هذا الفصل.

وقد توفر بعض العمليات الجارية أساساً للإمعان في النظر في كيفية المضي قدماً لاستخدام المساهمات الكبيرة لهيئات الأمم المتحدة الاستخدام الأمثل لمواجهة التحديات التي نواجهها فيما يتعلق بإدارة الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في مجتمع المعرفة. وإحدى هذه العمليات هي العملية التي تقوم عليها اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة في منظمة الصحة العالمية (CIPIH).<sup>147</sup> ومن الواضح أن إنشاء اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة قد استند على فكرة أن موضوعات الملكية الفكرية، بوصفها متصلة بالإبداع بشكل خاص، ليست حكراً استثنائياً (exclusive preserve) مقصوراً على الوايو. وفي هذه العملية، والتي دعيت الوايو للمشاركة فيها،<sup>148</sup> يظهر ثراء المناقشات حول الإبداع والملكية الفكرية بالمقارنة بمثيلاتها في منظمة التجارة العالمية والوايو الاختلافات الصارخة في التوجه الخاص بجهة ذات خبرة وباع في المجال الأساسي في مقابل جهة أخرى، مثل الوايو، تقوم على إدارة المعاهدات لكن ليس لديها أي أهلية في وضع السياسات أو خبرة عملية في القضايا المحددة التي يجري تنظيمها.<sup>149</sup>

ومن ثم فإن لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة تبين كيف يمكن القيام بالأمر على نحو مختلف.<sup>150</sup> وبغض النظر عن النتيجة الفعلية للجنة، وسواء كانت

---

<sup>147</sup> لمزيد من المعلومات عن اللجنة انظر المادة التي تتناول منظمة الصحة العالمية في ملحق هذه الورقة.

<sup>148</sup> انظر إذعان الوايو للجنة المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة حيال الإبداعات التزايدية، انظر الموقع <http://www.who.int.intellectual property/submissions/en/> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يولية 2005.

<sup>149</sup> انظر مدى الدراسات التي تم التكليف من قبل اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة، ومستويات مناقشة السياسات والأطراف المعنية المنخرطة في الأمر.

<sup>150</sup> على الرغم من أن النتيجة النهائية من العملية وفوائدها لاتزال غير معروفة حتى الآن، لكن الأمر المحوري هنا هو أن ثمة مناقشة تنظيمية متعددة الأطراف تجري في المؤسسة التي تعد مركزاً للسياسات الخاصة بالقضايا المتعلقة بالصحة.

الأفكار التي تولدت أثناء العملية ستصل إلى شكل اتفاقية في المستقبل القريب، سيكون لتنمية الأفكار الواقعية من قبل المنظمات ذات الأهلية مثل الوايوو والفاو له فوائده الواضحة. فلن تعمل فقط على تسخير أفضل العلوم لحل مشكلات الحاضر، بل سيكون لها أهلية جوهرية وشرعية لا تتوافر للوايوو كما سيكون لها القدرة على النفاذ على المستوى المحلي. ومع توافر نتائج الأبحاث والمعلومات تلك، ستكون الدول النامية في وضع أفضل لتقود الطريق في تجارب السياسات والأعمال الإبداعية بغية تحسين نظم الملكية الفكرية حتى يتسنى لها موازنة التوجهات مفرطة الحماية من قبل الدول الصناعية. وستكون النتيجة الكلية هي الحفاظ على عرض السلع المعرفية العالمية في نظام إبداع متعدّد للقوميات أخذ في الظهور.<sup>151</sup> إن مثل هذه العمليات من شأنها أيضاً ضمان الأخذ في الحسبان، وإن كان ليس بالضرورة بالشكل الكامل، المصالح العامة في العمليات والمداوات الخاصة بالإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.

وثمة أمران لازمان لضمان وجود عدد أكبر من العمليات المشابهة، أو المحسنة عن عملية لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة. أولاً، لا بد من بذل الجهود لمعالجة التصور الخاطئ بشأن التخصّص في الملكية الفكرية. ثانياً، لا بد أن تأخذ وكالات الأمم المتحدة الأخرى خطوات إيجابية لتطور خبرات متصلة في كل من قضايا الإبداع والملكية الفكرية. وكما أشرنا آنفاً، على الرغم من أن الملكية الفكرية قد لا تكون في محور التعامل مع قضايا الإبداع والتنمية، فإن تأثير قواعد الملكية الفكرية على عمليات الإبداع في مجتمع المعرفة، على المدى القصير على الأقل، يتطلب خبرة في الملكية الفكرية في تلك المنظمات التي تتعامل مع مجالات مثل الصحة والغذاء والزراعة والتعليم.

كما تقدم أيضاً عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بعض الدروس الهامة. إن القضايا التي تناوّلها القمة هي قضايا عالية التقنية لكنها ذات تأثير بالغ على عدة قطاعات متداخلة في المجتمع وهي قضايا تتصل بعمل العديد من وكالات الأمم المتحدة مثل قضايا الملكية الفكرية. وقد

<sup>151</sup> Maskus and Reichman, 2004, p279.

أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتحاد الدولي للاتصالات زمام الأمور في هذا الشأن، والذي قام بالمضي فيه بشكل عام وغير حصري مما تطلب مشاركة كل وكالات الأمم المتحدة المتعلقة وجذب الانتباه في مستويات صناعة السياسات المتباينة. ومن الجلي، نظراً لتعدد الممثلين، وتعدد المصالح، ومدى تأثيرات هذه السياسات، وتعدد هيئات الأمم المتحدة المعنية، قد يكون هذا هو السبيل الأمثل للمضي قدماً.

ويمكن استهلال عملية مماثلة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في مجتمع المعلومات.<sup>152</sup> وتأسيساً على ما بدأتها الوايو بموجب أجندة التنمية وغيرها من العمليات مثل لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة، وعلى قرارات آليات حقوق الإنسان وعمل البرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فثمة فرصة لتحريك هذه القضايا ليتقدم جدول الأعمال. ويمكن لمثل هذه العملية على أقل تقدير ضمان أن قضايا الملكية الفكرية في الأمم المتحدة سيتم تناولها في سياق أوسع للعلوم والتكنولوجيا والإبداع. ويتحقق الدافع وراء هذه الحركة على مستوى رؤساء دول وحكومات 130 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأقل. وفي قمة الجنوب الثانية التي اختتمت أعمالها مؤخراً، تبني رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ77 والصين إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة اللذين يتضمنان كلاهما التزامات هامة ونقاط عمل على الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.<sup>153</sup>

---

<sup>152</sup> إن تمرير هذه الأجندة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يتمشى مع مقترحات الأمين العام باستعادة الجمعية العامة لسلطتها وضرورة تركيزها لجدول أعمالها الأساسي من خلال التركيز على القضايا الكبرى الجوهرية في الوقت الراهن (انظر الفقرة 161 من وثيقة الأمم المتحدة A/59/2005). ومن الواضح أن قضايا الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية هي قضايا جوهرية رئيسية في القرن الواحد والعشرين.

<sup>153</sup> لمعلومات حول القمة التي انعقدت في الدوحة، بقطر، في الفترة 12-16 يوليو 2005 قم بزيارة موقع مجموعة الـ77 على الرابط التالي: <http://www.g77.org>. وبموجب الإعلان، على سبيل المثال، بحث رؤساء الدول والحكومات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناقشتها في سبتمبر أن "تعمل بسرعة على دمج الأبعاد التنموية في صناعة القواعد في نظام الملكية الفكرية ليكون ذا نزوع نحو التنمية ويعمل على تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة في الدول النامية..." (الفقرة 15 ، xiii).

وبصرف النظر عما يمكن عمله بداخل البنية الحالية للأمم المتحدة، يجب أن تخاطب عملية الإصلاح في الأمم المتحدة التحديات في هذا المجال. بيد أن السؤال هو كيف السبيل إلى ذلك؟ قد يكون أحد السبل هو الأخذ في الاعتبار إمكانية أن تلعب كل من لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونتكاد دوراً رئيسياً في تقديم الدعم بواسطة الاستشارات العلمية والتكنولوجية في منظومة الأمم المتحدة.<sup>154</sup> وقد يعد مقترح الأمين العام للأمم المتحدة لعمل تقييمات سنوية على المستوى الوزاري للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وأن يكون ذات المجلس محفلاً<sup>155</sup> عالي المستوى للتعاون التنموي؛ أقول قد يعد هذا المقترح الأساس الذي يمكن من خلاله النظر في كيفية وضع هذين الكيانين في المكانة التي تمكنهما من المساهمة بشكل أفضل وعلى نحو فعال.

### 3-2-3 تنسيق انخراط الأمم المتحدة في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية

إن السبب الرئيسي وراء فشل كل هذا الكم من العمل على هذه القضايا في الأمم المتحدة في ترك أثر ملحوظ هو انعدام التنسيق بين أنشطة البرامج وبحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة. إن عدم التواصل كان مفاجئاً خاصة مع سعي الوايو المستمر في تعزيز الملكية الفكرية حول العالم على الرغم من الأنشطة البحثية المكثفة التي أجرتها غيرها من وكالات الأمم المتحدة؛ وهو الأمر الذي يشي بمشاكل خطيرة داخل المنظومة. ووفقاً للأمين العام، فإن الأمم المتحدة، في حاجة ماسة، أكثر مما سبق، إلى أن تطور وتنفذ سياساتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأسلوب متسق.<sup>156</sup>

إن السؤال الرئيسي إذن ليس أداء العمل الضروري بداخل منظومة الأمم المتحدة لكن كيفية تنظيم أنشطة هذه المنظمات لضمان أكبر تأثير ممكن. وكما أشرنا آنفاً، إن التوجه المتخصص قد

<sup>154</sup> Juma and Yee-Cheong, 2005, p160.

<sup>155</sup> انظر الفقرات 171 إلى 180 من وثيقة الأمم المتحدة A/59/2005 بشأن الإصلاحات المقترحة للمجلس الاقتصادي

الاجتماعي.

<sup>156</sup> انظر وثيقة A/59/2005 حول اتساق المنظومة.

جعل من الصعب ضمان الاتساق في مجالات الإبداع والتنمية والملكية الفكرية. إن الإصلاحات المقترحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشار إليها في الجزء 1-2-3 ستساعد بالتأكيد في التعامل مع هذا الموقف لكنها ليست كافية.

وبصرف النظر عن الإصلاحات في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب منح عناية خاصة لدور الأونتكاد ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ويقف الأونتكاد، بشكل خاص، في مكانة خاصة من هذه القضايا. بصرف النظر عن تفويضه واختياره ليكون الوكالة المختصة بتنسيق قضايا العلوم والتكنولوجيا والإبداع، فإن الأونتكاد مكلف بتقديم الدعم الفكري للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. بيد أنه، بمرور السنين تآكل دور الأونتكاد بشكل ملحوظ، وليس من الواضح ما إذا كانت إصلاحات الأمم المتحدة ستتعامل مع هذه المشكلة أم لا. وبغض النظر عن الضغوط الخارجية، فثمة عشوائية عامة في الوقت الراهن في طريقة معالجة الأونتكاد لقضايا الملكية الفكرية. إن العمل في المشروع المشترك مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، على سبيل المثال، منفصل عن العمل على برمجيات المصادر المفتوحة والمجانبة وكذلك المعارف التقليدية، حيث يقوم على متابعة العمل في كل منها أقسام مختلفة. وعلى الدول النامية بوجه خاص أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كان الأونتكاد يمكن أن يستمر في لعب هذا الدور الهام بكفاءة، فإذا كان الرد بالإيجاب، فكيف يمكن تنظيمه ليقوم بأداء دوره بكفاءة، وإذا الرد سلبيًا، إذن فمن يمكن أن يقوم بدوره؟ قد يكون هذا هو السؤال الرئيسي على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، اقترح أيضًا الأمين العام أنه يجب في المدى البعيد معالجة مشكلة التنسيق من خلال إصلاح أكثر جذرية.<sup>157</sup> إن مثل هذا الاقتراح، وفقًا لمقترحه، قد يشمل جمع العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كيانات تدار بإحكام للتعامل على التوالي مع التنمية،

<sup>157</sup> انظر الفقرة 197 من وثيقة الأمم المتحدة A/59/2005.



والبيئة، والأنشطة الإنسانية. وقد ينطوي أيضًا الإصلاح على إلغاء أو دمج وكالات أو برامج أو صناديق بما تفويضات وخبرات مكملة أو متداخلة مع بعضها البعض. وفي مجال الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية لا يصعب تصور أن يتم وضع أجهزة وهيئات مثل منظمة الوايوو تحت الإشراف المباشر للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

بيد أن الاتساق والتنسيق في الأمم المتحدة قضية ذات حدين. فهناك الكثير جدًّا من الأعمال التي تقوم بها السكرتيريات العامة لمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من ممثليها. وفي النهاية يسقط الأمر في يد الدول الأعضاء. فنظرًا لمشكلة هيمنة القوى (incumbency) في هذا المجال، فإن المشاركات غير المتصلة للدول النامية في الشؤون الدولية قد تعد شيئًا جيدًا بالنسبة للدول المتقدمة. بيد أنه ليس بالأمر ذاته بالنسبة للدول النامية. ومن ثم لا بد من بذل الجهود من قبل الدول لمعالجة المشكلة الأساسية لافتقار التنسيق والاتساق بين الدول النامية وبداخلها.<sup>158</sup> وبالفعل، أكد أيضًا الأمين العام للأمم المتحدة على هذه القضية في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة. في الفقرة رقم 200، يدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق ممثليها في الهيئات التي تقوم على إدارة وكالات الأمم المتحدة المختلفة بغية ضمان متابعتها لسياسات متسقة ومتجانسة في تكليف التفويضات وتعيين المصادر.<sup>159</sup>

وبالإضافة إلى تدابير التحسينات التي تم اقتراحها على مدار السنين،<sup>160</sup> يجب على تلك الدول أيضًا إبداء النظر في النماذج النظرية الجديدة مثل توجه الإدارة العقدية<sup>161</sup> (nodal governance approach) إن هذا النموذج، الذي يمكن تعديله وفقًا للحاجة، مطور بناءً على فهم عميق لتكتيكات الدوافع الأساسية وراء الزيادة العالمية الحالية في معايير الملكية الفكرية. ويمكن للدول النامية فقط من

<sup>158</sup> انظر Abdel Latif, 2005.

<sup>159</sup> انظر وثيقة الامم المتحدة A/59/2005.

<sup>160</sup> انظر على سبيل المثال Abdel Latif, 2005.

<sup>161</sup> انظر Drahos, 2004، حيث يناقش كيف يمكن تطبيق هذا التوجه، الذي تم استخدامه بنجاح منقطع النظير في قطاع الصناعات الدوائية لزيادة المعايير العالمية، على المعارف التقليدية. كما يمكن أيضًا دراسة هذا التوجه بشكل عام.

خلال الإستراتيجيات جيدة التخطيط والفهم العميق للأطر التنظيمية للاعبين المهيمنين أن تصبو إلى إحراز التقدم في هذا المجال.

### 3-2-3 دور الأمم المتحدة الأكثر اتساعاً على المستوى الوطني

في نهاية المطاف، أيًا كان ما يتم عمله على المستوى الدولي لا بد أن يطبق على المستوى المحلي. وتتطلب صناعة السياسات الجيدة أيضاً أن تتحرك المداورات والمفاوضات الدولية في ضوء الاحتياجات المحلية في الدول المختلفة. ومن ثم عند معالجة تحديات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية ثمة حاجة إلى دراسة دور هيئات الأمم المتحدة على المستوى الوطني والمحلي. ففي حين يعد تأثير الوايو على المستوى الدولي تأثيراً كبيراً، فإن تأثيرها على اللاعبين الأساسيين في مجال التنمية على المستوى الوطني في الدول النامية يعد محدوداً للغاية إذا ما قورن، على سبيل المثال، مع دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن ما يلزم فعله هو إعادة النظر في آليات الأمم المتحدة الخاصة بالتنسيق وروابطها مع الآليات على المستوى الوطني. ويمكن أن تكون البداية مع نظام المنسق المقيم في دولة ما ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي تعمل على مستوى موسع لنظام الأمم المتحدة. وبالأخذ في الحسبان الإصلاحات المقترحة عام 2005 من قبل الأمين العام،<sup>162</sup> يمكن لهذا النظام أن يلعب دوراً هاماً بشكل خاص في مواجهة التحديات التي سبق الإشارة إليها في الجزء الثاني من هذه الورقة. بيد أنه، للقيام بذلك ثمة حاجة لفهم أفضل لتأثير الملكية الفكرية على جهودات الأمم المتحدة للتنمية. إن هذا الفهم من شأنه ضمان أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم سيولون المزيد من الانتباه لأنشطة الوايو، على سبيل المثال، في دولة ما. كما أن توجهاً أكثر اتساقاً من قبل الأمم المتحدة سيعد أيضاً خطوة هامة في مساعدة الدول نفسها لبدء معالجة هذه القضايا بشكل متكامل. وأخيراً، سيعمل هذا الأمر أيضاً على ضمان أن العمل المكثف المبذول في الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية من قبل

<sup>162</sup> انظر الفقرات 199-201 من وثيقة الأمم المتحدة A/59/2005.

وكالات الأمم المتحدة الأخرى سيصل إلى مجتمع الملكية الفكرية الصغير، لكن كبير التأثير، لاسيما مكاتب الملكية الفكرية على المستوى الوطني، والتي تبدو في الوقت الراهن بمعزل عن الزخم البحثي المتوفر لدى الأمم المتحدة.

### 3-3 دور المؤسسات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة

على الرغم من أن هيئات ومنظمات الأمم المتحدة في مجملها لها النصيب الأكبر من المشاركات في تناول التحديات التي تقابلنا في تشكيل نظام إدارة دولي عادل ومتوازن للإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية، يمكن لغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف أن يكون لها مساهمات هامة في هذا الصدد. إن القيود المؤسسية في الأمم المتحدة إلى جانب الصعوبات مثل التي تواجه الأوتوكاد تعني أن ثمة مساحة للآخرين للمشاركة. وتشمل المؤسسات الرئيسية التي تعد من اللاعبين الهامين في الوقت الراهن في هذا المجال المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب جهات الخبرة (think tanks) ما بين الحكومات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومركز الجنوب. وسأقوم بشكل موجز باستعراض المساهمات التي يمكن لهذه المؤسسات المشاركة بها في الجهود الخاصة ببناء نظام إدارة أفضل للإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.<sup>163</sup>

تعد منظمة التجارة العالمية على الأرجح أكثر المؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة أهمية. وتعد اتفاقية الترييس التي عقدت تحت إشرافها أكثر التغييرات جذرية في نظام الملكية الفكرية الدولي والقضايا المتعلقة بقواعد الإبداع والتنمية في القرن العشرين. وتشكل التغييرات التي قدمتها اتفاقية الترييس، إلى حد كبير، أساس التوترات والخلافات الحالية في النظام الدولي. وعلى الرغم من الوجود

---

<sup>163</sup> لا يتسع معرض حديثنا هذا لتحليل أوفى للإصلاحات اللازمة في المؤسسات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة حتى يتسنى لها المشاركة بكفاءة، على الرغم من اعتقادي الشديد بأهميته. لقد استهلت المناقشات حول إصلاح بنية اتفاقية الترييس بناءً على فكرة أن الموضوعات والصناعات المختلفة وكذلك الدول يجب التعامل معها على مستويات مختلفة في الدوائر الأكاديمية. انظر على سبيل المثال، Abbott 2005.

الدائم للإغراءات التي تجادل بوجوب أخذ الترييس خارج منظمة التجارة العالمية لتوضع تحت إشراف الوايو، "حيث تنتمي"، فإن مثل هذه النقلة، بصرف النظر عن كونها بعيدة الاحتمال، لن تقوم أيضاً بحل المشكلة. إن هذا التوجه يفترض أن الوايو لديها اختصاصات حصرية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وكما أشرنا سابقاً، فإن هذا التصور تصور خاطئ.

كما يفتر الجدل أيضاً إلى الأخذ في الاعتبار نشأة نظام الملكية الفكرية الدولي وتطوره. وطالما شكلت اعتبارات التجارة الخارجية أساس التطورات في معايير الملكية الفكرية بدءاً باتفاقية باريس في عام 1883 واتفاقية برن في 1886. وإن الاعتقاد بأنه سيتم القضاء على نحو ما على الاعتبارات التجارية في عملية وضع معايير الملكية الفكرية عند إبعاد اتفاقية الترييس خارج منظمة التجارة العالمية هو إفراط في التبسيط. وبوصفها مؤسسة اقتصادية، يصعب أيضاً فهم لماذا، بشكل متضمن، لا يمكن لمنظمة التجارة العالمية التعامل مع الملكية الفكرية. وأخيراً والأمر الذي يعد أكثر أهمية، إلى حد أن مبدأ المعايير الدنيا قد اقترن مع نظام تسوية المنازعات هو أحد التحديات في وقتنا الراهن، إن الإصلاح الذي سيتناول بنية إدارة الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية لابد أن يخاطب منظمة التجارة العالمية.

ومن وجهة نظر إستراتيجية، قد تعد كل من منظمة التجارة العالمية والترييس نعمة خفية غير ظاهرة للعيان. فبسبب أن الترييس وما تتسم به قواعدها من فضاظة نظراً لاستخدامها لتدابير العلاقات القائمة على التجارة، بدأ المجتمع المدني في لعب دور حيوي في المناقشات الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية<sup>164</sup>. كما تشكل أيضاً قضايا الترييس الأساس الذي يقوم عليه الحوار بين المؤسسات وداخلها

---

<sup>164</sup> بالإضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني في منظمة التجارة العالمية، لقد كانت منظمات المجتمع المدني الأكثر نشاطاً في تلك القضايا في المنتديات الدولية الأخرى مثل الوايو ومنظمة الصحة العالمية، والفاو إلى جانب اتفاقيات التجارة الحرة، والتي دخلت في هذه المداولات بشكل أساسي بسبب الترييس. إن الجدل المتعلق بالترييس قد شحن أيضاً التمويل لمجموعات الصالح العام في قضايا الملكية الفكرية بشكل أكبر مما سبق.

على المستوى متعدد الأطراف فيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية.<sup>165</sup> إن مفهوم جوانب التجارة التي قدمته الترييس قد ساعد غيرها من المؤسسات، خاصة المنظمات بداخل الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، حيث جعلت من جدل العلاقات والصلات أساس عملها. ومن ثم فإن مناقشة إصلاح الإدارة في سياق الترييس يقدم مدخلاً هاماً وفرصة لتحفيز وإثارة الرأي العام. وفي الوقت ذاته، على الرغم من أن نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية يظل إلى حد كبير نظاماً غير مجرب فيما يتعلق بمشاركته في مواجهة بعض تحديات إدارة الملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين، يظل هناك أمل. واستناداً على مراجعة بعض القضايا القليلة على الترييس التي تم رفعها أمام القضاء يمكن اقتراح أن هناك مساحة لاستخدام النظام، مع وجود التعديلات الملائمة، مثل المنع الجماعي للامتيازات [التجارية] (collective retaliation)، للتعامل مع بعض أفعال القوى التجارية المهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن المكاسب التي أحرزتها الدول النامية على جبهة المفاوضات فيما يتعلق بالترييس واتفاقية التنوع البيولوجي إذا ما قورنت بما أحرزته من تقدم في هذه القضايا في الوايو، على سبيل المثال، تقترح أيضاً أن منظمة التجارة العالمية قد تكون لاعباً هاماً في أجندة الإصلاح.

ومن ثم، من ضمن مكونات صياغة سياسات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية على المستوى الدولي، يمكن لمنظمة التجارة العالمية المشاركة بطرق هامة فيما يتعلق بمفاوضات المعايير الجديدة أو إعادة المفاوضات بشأن قواعد ومعايير الترييس، وتسوية المنازعات، وإلى حد ما بحوث الإبداع والتنمية، والملكية الفكرية، وأخيراً المساعدات الفنية.

ويمكن أيضاً للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومركز الجنوب أن تلعب جميعها أدواراً هامة. إن البحوث الهامة التي أجرتها تلك المؤسسات في السنوات القليلة الأخيرة كانت

---

<sup>165</sup> Abbott, 2005, p79. إن تأسيس اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة التابعة لمنظمة الصحة

العالمية، على سبيل المثال، انبثق من المداوات المتعلقة بالترييس في مؤتمر الصحة العالمي في منظمة الصحة العالمية.

من الأهمية على وجه خاص في خلق الدافع وراء مناقشة تلك القضايا.<sup>166</sup> وعلى الرغم من أن المرء قد لا يتفق مع جميع النتائج التي قدمتها تلك المؤسسات، إلا أن جهودها المبذول لإجراء بحوث السياسات المستندة على الأدلة سيكون هاماً للغاية في عملية الإصلاح. وبوصفها مؤسسات ما بين الحكومات، تتسم النتائج التي انتهت إليها أبحاثها بنقل ذي شأن ليس فقط بين أعضائها لكن أيضاً في داخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من أن المؤسسات الثلاثة وغيرها من المؤسسات المشابهة تعاني من بعض المشاكل التي تعاني منها وكالات الأمم المتحدة، لكنها تتسم بكونها أكثر ديناميكية. بيد أن هذا لا يعني أن تلك المؤسسات قد لا تحتاج في ذاتها قدرًا من الإصلاح حتى يتسنى لها المشاركة في العملية.

وأخيراً، ثمة مساهمات هامة يمكن المشاركة بها في الجدل القائم الخاص بالسياسات في مجالات مثل المساعدات الفنية بين المنظمات غير الحكومية، لاسيما المجتمع المدني والعديد من المؤسسات الاقتصادية الإقليمية. إن دور النصير الذي يلعبه المجتمع المدني هو بلا شك ضروري لدفع أجندة الإصلاح للأمم في الوايو، وفي الأمم المتحدة بشكل عام، وفي غيرها من المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومركز الجنوب. ويمثل أيضاً هذا الدور أهمية خاصة على المستوى الوطني لضمان أن نظام المنسق المقيم ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية تركز بالشكل الملائم على قضايا الملكية الفكرية. ويمكن للمؤسسات الإقليمية مثل مجتمع أمم الأنديز أن تلعب أيضاً دوراً هاماً في تكامل التوجه نحو الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية.<sup>167</sup>

---

<sup>166</sup> للمزيد من المعلومات حول البنك وبحوثه في مجال الملكية الفكرية والموضوعات المتعلقة، انظر الرابط التالي:

<http://www.worldbank.org>,

للمزيد من المعلومات حول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، انظر الرابط التالي:

<http://www.oecd.org>

للمزيد من المعلومات حول مركز الجنوب، انظر الرابط التالي:

<http://www.southcentre.org>

<sup>167</sup> للمزيد من المناقشات حول هذا الموضوع انظر Musungu et al, 2004.

اليوم تعد سياسة الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية أكثر أهمية في مجتمع المعرفة من أن تترك في معترك بيروقراطيات منظمات الملكية الفكرية مثل منظمة الوايو أو مكاتب الملكية الفكرية على المستوى الوطني. إن الأمر يتطلب الانخراط الجاد من قبل وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لاسيما تلك الأجهزة المشار إليها في ملحق هذه الورقة، للتعامل مع التحديات الرئيسية التي نواجهها في إدارة مجتمع المعرفة في القرن العشرين. إن الملكية الفكرية ليست مثل الصحة، والتعليم، والغذاء، والزراعة. إنها نوع من تنظيم الأعمال ولا تمثل جزءاً أساسياً من احتياجات الإنسان. بل إنها نشاط ثانوي يجب تعديله، ومراجعته، وإعادة هيكلته وفقاً لكيفية مساعدته أو إعاقته لإشباع الاحتياجات الإنسانية. ولهذا فإن المنظمات المعنية بالصحة، والغذاء، والتعليم، وما شابه ذلك يجب أن يكون لها من الاختصاصات الداخلية والقدرة على تقييم قواعد الملكية الفكرية وتأثيرها على الأساسيات، ثم تلعب بعد ذلك دوراً كبيراً في تعزيز نوع من تنظيم الأعمال الذي من شأنه المساعدة في تحقيق غاياتها التنموية الأساسية.

وهذا هو السبب الجوهرى في أنه لا يجب على الوايو أن تكون وكالة الأمم المتحدة الوحيدة، أو التي تأخذ بزمام الأمور، في التعامل مع شئون الملكية الفكرية. إن وظائفها القيادية يجب أن تظل في المجالات الفنية اللازمة لتدير بكفاءة تنفيذ براءات الاختراع، وحقوق المؤلف، وغيرها من عناصر نظام الملكية الفكرية. إن تقرير شكل وبنية النظام، والقواعد المفصلة التي تشكله، وتوازن المصالح اللازم تحقيقه والتدابير التي يمكن من خلالها الحكم عليه يتطلب مدى أوسع بكثير من المدخلات عن تلك المدخلات التي تقدمها المجموعات الفنية والتقنية التي تكون مجتمع الملكية الفكرية والتي تهيمن على الممارسات في الوايو.

إن هذه اللحظة للحظة تاريخية في سجل الأمم المتحدة، ولا بد أن ننتهز هذه الفرصة السانحة. قد يمضي وقت طويل قبل أن تصادف البشرية مثل هذه الأحداث المتزامنة المبشرة. ويعد عام 2005

والأعوام القليلة التالية الفترة التي ستشهد مراجعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والقيام بالإصلاح الأشمل والأعمق أثرًا في منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها منذ ستين عامًا مضت، ودخول أجندة الدوحة للتنمية في مرحلة حاسمة، وبداية المداولات والمناقشات الخاصة بأجندة الوايو للتنمية. وبينما توفر كل هذه العمليات العديد من الفرص، فإن النتائج الإيجابية لقضية الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية ستتحقق فقط عند وجود توجه متكامل ليس فقط من قبل وكالات الأمم المتحدة لكن أيضًا على أيدي الدول، لاسيما الدول النامية والأقل نموًا.

إن مجموعة الأولويات والإنجازات التالي ذكرها ستكون بمثابة معايير هامة لدفع المداولات والعمل الخاص بإصلاح إدارة المعرفة وإعادة النظر في دور الأمم المتحدة في دفع هذه العملية إلى الأمام، وهي كالتالي:

- يجب إعادة النظر في فكرة التخصيص في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية بشكل جذري. وبوجه خاص، يتعين علينا أن نفهم بوضوح أنه على الرغم من أن الوايو منوط بها دور لتعبه وأن إصلاحها بات أمرًا بالغ الأهمية، فإن هذا الإصلاح غير كافٍ للتعامل مع تحديات الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين.
- يجب فهم التحديات التي ألقينا عليها الضوء في الجزء الثاني من هذه الورقة وغيرها من التحديات المتعلقة بشكل أفضل ليس فقط من قبل المؤسسات مثل الوايو لكن على النطاق الأوسع من قبل كل أجهزة الأمم المتحدة والدول، لاسيما الدول النامية.
- يجب السعي بعزم لتنفيذ المقترحات الرئيسية في أجندة الوايو للتنمية التي استعرضناها في الجزء 3-1 في غضون الخمس سنوات المقبلة على الأقل إذا أرادت الوايو أن تساهم بشكل أكثر فاعلية ونفعًا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.
- لا بد أن يتمخض إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومراجعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن نتائج هامة وجوهرية، وعن مشاركة أفضل منسقة من قبل هيئات الأمم المتحدة في قضايا



- الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية، وعن دور موسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم في معالجة هذه القضايا، هذا إذا ما أردنا تحسين إطار عمل الإدارة.
- يجب أيضاً على المؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في ضمان وجود إصلاح كاف ليس فقط بداخل الأمم المتحدة لكن أيضاً في غيرها من المؤسسات ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومركز الجنوب وغيرها.
  - وثمة عامل لا بد من توافره حتى يتسنى إنجاز كل هذه الإصلاحات ألا وهو التنسيق والترابط بشكل أفضل بين الدول النامية وبداخلها، حيث تعد حالياً الدول الوحيدة المهتمة بالاستثمار في حماية المصالح العامة في مجال الإبداع، والتنمية، والملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن هذه الجهود تخدم مصالح تلك الدول بشكل مباشر، فهي تمثل أيضاً خدمة عالمية هامة.

## ملحق هيئات الأمم المتحدة وتفويضاتها المتعلقة بالإبداع والتنمية والملكية الفكرية

### الأجهزة الرئيسية

#### الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي المنوط بالمداولات وصياغة السياسات وتمثيل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وهي تتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ولكل دولة منها صوت واحد. ومن بين وظائف وسلطات الجمعية العامة مناقشة أية مسائل أو قضايا تدخل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة أو تتعلق بسلطات ووظائف أي من الأجهزة التابعة للمنظمة والمنصوص عليها في الميثاق.<sup>168</sup> يمكن للجمعية العامة أن تقوم باستهلال الدراسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بإنهاء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه وإنهاء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم.<sup>169</sup> كما تتلقى الجمعية العامة تقارير من الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة وتنظر فيها.<sup>170</sup>

إن قرارات الجمعية لا تعد ملزمة قانونيًا لكنها تحمل ثقل الرأي والتوجه العالمي حيال القضايا الدولية إلى جانب السلطة الأدبية للمجتمع الدولي. وفي مقترح الإصلاح في الأمم المتحدة الذي قدمه الأمين العام اقترح أن يتم إعادة تنشيط الجمعية العامة من خلال عدة أمور منها تسريع عمليات التداول الخاصة بها ومنح الاهتمام للأجندة الموضوعية الخاصة بها عن طريق التركيز على تناول المسائل الكبرى في الوقت الحاضر.<sup>171</sup>

<sup>168</sup> انظر المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>169</sup> انظر المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>170</sup> انظر المادة 15 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>171</sup> انظر الفقرات من 158-164 من وثيقة الأمم المتحدة A/59/2005.

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD)

تأسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة رقم 61 من ميثاق الأمم المتحدة.<sup>172</sup> وتشمل الوظائف المنوطة بالمجلس، كما جاءت في المادة 62 من الميثاق، أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها. وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى الدول الأعضاء وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن، وله أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، وله أن يعد مسودات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه. وبموجب المادة 64 من الميثاق، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته. وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير. ومن ثم فإن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتطلب التنسيق واستعراض السياسات وحوار السياسات.

بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة يشير في بيانه الخاص باقتراحات الإصلاح في الأمم المتحدة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كثيراً ما يصرف إلى هامش إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.<sup>173</sup> ولمعالجة هذا الموقف يقترح الأمين العام أن يعمل المجلس بوصفه منتدى للتعاون التنموي عالي المستوى.<sup>174</sup> وقد أبدى الأمين العام أمله في أن يبدأ المجلس عمله بالتأكيد على دوره القيادي في توجيه أجندة عالمية للتنمية، وتوفير التوجيه لجهود مختلف الهيئات الحكومية في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

<sup>172</sup> للمزيد من المعلومات حول المعلومات حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنشطته انظر <http://www.un.org/docslecosoc/> وفقاً لآخر

زيارة بتاريخ 30 يونيو 2005.

<sup>173</sup> انظر الفقرة 165 من وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/2005.

<sup>174</sup> انظر الفقرة 176 من وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/2005.

ويضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددًا من اللجان الفنية والإقليمية، منها لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD).<sup>175</sup> وقد جاء تأسيس اللجنة في عام 1992 كنتيجة لإعادة هيكلة الأمم المتحدة في الميادين المتعلقة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية.<sup>176</sup> وعلى الرغم من أن إعادة الهيكلة تلك قد نجم عنها إلغاء الجمعية العامة للجنة ما بين الحكومات المعنية بشئون العلوم والتكنولوجيا (IGCSTD) واللجنة الفرعية منها وهي اللجنة الاستشارية المعنية بشئون العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (ACSTD) لتستبدلهم بلجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وكان تأسيس كل من اللجنتين السابقتين متزامنًا مع مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والذي عقد في فيينا عام 1979.

وقد تم إنشاء اللجنة في الأساس لتقدم الاستشارات عالية المستوى للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموضوعات المتعلقة في شكل تحليلات وتوصيات أو اختيارات ملائمة للسياسات لتمكين هذين الجهازين من تأدية عملهما المستقبلي في الأمم المتحدة، وتطوير السياسات المشتركة والاتفاق على التدابير الملائمة. وتعمل اللجنة بوصفها منتدى للأغراض التالية:

- بحث مسائل العلم والتكنولوجيا وآثارهما على التنمية.
- تحسين فهم سياسات العلم والتكنولوجيا، خاصة بالنسبة للدول النامية.
- وضع توصيات ومبادئ توجيهية متعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وقد وضع برنامج اللجنة للعامين 2003-2004 بناء على تيمة تطبيق العلوم والتكنولوجيا تماشياً مع أهداف الألفية الإنمائية. وقد تضمن برنامج العمل: تحسين بيئة السياسات الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتقوية البحث الأساسي والتطبيقي في الدول النامية والتواصل

<sup>175</sup> إن لجنة حقوق الإنسان التي يأتي ذكرها لاحقاً هي إحدى اللجان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكن فضلنا التعامل معها بشكل منفصل منعاً للالتباس.

<sup>176</sup> انظر الموقع التالي: <http://stdev.unctad.org/un/uncstd.htm#preparation> وفقاً لآخر زيارة بتاريخ 30 يونيو 2005.

العلمي الدولي، وتعزيز مؤسسات الدعم التكنولوجي وآليات الاستشارات العلمية، وتعزيز النفاذ إلى الإنترنت وإتاحته على مستوى عالمي بأسعار معقولة. وأخيراً، هناك خمس لجان أخرى تعمل تحت المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي: اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة بإفريقيا (ECA)،<sup>177</sup> واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة بأوروبا (ECE)،<sup>178</sup> واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بأمريكا اللاتينية والكاريبية (ECLAC)،<sup>179</sup> واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بآسيا والباسيفيك (ESCAP)،<sup>180</sup> واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بغرب آسيا (ESCAWA).<sup>181</sup>

### محكمة العدل الدولية (ICJ)

إن محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. وتعد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحكم عضويتها أطرافاً في محكمة العدل الدولية. وتقوم المحكمة بعملها وفق نظامها الأساسي.<sup>182</sup> وفضلاً عن سلطاتها في النظر في القضايا المنازعات فهي تلعب دوراً هاماً أيضاً في تقديم الفتاوى والاستشارات القانونية في حدود اختصاصاتها للجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من أجهزة المنظمة ووكالاتها المتخصصة.<sup>183</sup>

---

<sup>177</sup> انظر <http://www.uneca.org/>

<sup>178</sup> انظر <http://www.unece.org/>

<sup>179</sup> انظر <http://www.uneclac.org/>

<sup>180</sup> انظر <http://www.unescap.org/>

<sup>181</sup> انظر <http://www.escwa.org.lb/>

<sup>182</sup> انظر المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>183</sup> انظر المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة.

## الوكالات المتخصصة

### منظمة العمل الدولية (أيلو)

تم تأسيس منظمة العمل الدولية في عام 1919 وهي بذلك تعد الكيان الوحيد الذي استمر في الوجود بعد زوال هيئة الأمم.<sup>184</sup> وتعد منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة تتبع الأمم المتحدة وتقوم على صياغة ووضع المعايير والاتفاقيات وتقديم التوصيات الخاصة بالعمل. ومن بين اتفاقيات منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 169 بشأن "الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة"،<sup>185</sup> والتي تضم مواد تتعلق ببعض الموضوعات التي يتم النظر فيها أثناء مناقشات الملكية الفكرية مثل المعارف التقليدية.

### منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

تأسست منظمة الأغذية والزراعة عام 1945 بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وتتمثل مهمة المنظمة في النهوض بمستويات التغذية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي.<sup>186</sup> وتختص المنظمة، وفقاً للمادة الأولى من دستورها، بالمهام التالية:

1. جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتغذية والغذاء والزراعة وترجمتها ونشرها.
  2. تعزيز وتقديم التوصيات، بما يتلاءم مع نطاق تخصصها، بأخذ التدابير اللازمة على المستوى الوطني والدولي فيما يتعلق بما يلي:
- إجراء الأبحاث العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتغذية والغذاء والزراعة.

<sup>184</sup> انظر الموقع <http://www.ilo.org/public/english/about/index.htm> وفقاً لآخر زيارة في 30 يونيو 2005.

<sup>185</sup> نص الاتفاقية متاح على الموقع التالي: <http://www.unhcr.ch/html/menu3/b/62.htm> وفقاً لآخر زيارة في 30 يونيو 2005.

<sup>186</sup> انظر التمهيد الخاص بميثاق تأسيس منظمة الغذاء والزراعة وأيضاً موقعها على الإنترنت: <http://www.fao.org/>.

- تحسين التعليم والإدارة الخاصة بشئون التغذية والغذاء والزراعة والعمل على نشر المعارف العامة المتعلقة بعلوم التغذية والزراعة وممارساتها.
  - الحفاظ على الموارد الطبيعية وتبني الأساليب المطورة والمحسنة للإنتاج الزراعي.
  - تحسين أساليب معالجة وتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية والأغذية.
  - تبني السياسات التي تعمل على توفير التمويل الزراعي المناسب على المستوى الوطني والدولي.
  - تبني السياسات الدولية فيما يتعلق بتنظيم السلع الزراعية.
3. تقديم الدعم الفني في نطاق اختصاصها للحكومات وفقاً لطلبها.

وفي الوقت الراهن، تشرف منظمة الفاو، إلى جانب ما تقوم عليه من أبحاث هامة وما تقدمه من دعم فني، على "المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" (ITPGRFA)<sup>187</sup> والتي تؤسس لخلق إطار عمل للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام، وبالأخص، العمل على توفير نظام متعدد الأطراف لتسهيل النفاذ إلى وعموم الاستفادة من الموارد الوراثية النباتية المختارة. وقد جاء إطار الاتفاقية ليكون عماداً هاماً في النظام الدولي للابتكار الزراعي. ومن ثم، تركز الاتفاقية على فكرة مشاركة الموارد الوراثية النباتية الخاصة بالأغذية والزراعة. كما تضم الاتفاقية بنداً مضاداً للتخصيص حيث لا يجب فرض قوانين الملكية الفكرية على الموارد التي يقدمها النظام.

وثمة مناقشات أيضاً تجري في هيئة الموارد الوراثية للغذاء والزراعة لدراسة إمكانية وضع إطار عمل دولي حول الموارد الوراثية الحيوانية وكذا مباحثات مبدئية خاصة بالاعتراف الدولي بالنظم الدولية التراثية الزراعية الهامة بشكل فعال.

<sup>187</sup> تبين مؤتمر الفاو في جلسته الحادية والثلاثين (نوفمبر 2001) المعاهدة بموجب القرار رقم 2001/3. ولمزيد من المعلومات حول المعاهدة وموقف الدول من التصديق والموافقة عليها وكذلك الموافقة والعمل بما انظر الموقع التالي: <http://www.fao.org/legal/TREATIES/033s-e.htm> وفقاً لآخر زيارة في 30 يونيو 2005. ومن الجدير بالملاحظة، أن الموارد الوراثية النباتية وغيرها من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية كانت جزءاً من عمل منظمة الفاو منذ التعمد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية في 1983.

## منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

جاءت منظمة اليونسكو إلى حيز الوجود في عام 1946 عندما أصبح ميثاق تأسيسها ساري المفعول في نوفمبر<sup>188</sup> 1945. وتهدف المنظمة إلى المساهمة في تعزيز السلم والأمن بالعمل، من خلال التربية والعلوم والثقافة، على توثيق التعاون بين الدول لضمان الاحترام الشامل للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وسعيًا لتحقيق ذلك تقوم اليونسكو بعدة مهام منها ما يلي ذكره:

- صياغة وعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة في تسهيل حرية تداول الأفكار بالصوت والصورة.
- تنشيط التعليم الشعبي ونشر الثقافة.
- القيام على حفظ المعرفة وتقديمها ونشرها.

وقد تم عقد ما لا يقل عن 26 معاهدة قانونية<sup>189</sup> تحت إشراف منظمة اليونسكو تتراوح بين اتفاقية تسهيل تداول المواد السمعية والبصرية ذات الطابع التعليمي والعلمي والثقافي في عام 1948، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف في عام 1952، واتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (بالمشاركة مع كل من منظمة العمل الدولية والوايو) في عام 1961، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في عام 1972، حتى معاهدة حماية التراث الثقافي غير المادي في عام 2003.<sup>190</sup> وحاليًا، ثمة مفاوضات جارية بخصوص مسودة اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي.

<sup>188</sup> انظر الموقع التالي: [http://portal.unesco.org/en/ev.php-url\\_id=15006&url\\_do=do\\_topic&url\\_section=201.htm](http://portal.unesco.org/en/ev.php-url_id=15006&url_do=do_topic&url_section=201.htm)

<sup>189</sup> للتفاصيل الكاملة المتعلقة بهذه المعاهدات انظر موقع اليونسكو المذكور في الحاشية السابقة.

<sup>190</sup> لكن بعض من هذه المعاهدات مثل اتفاقية روما يتم إدارتها من قبل الوايو.



## منظمة الصحة العالمية (WHO)

تأسست منظمة الصحة العالمية في عام 1948 لتكون وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى توفير أفضل المستويات الطبية الممكنة لكل الشعوب.<sup>191</sup> وبغية تحقيق هذه الغاية، تم تكليف المنظمة باثنتين وعشرين مهمة على الأقل تشمل:

- العمل بوصفها السلطة التوجيهية والتنسيقية فيما يخص الأنشطة الصحية الدولية.
- تحفيز وتحسين العمل على القضاء على الأوبئة والأمراض المستوطنة وغيرها من الأمراض.
- تعزيز، من خلال التعاون مع غيرها من الوكالات المتخصصة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، تحسين الأوضاع الخاصة بالتغذية والإسكان ومنع تفشي الأمراض والاستجمام والعمل والأوضاع الاقتصادية وغيرها من أوجه النظافة والصحة البيئية.
- تعزيز التعاون بين الجماعات العلمية والمهنية التي تساهم في الارتقاء بالمستويات الصحية.
- التقدم باقتراحات الموائيق والاتفاقيات والقواعد وعمل التوصيات فيما يتعلق بأمور الصحة الدولية بما يتلاءم مع نطاق تخصصها، وبالانساق بأهدافها.
- إجراء الأبحاث وتشجيع البحث العلمي في مجالات الصحة.
- وضع وإرساء وتعزيز المعايير الدولية فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية والبيولوجية والدوائية وغيرها من المنتجات المشابهة.

وفي الوقت الراهن، إلى جانب ما تجرته من أبحاث هامة وبحث ميداني متعلق بتطوير الأدوية، تعمل منظمة الصحة العالمية على موضوعات متعلقة بالملكية الفكرية والصحة العامة. وفي هذا السياق، شاركت السكرتارية العامة للمنظمة بشكل كبير ونشط في المناقشات التي أدت بدورها لتبني إعلان الدوحة الخاص باتفاقية الترييس والصحة العامة إلى جانب متابعة مختلف العمليات والمفاوضات. كما تشترك المنظمة في كم هائل من الأنشطة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني فيما يتعلق بتوفير الدعم التقني للقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والصحة العامة.

<sup>191</sup> انظر <http://www.who.int>

وبالإضافة لذلك ثمة مناقشات هامة حول قضايا الملكية الفكرية والصحة العامة في مؤتمرات الصحة العالمية الثلاث الأخيرة (WHA)، وهو الجهة الأعلى لاتخاذ القرار في المنظمة. وتوجت هذه المناقشات في عام 2003 بقرار حقوق الملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة الذي يفوض تشكيل لجنة حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العمومية (CIPIH).<sup>192</sup>

وأخيراً، ثمة عمل هام تقوم به المنظمة من خلال برنامج الجينات البشرية يتعلق بتأثير براءات اختراع الجينات على إتاحة التكنولوجيا الجينية في الدول النامية كمتابعة لتقرير الصحة العالمية والجينومات الذي عرف الملكية الفكرية بوصفها العامل المؤثر على إتاحة نتائج البحث الجينومي.<sup>193</sup> وبموجب هذا البرنامج تم إعداد تقرير "Genetics, Genomics and the Patenting of DNA: Review of Potential Implications for Health in Developing Countries"<sup>194</sup>

### الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

تأسس الاتحاد قبل الأمم المتحدة لتصبح وكالة تابعة لها في عام 1947.<sup>195</sup> إن دور الاتحاد هو توفير منتدى لتنسيق عمل شبكات الاتصالات وخدماتها والعمل على تطوير تكنولوجيا الاتصالات. وبموجب ميثاق تأسيسه يضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بعدد من المهام من ضمنها:

- العمل على الحفاظ على التعاون الدولي وزيادته بين جميع الدول الأعضاء لتحسين الاستخدام المتوازن للاتصالات بكافة أنواعها.
- توفير وتعزيز المساعدات التقنية للدول النامية في مجال الاتصالات، إلى جانب تعزيز حشد الموارد المادية والبشرية والمواد اللازمة لتحسين إتاحة خدمات الاتصالات في تلك الدول.

<sup>192</sup> انظر <http://www.who.int/intellectualproperty/en/>، وفقاً لآخر زيارة في 30 يونية 2005.

<sup>193</sup> اللجنة الاستشارية المعنية بالبحوث الطبية، 2002.

<sup>194</sup> انظر برنامج الجينات البشرية، منظمة الصحة العالمية، 2005.

<sup>195</sup> انظر <http://www.itu.int/aboutitu/index.html>.

• تعزيز تطوير التسهيلات الفنية وعملهم على الوجه الأمثل، مع الأخذ في الاعتبار تحسين كفاءة خدمات الاتصالات، وزيادة أوجه نفعها وجعلها، بأكبر شكل ممكن، متاحة بشكل عام للجمهور.

- تعزيز زيادة فوائد تكنولوجيا الاتصالات الجديدة لسكان المعمورة كافة.
- التشجيع، على الصعيد الدولي، على تبني توجه أوسع في قضايا الاتصالات في مجتمع واقتصاد المعلومات الدولي من خلال التعاون مع غيرها من المنظمات ما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والإقليمية المعنية بتكنولوجيا الاتصالات.

وإلى جانب أنشطتها المتنوعة المتعلقة بالملكية الفكرية والإبداع والتنمية بالتعاون مع الأمم المتحدة، يلعب الاتحاد دوراً هاماً في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).<sup>196</sup> إن عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تحدث على مرحلتين، هي عملية بالغة الأهمية في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

### منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

تم تبني ميثاق منظمة اليونيدو لتكون وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 1979. الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية والمساعدة في تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد إلى جانب تعزيز التنمية والتعاون الصناعي على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية والقطاعات.<sup>197</sup> ومن بين الأربع عشرة مهمة المنوطة للمنظمة. بموجب ميثاق تأسيسها ما يلي ذكره:

- تعزيز والتوسع في، بما يتلاءم مع نطاق تخصصها، المساعدة المقدمة للدول النامية فيما يتعلق بتطوير وتسريع تصنيعها، لاسيما في تنمية والتوسع في صناعاتها وتحديثها.

<sup>196</sup> انظر <http://www.itu.int/wsis/>، تم استهلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بقرار الأمم المتحدة رقم 183/56 بتاريخ 21 ديسمبر

2001.

<sup>197</sup> انظر <http://www.unido.org/>

- تعزيز وتشجيع التنمية واستخدام تقنيات التخطيط والمساعدة في صياغة الخطط والبرامج التنموية والعلمية والتكنولوجية الخاصة بالتصنيع.
- تشجيع والمساعدة في تطوير توجه متكامل قائم على معارف بينية نحو الإسراع في تصنيع الدول النامية.
- تعزيز وتشجيع والمساعدة في تطوير التكنولوجيا الصناعية واختيارها وتبنيها ونقلها واستخدامها، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والمتطلبات الخاصة للصناعة المتعلقة بشكل خاص بنقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، هذا بالإضافة إلى ما بين الدول النامية وبعضها البعض.

وتأخذ اليونيدو على عاتقها مهمة ذات أهمية تتعلق بالإبداع والتنمية وتشمل التعامل مع قضايا الملكية الفكرية ذات الصلة. ولدى المنظمة برامج، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، للإدارة الصناعية، والاستثمار، وتعزيز التكنولوجيا والتصنيع القادر على المنافسة. وفي كتاب جديد للمدير السابق للمنظمة، يتناول قضية التنمية الاقتصادية وإصلاح الأمم المتحدة في سياق اختصاص اليونيدو حيث يتم مناقشة قضايا الملكية الفكرية.<sup>198</sup>

## البرامج والصناديق

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

تم تأسيس الأونكتاد بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964 ليقوم بعدة مهام، نذكر منها ما يلي:

- تعزيز التجارة الدولية، خاصة بالنظر إلى تسريع التنمية الاقتصادية، لاسيما التجارة بين الدول التي تمر بمراحل تنموية متباينة، بين الدول النامية والدول ذات النظم الاقتصادية

<sup>198</sup> Magarinos, 2005.

والهيكلية الاجتماعية المختلفة، مع الأخذ في الحسبان المهام والاختصاصات المنوطة بالمنظمات الدولية القائمة.

- تعزيز المبادئ والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية والمشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

- تقديم المقترحات فيما يتعلق بوضع المبادئ والسياسات المشار إليها آنفاً في حيز التنفيذ مع أخذ الخطوات اللازمة في حدود اختصاصاتها التي من شأنها خدمة هذه الغايات، مع الأخذ بالاعتبار التباين في النظم الاقتصادية والمراحل التنموية.

- وبوجه عام، مراجعة وتسهيل تنسيق الأنشطة مع المؤسسات الأخرى بداخل أنظمة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية والقضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والتعاون في هذا الصدد مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي.

- أخذ المبادرة، بما يتناسب مع اختصاصاتها، بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة للتفاوض حول وتبني المواثيق القانونية متعددة الأطراف في مجال التجارة، مع مراعاة عدم التداخل مع المفاوضات القائمة بالفعل من قبل الأجهزة المختصة أو تكرار أنشطتها.<sup>199</sup>

وفي ديسمبر 2002، جعلت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الأوتتكاد الكيان الرئيسي للعلوم والتكنولوجيا والإبداع في أنظمة الأمم المتحدة.<sup>200</sup> وبالإضافة لذلك، يقدم الأوتتكاد الدعم الفكري للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، وهو بذلك يعد العضو الأساسي في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للعلوم والتكنولوجيا.

<sup>199</sup> انظر <http://www.unctad.org>

<sup>200</sup> Juma and Yee-Cheong, 2005, p160.

وعلى مدار السنوات، لعب الأونتكاد دوراً رئيسياً في قضايا التجارة الدولية والملكية الفكرية وقد قام، بشكل خاص، بأعمال أساسية تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية من بينها العلاقة بين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.<sup>201</sup> كما لعب الأونتكاد دوراً هاماً خلال المفاوضات بين الأمم المتحدة والوايو حول الاتفاقية بين الأمم المتحدة والوايو. بيد أنه في الفترة التي سبقت تبني اتفاقية الترييس وفي عديد من الأمور المتعلقة في الفترة التي تلت ذلك، كان عمل الأونتكاد في الملكية الفكرية محدوداً إلى حد ما. ويعزى هذا التوجه لوجود جهد متعمد من قبل اللاعبين الكبار لتهميش دور الأونتكاد في هذه القضايا حيث عُدَّ منتدئاً هاماً للدول النامية لتطوير الإستراتيجيات والأعمال التحليلية التي أظهرت الآثار السلبية الخطيرة لنظم الملكية الفكرية القائمة على التطور التكنولوجي وغيره من الغايات المتعلقة.<sup>202</sup>

وتأتي أنشطة الأونتكاد الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية في سياق مجالات السياسات الأخرى و/أو بالتعاون مع غيرها من المنظمات. فعلى سبيل المثال، ثمة أنشطة هامة تركز على المعارف التقليدية إلى جانب البرمجيات مجانية/مفتوحة المصدر والموضوعات المتعلقة. وعلى جانب التعاون، قام الأونتكاد على مدار السنوات الماضية القليلة بتنفيذ برنامج مشترك لبناء القدرات على الملكية الفكرية والتنمية المستدامة بنجاح، بالاشتراك مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD). وقد تمخض عن هذا المشروع العديد من المخرجات والنتائج البحثية إلى جانب اجتماعات ومؤتمرات هامة نذكر منها سلسلة إصدارات البلاجيو حول الملكية الفكرية والتنمية.<sup>203</sup>

---

<sup>201</sup> انظر منظمة الأونتكاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، 2005 بالإضافة إلى أعمال مبكرة.

<sup>202</sup> Braithwaite and Drahos, 2000, p68.

<sup>203</sup> من بين الإصدارات التي تمت إصدارها بموجب هذا المشروع هي:

Among the publications that have been produced under this project are the The Resource Book on TRIPS and Development and the policy discussion paper on "Intellectual Property Rights: Implications for Development".

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الأوراق البحثية ذات الموضوعات المحددة. للمزيد من المعلومات حول النتائج الكامل لهذا المشروع انظر الرابط التالي:

<http://www.iprsonline.org/unctadictsd/projectoutputs.htm>.

وقد جاء الاتفاق الجماعي في الاجتماع الحادي عشر للأونتكااد في ساو باولو<sup>204</sup> مؤكداً على عمل المنظمة في هذا المجال من خلال تكليفها بالمهام التالية:

- معالجة القضايا التي تهم بوجه خاص الدول النامية والدول الأقل نمواً ويشمل ذلك تفسير اتفاقية الترييس ووضعها موضع التنفيذ بشكل داعم للصحة العامة.<sup>205</sup>
- الاضطلاع بدراسة تحليلية للبعد التنموي للملكية الفكرية واتفاقية الترييس.<sup>206</sup>
- الاضطلاع بدراسة تحليلية عن أوجه التنمية والتجارة للمشروعات التعاونية المفتوحة، ويشمل ذلك البرمجيات مفتوحة المصدر، مع التركيز على البعد التنموي.

### برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)

تأسس اليونيب في عام 1972 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.<sup>207</sup> ويقوم المجلس المنوط بإدارة البرنامج بتنفيذ الوظائف والمسئوليات التالي ذكرها:

1- تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات، في حدود اختصاصاته، الخاصة بالسياسات في هذا المجال.

2- توفير السياسات العامة المحددة للتوجهات والتنسيق مع البرامج البيئية بداخل منظومة الأمم المتحدة.

3- تعزيز مشاركة المجتمعات العلمية والمهنية الأخرى الدولية المعنية بذات المجالات في الحصول على وتقييم وتبادل المعارف البيئية وأيضاً، في حدود اختصاصاته، الأوجه التقنية الخاصة بصياغة وتنفيذ البرامج البيئية بداخل منظومة الأمم المتحدة.

واليونيب مفوض للعمل في عدد من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، ويشمل ذلك قضايا الإتاحة وتقاسم المنافع ونقل التكنولوجيا، وبشكل أكثر عمومية، في قضايا التجارة والتنمية. ويتم عمل

<sup>204</sup> انظر الوثيقة UN DOC. TD/410.

<sup>205</sup> انظر الفقرة 68 من القرار الجماعي بساو باولو.

<sup>206</sup> انظر الفقرة 101.

<sup>207</sup> انظر قرار الجمعية العامة 1972 (XXVII) of 2997.

اليونيب في قضايا الإتاحة وتقاسم المنافع بدعم من اتفاقية التنوع البيولوجي. وتأتي في قلب أنشطة اليونيب أيضاً قضايا التنمية ونقل الخبرات والتكنولوجيا غير الضارة بالبيئة. وفي الاجتماع الثالث والعشرين لليونيب، أشار الوزراء إلى أن "تعزيز وتوفير الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في مجالات متعلقة بالبيئة للدول النامية والدول ذات الاقتصاد الذي يمر بمراحل انتقالية يعد مكوناً هاماً لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة".<sup>208</sup> وبشكل مماثل تم تسليط الضوء على نقل التكنولوجيا في خطة بالي الإستراتيجية لليونيب،<sup>209</sup> والتي تهدف إلى "تعزيز، وتسهيل، وتمويل، بشكل مناسب، إتاحة ودعم التكنولوجيا الصديقة للبيئة والخبرات المتعلقة، لاسيما للدول النامية والدول في المراحل الانتقالية".

إن الإشارات إلى التنمية ونقل التكنولوجيا تسلط الضوء أيضاً على عدد كبير من قرارات مجلس اليونيب فيما يتعلق بقضايا محددة مثل المياه والتغير المناخي والتنوع البيولوجي. إن اليونيب مفوض بشكل أكثر عمومية للعمل على قضايا متعلقة بالتجارة والتنمية. وقد قام مجلس إدارته بالتأكيد على أن "البعد البيئي لا بد أن يأخذ في الاعتبار كلاً من تصميم وصياغة السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي وتقييمها" وأن سياسات التجارة والبيئة - ويشمل ذلك على الأرجح تلك السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية - يجب أن تكون "تبادلية الدعم".<sup>210</sup>

ومن الجدير بالذكر أن القائم على تنفيذ الأعمال المتعلقة بالملكية الفكرية هي كل من شعبة تنمية السياسات والقانون وشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاديات باليونيب.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1965، بناء على التوصية المقدمة من المجلس الاقتصادي الاجتماعي، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك من خلال الجمع بين برنامج

<sup>208</sup> إن محاضر جلسات الاجتماع متوفرة على الرابط التالي: <http://www.unep.org/GC/GC23/>.

<sup>209</sup> انظر وثيقة اليونيب UNEP/GC.23/6/Add.1.

<sup>210</sup> انظر قرار مجلس اليونيب 21/14.



المساعدة التقنية الموسع حينذاك والتمويل الخاص في برنامج عرف باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.<sup>211</sup> وهو على الأرجح أكثر برامج الأمم المتحدة شهرة، حيث يعد شبكة الأمم المتحدة للتنمية العالمية، ويهدف إلى الربط بين الدول فيما يتعلق بالمعارف والخبرات والموارد. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حضور ميداني في 166 دولة حول العالم.<sup>212</sup>

إن بعض مجالات البرنامج الرئيسية الحالية المتعلقة بقضايا الإبداع والتنمية والملكية الفكرية تشمل تنمية القدرات، وعمل الشبكات المعرفية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتقارير التنمية البشرية والتعاون الجنوبي-الجنوبي. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل أكثر تحديداً، عدة برامج وأنشطة متعلقة بالإبداع والتنمية والملكية الفكرية. على سبيل المثال، عالج كل من تقرير التنمية البشرية لعام 1999، الذي جاء تركيزه على العولمة، وتقرير عام 2001، الذي ركز على التكنولوجيات الجديدة، وقضايا الإبداع وإدارة اقتصاد المعرفة متضمناً في ذلك قضايا الملكية الفكرية. كما أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً قائماً على الترييس وإتاحة أدوية الإيدز التي لا تتمتع بحماية قوانين الملكية الفكرية<sup>213</sup> (generic). ونذكر من الأعمال الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصدارات الخاصة بتيسير التجارة العالمية لصالح الشعوب<sup>214</sup> والسلع [المعرفية] العامة العالمية.<sup>215</sup>

### برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن مهمة البرنامج هو تزعم الاستجابات المتزايدة تجاه فيروس الإيدز ودعمها، ويشمل ذلك منع نقل الفيروس، وتوفير الرعاية والدعم للمصابين بمرض نقص المناعة، والعمل على تقليل فرص تعرض الأفراد والمجتمعات للمرض والقضاء على تأثيرات الأوبئة.<sup>216</sup> وللبرنامج عشرة رعاة مشاركين

<sup>211</sup> انظر قرار الجمعية العامة (XX) 2029 بتاريخ 22 نوفمبر 1965.

<sup>212</sup> تتوفر معلومات مفصلة حول اليونيب ومكاتبه في الدول المختلفة والأعمال المنوطة به على الرابط التالي: <http://www.undp.org/>.

<sup>213</sup> مناقشات شخصية مع ديفيد لوك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 27 يوليو 2005.

<sup>214</sup> UNDP et al, 2003.

<sup>215</sup> Kaul et al, 2003.

<sup>216</sup> انظر <http://www.unaids.org>.

من منظمات الأمم المتحدة هي: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية.

من خلال التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية، يشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأعمال والمناقشات الخاصة بالإبداع والتنمية، ويشمل ذلك المناقشات الخاصة بالملكية الفكرية وآثار إتاحة أدوية فيروس الإيدز. إن أحد أهم مساهمات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا المجال هو تنمية الأدلة الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان، وذلك بالعمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛<sup>217</sup> حيث يقدم الدليل السادس المنقح، على وجه التحديد، سياسة محدثة ترسم التوجهات التي تقوم على واقع التقدم العلمي الحالي، والقانون الدولي والممارسات المثلى على المستوى الوطني، ويشمل ذلك قضايا الملكية الفكرية.

## معاهد البحث والتدريب

### معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تم تأسيس المعهد في عام 1963 لإجراء الأبحاث الخاصة بالمشكلات والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والعلاقات بين مختلف أنواع التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية خلال المراحل المتباينة للنمو الاقتصادي.<sup>218</sup> وقد أنشئ المعهد كجزء من عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية. وعلى مدار السنوات قام المعهد بإنجاز عمل هام فيما يتعلق بقضايا الإبداع والتنمية والملكية الفكرية، وتعكس الأنشطة الحالية استمراره في هذا التوجه. إن بعض برامج المعهد البحثية الحالية هي برامج

<sup>217</sup> متوفرة على الرابط التالي: [http://www.unaids.org/en/in+focus/hiv\\_aids\\_human\\_rights/international\\_guidelines.asp](http://www.unaids.org/en/in+focus/hiv_aids_human_rights/international_guidelines.asp).

.Last accessed on 30 July 2005

<sup>218</sup> انظر <http://www.unrisd.org/>

متعلقة بالتكنولوجيا والأعمال التجارية والمجتمع. ويهدف البرنامج إلى دراسة السياسات والاقتصاديات للتأكد من أن التكنولوجيات الحديثة يتم استخدامها بطرق واعية اجتماعياً.

## جامعة الأمم المتحدة

تم تأسيس جامعة الأمم المتحدة في عام 1973 للمساهمة، من خلال البحث وبناء القدرات، في الجهود المبذولة لحل المشاكل العالمية الملحة التي تقع في اهتمامات الأمم المتحدة، وشعوبها والدول الأعضاء.<sup>219</sup> وبالعمل كمعهد أكاديمي، لدى جامعة الأمم المتحدة مجتمع بحثي نشط. ومن بين المجالات الرئيسية التي تركز عليها الجامعة في الوقت الراهن: التنمية التي تغطي موضوعات مثل العولمة والتنمية، والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع الذي يغطي بدوره موضوعات مثل الإبداع وتكنولوجيا البرمجيات والأغذية والتغذية، وإدارة الحكم والذي يشمل موضوعات مثل حقوق الإنسان.<sup>220</sup> وبالإضافة لذلك، هناك تناول لموضوعات السلع [المعرفية] العامة العالمية بوصفها أحد الموضوعات المتداخلة.

ويعد معهد التقنيات الحديثة أحد معاهد التدريب التابعة للجامعة ويقع في ماسترخت في هولندا.<sup>221</sup> ويركز المعهد على دور التقنيات الحديثة والإبداع على عملية التنمية. ويركز معهد التقنيات الحديثة الحالي على المجالات الثلاثة التالية: الإدارة العالمية للإبداع، وتصميم اقتصاد المعرفة، والإبداع من أجل التنمية.<sup>222</sup>

## آليات أخرى تابعة للأمم المتحدة

<sup>219</sup> انظر <http://www.unu.edu/>.

<sup>220</sup> <http://www.unu.edu/unu.html>

<sup>221</sup> <http://www.intech.unu.edu/>

<sup>222</sup> إن تفاصيل هذه البرامج متضمنة الإصدارات متوفرة على الرابط التالي:

[http://www.intech.unu.edu/research/current\\_research/innovation/innovation.php](http://www.intech.unu.edu/research/current_research/innovation/innovation.php)، الزيارة الأخيرة للموقع في 30 يوليو

.2005

## آليات معنية بحقوق الإنسان من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تضم آليات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ما يلي:

- 1- مفوضية حقوق الإنسان: تم تأسيس المفوضية في عام 1946 بوصفها المنتدى الرئيس لحقوق الإنسان المعني بوضع المعايير لسلوك الدول ولتكون محفلاً للتعبير عن ومعالجة مخاوف حقوق الإنسان وقضاياها. وقد قامت المفوضية بتعيين حوالي أربعين محققاً من حقوق الإنسان عرفوا باسم المقررين الخاصين، بغية مراقبة ممارسات انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم. ومثال ذلك هو المقرر الخاص بحق الإنسان في الصحة.
- 2- آليات مراقبة معاهدات حقوق الإنسان: إن لدى كل من السبع معاهدات الأساسية لحقوق الإنسان آليات رقابية تتألف من 10 إلى 12 خبيراً مستقلاً تُنشط بهم الأعمال التالية: مراقبة الالتزام بالمعاهدات من قبل الدول الأعضاء، ودراسة الالتماسات المقدمة من الأفراد الذين يزعمون انتهاك حقوقهم المكفولة بموجب المعاهدات من قبل إحدى الدول الأعضاء، وتفسير بنود المعاهدات. ومثال ذلك هو لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، ولجنة حقوق الإنسان (HRC)، ولجنة حقوق الطفل (CRC).
- 3- المفوض السامي لحقوق الإنسان: تأسس في عام 1993 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 141/48، وهو المحقق الدولي في الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان الذي يضطلع بمهمة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للبشر كافة. ويدعم المفوض السامي مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي العقد الماضي، كان ثمة توجه واضح للعيان بداخل آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان لدراسة واستكشاف تأثيرات الملكية الفكرية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قدم المفوض السامي في عام 2001 تقريراً عن "أثر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على التمتع بحقوق الإنسان".<sup>223</sup> وقد توجه بول هانت، المفوض الخاص بحق الإنسان في

<sup>223</sup> انظر الوثيقة E/CN.4/2001/13 المتوفرة على الرابط التالي: [http://www.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?s=115](http://www.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?s=115).

الصحة، في مهمة في منظمة التجارة العالمية في عام 2003 لمعالجة أثر اتفاقية التريبس وغيرها من قواعد المنظمة على حقوق الإنسان.<sup>224</sup> ومنذ ذلك قام المقرر الخاص بطرح العديد من المخاوف حول حماية الملكية الفكرية مع بعض الدول. فعلى سبيل المثال، في عامي 2004 و2005، قام السيد هانت بتذكير كل من حكومتي بيرو والولايات المتحدة بالتزاماتهما القانونية فيما يتعلق بحق الإنسان في الصحة في سياق التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة، والتي تضمنت قواعد مشددة الحماية على براءات الاختراع، بين الدولتين.<sup>225</sup> وفي عام 2003، قام المقرر المختصون بالعملة وحقوق الإنسان بتناول قضايا الملكية الفكرية وحقوق الإنسان.<sup>226</sup>

وفي إبريل 2005، تبني المفوض السامي لحقوق الإنسان قراراً بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية الممكنة. وبالتذكير بإعلان الدوحة حول اتفاقية التريبس والصحة العامة أكد المفوض السامي على:<sup>227</sup>

"أهمية مراقبة وتحليل آثار الاتفاقيات الدولية المتعلقة على الأدوية والصحة العامة، ومن ضمنها اتفاقيات التجارة، حتى يتسنى للدول أن تقيم بكفاءة السياسات الدوائية والصحية والتدابير المنظمة لها ومن ثم تطويرها؛ وهو الأمر الذي من شأنه معالجة مخاوفها ومخاطبة أولوياتها، على أن تكون سياسات قادرة على زيادة الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات إلى أقصى حد والعمل على التخفيف من آثارها السلبية، مع عدم الإخلال بأي من الالتزامات الدولية بموجب تلك الاتفاقيات".

<sup>224</sup> انظر الوثيقة E/CN.4/2004/49/Add.1 المتوفرة على الرابط التالي: [http://www.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?s=115](http://www.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?s=115).

<sup>225</sup> "مفاوضات الولايات المتحدة-بيرو: يذكر المقرر الخاص بحق الإنسان في الصحة الأطراف بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان"، البيان الصحفي، 5 يوليو 2004؛ "مفاوضات الولايات المتحدة-بيرو الخاصة باتفاقية التجارة الحرة: يذكر المقرر الخاص بحق الإنسان في الصحة الأطراف بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان"، البيان الصحفي، 15 يوليو 2005.

<sup>226</sup> انظر الأمم المتحدة: "Globalization and its impact on the full enjoyment of human rights"، تقرير المقرر الخاص بشؤون العملة وحقوق الإنسان، J. Oloka-Onyango and D. Udagama، اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، E/CN.4/Sub.2/2003/14، متوفرة على الرابط التالي: [http://ap.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?su=11&s=60](http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?su=11&s=60). Last accessed on 29 July 2005.

<sup>227</sup> انظر قرار E/CN.4/RES/2005/24 المتوفر على الرابط التالي: <http://www.ohchr.org>.

كما تشغل أيضاً آليات مراقبة معاهدات حقوق الإنسان بقضايا متعلقة بآثار حماية الملكية الفكرية - وقواعد التجارة بوجه عام - على التمتع بحقوق الإنسان. وفي مداولاتها ومناقشتها مع الدول بشكل فردي، أوصت اللجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، ولجنة حقوق الطفل (CRC) في محافل مختلفة بأن تأخذ كل من كوستاريكا، والسلفادور، ونيكارجوا، والإكوادور، والفلبين في الحسبان التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان عند التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.<sup>228</sup> وقد ناشد مؤخراً المفوض السامي لأوغندا لتبني تدابير شاملة للسماح بأكبر عدد من الأفراد الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية بالحصول على العلاج المناسب. وعلى الرغم من أنه لم يتم ذكر ذلك صراحة، فيعتبر أنه قصد تبني، من بين التدابير الأخرى، قواعد حقوق ملكية مناسبة واستخدام نقاط المرونة في اتفاقية الترييس. وفي عام 2001، تبنت اللجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعلان "حقوق الإنسان والملكية الفكرية"<sup>229</sup> ومنذ هذا التاريخ عملت اللجنة على تفسير حق الانتفاع من المصالح المادية والأدبية الناتجة التي تعود من أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني.

### اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

تم تبني اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992 تحت إشراف منظمة اليونيب عندما وقع عليها 150 رئيس دولة في قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو. إن الهدف من الاتفاقية، التي تقوم بالإشراف عليها سكرتارية العامة للاتفاقية، هو تعزيز التنمية المستدامة وقد تم تبنيها كأداة عملية لترجمة مبادئ الأجندة 21 إلى أفعال.<sup>230</sup> في عام 1999، تم تبني بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية في إطار عمل الاتفاقية لمعالجة القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية. وتتم الأعمال المتصلة باتفاقية التنوع البيولوجي في سياق مؤتمر الأطراف (COP)، والآلية العلمية، ومجموعة العمل المعنية

<sup>228</sup> 3D-Trade Human Rights and Equitable Economy, "United Nations Children's Committee warns about FTA threats to affordable medicines and social services for the poor", June 2005, <http://www.3dthree.org>.

<sup>229</sup> الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والملكية الفكرية، بيان للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2001 (E/C.12/2001/15).

<sup>230</sup> انظر <http://www.biodiv.org>.

بالمادة 8(j)، ومجموعة العمل المعنية بالإتاحة وتقاسم المنافع (ABS)، ومجموعة العمل المعنية بمراجعة التنفيذ.

وقد قامت الاتفاقية في عدة لقاءات لمؤتمر الأطراف بمناقشة قضايا متعلقة بالملكية الفكرية. وتغطي (Bonn Guidelines) المتعلقة بالإتاحة وتقاسم المنافع، وهي الأساس الذي تم عليه تفويض مجموعة العمل المعنية بالإتاحة وتقاسم المنافع للإسهاب حول والتفاوض بشأن نظام عالمي خاص بالإتاحة وتقاسم المنافع، قضايا متعلقة بالملكية الفكرية. ومن المتوقع أن تقوم مجموعة العمل المعنية بالإتاحة وتقاسم المنافع بأداء الأعمال المنوطة بها بالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالمادة 8(j) التي تتعامل بدورها مع قضايا المجتمعات الأصلية. وفي هذا الصدد، ثمة توجه واضح في اتفاقية التنوع البيولوجي لتوضيح وتعزيز نظام للإتاحة وتقاسم المنافع إلى جانب دراسة الأحوال التي يمكن بموجبها لحقوق الملكية الفكرية أن تساهم في تحقيق غايات اتفاقية التنوع البيولوجي.

وبالإضافة إلى العمل على الإتاحة وتقاسم المنافع والقضايا المتعلقة، فإن لدى اتفاقية التنوع البيئي برنامجاً مكثفاً عن التعاون في مجال التكنولوجيا ونقلها.<sup>231</sup>

### المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو)

تأسست الوايو في عام 1970 عندما دخلت معاهدة ستوكهولم إلى حيز التنفيذ، ثم أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1974<sup>232</sup>. وبموجب الاتفاقية بين الأمم المتحدة والوايو تقرر الأولى أن الوايو: "بوصفها وكالة متخصصة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتفق مع ميثاق تأسيسها، والمعاهدات والاتفاقيات التي تقوم بالإشراف عليها، من بين أشياء أخرى، لتعزيز النشاط الفكري الإبداعي ولتيسير نقل التكنولوجيا المتعلقة بالملكية الصناعية للدول

<sup>231</sup> انظر <http://www.biodiv.org/programmes/cross-cutting/technology/>.

<sup>232</sup> تم توقيع الاتفاقية في ستوكهولم في 14 يوليو 1967 وتم تعديلها بعد ذلك مرتين؛ الأولى في 28 سبتمبر 1979 والثانية في 2003. ولم تدخل التعديلات الأخيرة إلى حيز التنفيذ بعد. للمزيد من التفاصيل انظر وثيقة الوايو A/39/2 بتاريخ 24 فبراير 2003، المتوفرة على الرابط التالي:

[http://www.wipo.int/documents/govbody/wo\\_gb\\_ab/doc/a\\_39\\_2.doc](http://www.wipo.int/documents/govbody/wo_gb_ab/doc/a_39_2.doc)

النامية، بغية الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاضعة لاختصاصات ومسئوليات الأمم المتحدة وأجهزتها، لاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وغيرها من الوكالات بداخل منظومة الأمم المتحدة".

وتقوم الوايوو حالياً بالإشراف على 23 معاهدة من بينها اتفاقية الوايوو.<sup>233</sup> ويمكن تقسيم المعاهدات المختلفة إلى ثلاث فئات أساسية، هي:

1- معاهدات حماية الملكية الفكرية: وهي المعاهدات التي تحدد المعايير الدولية الجوهرية للملكية الفكرية.

2- معاهدات نظم الحماية العالمية: وهي المعاهدات المؤسسة للقواعد الإجرائية التي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان أن التسجيل الدولي أو الإيداع الخاص بملكية صناعية ما سيكون له ذات التأثير على كل الدول الأعضاء في المعاهدات المتعلقة.

3- معاهدات التصنيف: وهي المعاهدات التي تضع نظم تصنيف تهدف إلى تنظيم المعلومات الخاصة بالاختراعات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية من خلال نظام مفهرس.<sup>234</sup>

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات القائمة، ثمة مفاوضات جارية و/أو مداولات خاصة بوضع مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي (SPLT)، والمعاهدة المقترحة بشأن حماية منظمات البث الإذاعي، ومعاهدة قانون العلامات التجارية (TLT)، والمناقشات الخاصة بالملكية الفكرية والموارد الجينية، والمعارف التقليدية والفلكلور والتي يمكن أن ينتهي بها الأمر في شكل معاهدة أو معاهدات حول هذه القضايا لتقع في الفئة الأولى من المعاهدات السابق الإشارة إليها.

<sup>233</sup> للمزيد من التفاصيل حول المعاهدات المختلفة والدول المتعاقدة الأطراف في هذه الاتفاقيات انظر: [www.wipo.int/treaties/index.html](http://www.wipo.int/treaties/index.html).

<sup>234</sup> لوصف هذه المعاهدات انظر موقع منظمة الوايوو: <http://www.wipo.int>. انظر أيضاً:

Musungu and Dutfield, 2003.



- وأخيراً، بدءاً من اجتماع الجمعية العمومية للوايوو في عام 2004، تجرى مناقشات حول إرساء أجندة الوايوو للتنمية، لتتضمن عدة مقترحات نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:
- تأسيس اللجنة الدائمة للوايوو المعنية بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.<sup>235</sup>
  - تطوير والتفاوض على اتفاقية إتاحة المعرفة التكنولوجية.<sup>236</sup>
  - صياغة وتبني المبادئ والخطوط الرئيسية لتطوير المساعدة الفنية وتنفيذها.<sup>237</sup>
  - تأسيس مكتب الوايوو للتقييم والبحث (WERO).<sup>238</sup>
  - أخذ التدابير اللازمة بغية ضمان مشاركات أكبر للمجتمع المدني وجماعات الصالح العام في الوايوو.<sup>239</sup>
  - صياغة وتبني المبادئ والخطوط العريضة لوضع المعايير والقواعد في الوايوو والأخذ بالأدلة القائمة على "تقييمات التأثير الإنمائي".<sup>240</sup>
  - تعزيز الاستخدام الإستراتيجي لنظام الملكية الفكرية وما يتضمنه من نقاط مرونة، من أجل التنمية، ويشمل ذلك خلق برامج شراكة تابع للوايوو.<sup>241</sup>
  - البدء في الأعمال الشارحة لتعريف وفصل وظائف السكرتارية العامة للوايوو الخاصة ببناء القدرات والمساعدة الفنية عن الوظائف المتعلقة بوضع المعايير والقواعد.<sup>242</sup>
  - تطوير المؤشرات والمعايير لتقييم المساعدة الفنية المقدمة من قبل الوايوو.<sup>243</sup>

<sup>235</sup> انظر اقتراح GoFD ، وثيقة الوايوو WO/GA/31/11 .

<sup>236</sup> وثيقة الوايوو WO/GA/31/11 .

<sup>237</sup> وثائق الوايوو WO/GA/31/11 و IIM/1/4 .

<sup>238</sup> وثيقة الوايوو IIM/1/4 .

<sup>239</sup> وثائق الوايوو WO/GA/31/11 و IIM/1/4 .

<sup>240</sup> وثيقة الوايوو IIM/1/4 .

<sup>241</sup> انظر مقترح الولايات المتحدة، وثيقة الوايوو IIM/1/2 .

<sup>242</sup> وثيقة الوايوو IIM/1/4 .

<sup>243</sup> وثيقة الوايوو IIM/1/4 .

## قائمة الاختصارات

<b>A2K</b>	Access to knowledge	• إتاحة المعرفة
<b>ABS</b>	Access and benefit sharing	• الحصول على وتقاسم المنافع
<b>ACSTD</b>	Advisory Committee on Science and Technology for Development	• اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
<b>CBD</b>	Convention on Biological Diversity	• اتفاقية التنوع البيولوجي
<b>CHR</b>	Commission on Human Rights	• مفوضية حقوق الإنسان
<b>CIPIH</b>	Commission on Intellectual Property Rights, Innovation and Public Health	• المفوضية المعنية بحقوق الملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة
<b>CESCR</b>	UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights	• لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
<b>COP</b>	Conference of the Parties	• مؤتمر الأطراف
<b>CRC</b>	Committee on the Rights of the Child	• لجنة حقوق الطفل
<b>CSTD</b>	ECOSOC Commission on Science and Technology for Development	• لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي
<b>DIA</b>	Development Impact Assessment	• تقييمات التأثير الإنمائي
<b>ECA</b>	UN Economic Commission for Africa	• اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة بإفريقيا

**ECE** UN Economic  
Commission for Europe

• اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة  
بأوروبا

**ECLAC** UN Economic  
Commission for Latin America  
and the Caribbean

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية  
للأمم المتحدة بأمريكا اللاتينية  
والكاريببي

**ECOSOC** United Nations  
Economic and Social Council

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
التابع للأمم المتحدة

**ESCAP** UN Economic and  
Social Commission for Asia and  
the Pacific

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية  
للأمم المتحدة بآسيا والباسيفيك

**ESCWA** UN Economic and  
Social Commission for Western  
Asia

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية  
للأمم المتحدة بغرب آسيا

**EU** European Union

• الاتحاد الأوروبي

**FAO** Food and Agriculture  
Organisation

• منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

**FTAs** Free Trade  
Agreements

• اتفاقيات التجارة الحرة

**FTC** Federal Trade  
Commission (USA)

• لجنة التجارة الفيدرالية (الولايات  
المتحدة)

**HRC** Human Rights  
Commission

• مفوضية حقوق الإنسان

**IAC** WIPO Industry  
Advisory Commission

• اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع  
الصناعة

**ICJ** International Court of  
Justice

• محكمة العدل الدولية

**ICT** Information and  
communications technology

• تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

**ICTSD** International Centre  
for Trade and Sustainable  
Development

• المركز الدولي للتجارة والتنمية  
المستدامة

**IGCSTD** Intergovernmental  
Committee on Science and  
Technology for Development

**IIM** Inter-Sessional  
Intergovernmental Meeting

**ILO** International Labor  
Organisation

**ITPGRFA** International Treaty  
on Plant Genetic Resources for  
Food and Agriculture

**ITU** International  
Telecommunication Union

**LDC** Least-developed  
country

**MDGs** Millennium  
Development Goals

**NGO** Non-governmental  
organisation

**OECD** Organisation  
for Economic Cooperation and  
Development

**OHCHR** Office of the High  
Commissioner for Human Rights

**PAC** WIPO Policy  
Advisory Commission

**PCIPD** Permanent  
Committee on Cooperation for  
Development Related to  
Intellectual Property

**PCT** Patent Cooperation  
Treaty

**SPLT** Substantive  
Patent Law Treaty

- لجنة ما بين الحكومات المعنية  
بشئون العلوم والتكنولوجيا
- الاجتماع الحكومي الدولي ما بين  
الدورات
- منظمة العمل الدولية
- المعاهدة الدولية بشأن الموارد  
الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- الدول الأقل نمواً
- الأهداف الإنمائية للألفية
- المنظمات غير الحكومية
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- مكتب المفوض السامي لحقوق  
الإنسان
- اللجنة الاستشارية المعنية  
بالسياسات
- اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون  
لأغراض التنمية المتعلقة بالملكية  
الفكرية
- معاهدة التعاون بشأن البراءات
- مشروع معاهدة قانون البراءات  
الموضوعي

**TACD** Trans-Atlantic  
Consumer Dialogue  
**TLT** Trade Mark Law  
Treaty

**TRIPS** Agreement on Trade-  
Related Aspects of Intellectual  
Property Rights

**UK** United Kingdom

**UN** United Nations

**UNAIDS** Joint United Nations  
Program on AIDS

**UNCTAD** United Nations  
Conference on Trade and  
Development

**UNDG** United Nations  
Development Group

**UNDP** United Nations  
Development Program

**UNEP** United Nations  
Environment Program

**UNESCO** United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization

**UNFPA** United Nations  
Population Fund

**UNHCR** United Nations High  
Commissioner for Refugees

**UNICEF** United Nations  
Children's Fund

- حوار المستهلكين عبر الأطلسي
- ومعاهدة قانون العلامات التجارية
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)
- المملكة المتحدة
- الأمم المتحدة
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

**UNIDO** United Nations  
Industrial Development  
Organisation

**UNODC** United Nations Office  
on Drugs and Crime

**UNRISD** United Nations  
Research Institute for Social  
Development

**UNU** United Nations  
University

**UNU-INTECH** Institute for New  
Technologies

**USA** United States of  
America

**USPTO** United States Patents  
and Trademarks Office

**WERO** WIPO Evaluation and  
Research Office

**WFP** World Food Program

**WGTTT** WTO Working Group  
on Trade and Transfer of  
Technology

**WHA** World Health  
Assembly

**WHO** World Health  
Organization

**WIPO** World Intellectual  
Property Organization

**WTO** World Trade  
Organization

• منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيدو)

• مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة

• معهد الأمم المتحدة لبحوث

التنمية الاجتماعية

• جامعة الأمم المتحدة

• معهد التقنيات الحديثة التابع

لجامعة الأمم المتحدة

• الولايات المتحدة الأمريكية

• مكتب براءات الاختراع

والعلامات التجارية الأمريكي

• مكتب الوايو للتقييم والبحث

• برنامج الغذاء العالمي

• مجموعة العمل المعنية بالتجارة

ونقل التكنولوجيا

• مؤتمر الصحة العالمي

• منظمة الصحة العالمية

• المنظمة العالمية للملكية الفكرية

• منظمة التجارة العالمية

- Abbott, Frederick**, “Towards New Era of Objective Assessment in the Field of TRIPS and Variable Geometry for the Preservation of Multilateralism”, *Journal of International Economic Law*, vol 8, no 1, pp77-100, 2005
- Abdel Latif, Ahmed**, “Developing Country Coordination in International Intellectual Property Standard-setting”, *Trade-Related Agenda, Development and Equity (T.R.A.D.E) Working Papers 24*, South Centre, Geneva, 2005
- Advisory Committee on Health Research**, *Genomics and World Health*, WHO, Geneva, 2002
- Braithwaite, John and Drahos, Peter**, *Global Business Regulation*, Cambridge University Press, Cambridge, 2000
- Bogsch, Arpad**, *Brief History of the First 25 Years of the World Intellectual Property Organisation*, WIPO, Geneva, 1992
- Boyle, James**, “A Manifesto on WIPO and the Future of Intellectual Property”, *2004 Duke Law & Technology Review 0009*, 2004
- Chang Ha-Joon**, *Kicking Away the Ladder – Development Strategy in Historical Perspective*, Anthem Press, London, 2002
- Commission on Intellectual Property Rights**, *Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy*, Commission on Intellectual Property Rights (IPRs Commission), London, 2002
- Cornish, William and Llewelyn, David** *Intellectual Property: Patents, Copyright and Allied Rights*, fifth edition, Sweet & Maxwell, London, 2003
- Correa, Carlos, and Musungu, Sisule**, “The WIPO Patent Agenda: The Risks for Developing Countries”, *T.R.A.D.E Working Papers 12*, South Centre, Geneva, 2002
- Drahos, Peter**, “Access to Knowledge: Time for a Treaty? *Bridges Monthly Review*, Year 9, no 6-7, June/July, 2005
- Drahos, Peter**, “Intellectual Property and Pharmaceutical Markets: A Nodal Governance Approach”, *Temple Law Review*, vol 77, pp401-424, 2004
- Drahos, Peter**, “Developing Countries and Intellectual Property Standard-setting”, paper Commissioned by the UK Commission on Intellectual Property Rights, Study Paper 8, 2002, available at <http://www.iprcommission.org>

- Dutfield, Graham and Suthersanen, Uma**, “Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection? Lessons from History, QUNO Occasional Paper 15, 2005, available at [www.quno.org](http://www.quno.org)
- Federal Trade Commission (FTC)**, “To Promote Innovation: The Proper Balance of Competition and Patent Law Policy”, FTC, Washington D.C., 2003
- Fink, Carsten and Maskus, Keith** (eds), *Intellectual Property and Development: Lessons from Recent Economic Research*, World Bank and Oxford University Press, Washington DC, 2005
- Human Genetics Programme, Chronic Diseases and Health Promotion, WHO**, *Genetics, Genomics and the Patenting of DNA: Review of Potential Implications for Health in Developing Countries*, WHO, Geneva, 2005
- Jaffe, Adam and Lerner, Josh**, *Innovation and Its Discontents – How Our Broken Patent System is Endangering Innovation and Progress, and What to do About it*, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2004
- Juma, Calestous and Yee-Cheong, Lee** (lead authors), *Innovation: Applying Knowledge in Development*, Millennium Project, Task Force on Science, Technology, and Innovation, Earthscan, London and Sterling, 2005
- Kaul, Inge; Conceicao, Pedro; Le Gouveln, Katell and Mendoza, Ronald** (eds), *Providing Global Public Goods*, Oxford University Press, New York and Oxford, 2003
- Kingston, William**, “‘Genius’. ‘Faction’ and Rescuing Intellectual Property Rights”, *Prometheus*, vol 23, no 1, March 2005
- Kingston, William**, “Removing Harm from the World Trade Organization”, *Oxford Development Studies*, vol 32, no 2, June 2004
- Kwakwa, Edward**, “Institutional Perspectives of International Economic Law” in Qureshi, Asif (ed) *Perspectives in International Economic Law*, 45-62, Kluwer Law International, UK, 2002
- Ladas, Stephen**, *Patents, Trademarks, and Related Rights: National and International Protection*, Harvard University Press, Cambridge, 1975
- Machlup, Fritz & Penrose, Edith**, “The Patent Controversy in the Nineteenth Century” *The Journal of Economic History*, vol x, no 1, 1950
- Magarinos, Carlos**, *Economic Development and UN Reform: Towards a Common Agenda for Action*, UNIDO, Vienna, 2005
- Maskus, Keith**, *Intellectual Property Rights in the Global Economy*, Institute for International Economics, Washington DC, 2000



- Maskus, Keith and Reichman, Jerome**, “The Globalization of Private Knowledge Goods and the Privatization of Global Public Goods”, *Journal of International Economic Law* vol 7, no 2, pp279-320, 2004
- Maskus, Keith and Reichman, Jerome** (eds), *International Public Goods and Transfer of Technology under a Globalized Intellectual Property Regime*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005
- May, Christopher**, “Capacity Building and the (Re)Production of Intellectual Property Rights”, *Third World Quarterly*, vol 25, no 5 pp821-837, 2004a
- May, Christopher**, *Cosmopolitan Legalism Meets ‘Thin Community’: Problems in Global Governance of Intellectual Property*, Blackwell Publishing, Government and Opposition Ltd, 2004b
- Medicines Sans Frontieres (MSF)**, “Doha Derailed: Technical ‘Assistance’ A Case of Malpractice?” 2003, available at <http://www.msf.org>
- Musungu, Sisule and Dutfield, Graham** “Multilateral Agreements and a TRIPS-plus World: The World Intellectual Property Organisation (WIPO)”, *TRIPS Issues Papers 3*, QUNO, Geneva and QIAP, Ottawa, 2003, available at [www.qiap.ca](http://www.qiap.ca) or [www.quno.org](http://www.quno.org)
- Musungu, Sisule, Villanueva, Susan and Blasetti, Roxana**, *Utilizing TRIPS Flexibilities for Public Health Protection through South-South Regional Frameworks*, South Centre, Geneva, 2004
- Nowotny, Ewald**, “Evolution of Structures of European Economic Policy”, *Journal of Evolutionary Economics*, vol 14, pp 211-215, 2004
- OECD**, *Patents and Innovation: Trends and Policy Challenges*, OECD, Paris, 2004
- Secretary-General’s High Level Panel on Threats, Challenges and Change**, *A More Secure World: Our Shared Responsibility*, United Nations, New York, 2004
- Sell, Susan**, *Private Power, Public Law and the Globalization of IP Rights*, Cambridge University Press, Cambridge, 2003
- Sell, Susan**, *Power and Ideas: North-South Politics of Intellectual Property and Antitrust*, *Suny Series in Global Politics*, State University of New York Press, Albany, 1998
- South Centre**, *What UN for the 21<sup>ST</sup> Century? A New North-South Divide*, South Centre Geneva, 2005
- UNCTAD and ICTSD**, *Resource Book on TRIPS and Development*, Cambridge University Press, New York, 2005

**United Nations**, “In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All”, Report of the Secretary-General, UN Document A/59/2005

**United Nations**, *Charter of the United Nations*, United Nations, New York, 1945

**UNDP**, *Millennium Development Goals: A Compact among Nations to end Poverty*, Human Development Report 2003, Oxford University Press, New York and Oxford, 2003

**UNDP**, *Making New Technologies Work for Human Development*, Human Development Report 2001, Oxford University Press, New York and Oxford, 2001

**UNDP, Heinrich Boll Foundation, Rockefeller Brothers Fund, Rockefeller Foundation and Wallace Global Fund for Sustainable Future**, *Making Global Trade Work for People*, Earthscan, London and Sterling, Virginia, 2003

**UN Millennium Project**, *Investing in Development – A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals*, UNDP, New York, 2005

**WIPO**, *Agreement between the United Nations and the World Intellectual Property Organization*, WIPO Publication No 111, WIPO, Geneva, 1975

**World Bank**, *Global Economic Prospects 2005: Trade, Regionalism and Development*, World Bank, Washington DC, 2005

مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة - جينيف  
المنشورات الصادرة عن مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية والملكية الفكرية  
1999-2002

أوراق بحثية للمناقشة

الأمن الغذائي والتكنولوجيا البيولوجية والملكية الفكرية

توضيح بعض الموضوعات حول الترييس

جيوف تانسي، يوليو 2002.

الأنظمة الفريدة من نوعها الخاصة بحماية الأشكال المختلفة من النباتات

اختيارات بموجب الترييس

بيسواجيت داهار، إبريل 2002.

المعرفة التقليدية والملكية الفكرية

موضوعات واختيارات حول حماية المعرفة التقليدية

بروفيسير كارلوس كوريبا، نوفمبر 2001.

التجارة والملكية الفكرية والغذاء والتنوع البيولوجي

الموضوعات الرئيسية والاختيارات الخاصة بأعمال المراجعة لعام 1999 إزاء المادة 27.3(ب) الخاصة باتفاقية

الترييس

جيوف تانسي، فبراير 1999.

أوراق بحثية غير منتظمة الصدور

التفاوض بشأن الملكية الفكرية

الولايات والاختيارات في برنامج عمل الدوحة

جوناثان هيب بيرن، نوفمبر 2002.

الترخيص الإجباري المتعلق باحتياجات الصحة العامة

أجندة الترييس في منظمة التجارة العالمية بعد إعلان الدوحة حول الصحة العامة

بروفيسير فريدريك أبوت، فبراير 2002.

## المؤشرات الجغرافية والترييس

بروفيسير مايكل بلاكيبي، نوفمبر 2001

اتفاقية الترييس والوصول للأدوية ومؤتمر الدوحة الوزاري التابع لمنظمة التجارة العالمية

بروفيسير فريدريك أبوت، سبتمبر 2001

بعض الافتراضات حول قانون البراءات والأعمال المتعلقة بالبحث والتنمية في مجال المستحضرات الصيدلانية

بروفيسير كارلوس كوريبا، يوليو 2001

التراعات المتعلقة بالترييس والآثار الخاصة بقطاع المستحضرات الصيدلانية

بروفيسير كارلوس كوريبا، يوليو 2001

استكشاف التكاليف الكامنة الخاصة ببراءات الاختراع

ستيوارت ماكدونالد، مايو 2001

الأدوية التي لا تحمل علامة تجارية والترخيص الإجباري والأدوات الأخرى للملكية الفكرية من أجل تحسين

الوصول إلى الدواء،

مايكل جولين، مايو 2001

الكائنات الجهرية والتعريفات والاختيارات بموجب الترييس

د. مارجريت لاي ويلين ود. مايك أدكوك، نوفمبر 2000

المفاضلات والارتباطات التجارية

الترييس في سياق تفاوضي

د. بيتر دراهوس، سبتمبر 2000

تقارير الحلقات الدراسية وأوراق بحثية أخرى

اتفاقية الترييس التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية وحماية الصحة العامة،

تنفيذ الفقرة 6 من إعلان الدوحة

تقرير حول ورشة العمل التي عقدت في (Utstein Kloster)، النرويج، يوليو 2002

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية / مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة

جوناثان هيب بيرن

الاختيارات القانونية لتنفيذ الفقرة 6 من الإعلان الوزاري حول اتفاقية الترييس والصحة العامة  
قدمت العروض التقديمية في ورشة عمل عقدت في (Utstein Kloster)، النرويج، يوليو 2002  
بروفيسير فريدريك أبوت

الاختيارات القانونية لتنفيذ الفقرة 6 من الإعلان الوزاري حول اتفاقية الترييس والصحة العامة  
قدمت العروض التقديمية في ورشة عمل عقدت في (Utstein Kloster)، النرويج، يوليو 2002  
بروفيسير ماركو برونكيرز

تعزيز المشاركة لمناقشة الغذاء والتنوع البيولوجي في برنامج عمل ما بعد الدوحة المعني بالترييس  
تقرير حول الحلقة الدراسية الداخلية الخامسة التي عقدت في (Jongny-sur-vevey) مايو 2002  
جوناثان هيب بيرن

### استعراض المادة 27.3 (ب) المدرجة في الترييس

المقترحات المقدمة في منظمة التجارة العالمية

جوناثان هيب بيرن، إبريل 2002

ما الذي حصلت عليه الدول النامية في الدوحة؟

بعض عمليات التقييم التي أجراها مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة الخاصة بالمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

بروستير جراس وجوناثان هيب بيرن، ديسمبر 2001

أجندة الترييس من أجل التنمية وتلبية احتياجات الغذاء والصحة والتنوع البيولوجي

تقرير حول المؤتمر الذي عقد في لاهاي، هولندا، أكتوبر 2001،

وزارة الشؤون الخارجية الهولندية / مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة

جوناثان هيب بيرن

أجندة التنمية الخاصة بتنفيذ الترييس

مخاطبة احتياجات التنوع البيولوجي والغذاء والصحة

تقرير حول الحلقة الدراسية الرابعة التي عقدت في (Jongny-sur-vevey)

سبتمبر 2001

جوناثان هيب بيرن

## التعاون التنموي والترييس والمعرفة الأصلية والموارد الجينية

تقرير حول الحلقة الدراسية الداخلية الثالثة التي عقدت في (Jongny-sur-vevey)

إبريل 2001

جوناثان هيب بيرن



**Quaker United Nations Office, Geneva**  
13 Avenue du Mervelet, 1209 Geneva, Switzerland  
tel: +41 (0)22 748 4800  
fax: +41 (0)22 748 4819  
email: [quno@quno.ch](mailto:quno@quno.ch)  
<http://www.geneva.quno.info>



**Quaker International Affairs Programme**  
97 Powell Avenue, Ottawa, Ontario, Canada K1S 2A2  
tel: (613) 231 7311  
fax: (613) 231 7290  
email: [qiap@quaker.ca](mailto:qiap@quaker.ca)  
<http://www.qiap.ca>